



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
التخصص: مالية وتجارة دولية

دور الحكومة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض البلدان العربية (دراسة قياسية للفترة ما بين 2002 إلى غاية 2017)

تحت إشراف الدكتور:

زكرياء بله باسي

من إعداد الطلبة:

- محمد عماد الدين ركابي
- عقبة قصير
- نبيلة عشيري

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	أستاذة محاضرة (ب)	الدكتورة: زكية محلوس
مشرفا	أستاذ محاضر (ب)	الدكتور: زكرياء بله باسي
مناقشا	أستاذ محاضر (أ)	الدكتور: السعيد بوشول

السنة الجامعية: 2019/2018

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

الوالدين الكريمين.....وفاء ورحمة وفضلهما الكبير بعد الله سبحانه

وتعالى.

الزوج الطيب.....مودة واحتراما وما قدمه لي

من عون ومساندة.

أخوتي وأخواتي الأعزاء.....محبة وتقديراً.

ابنتي الغالية وكل عائلتي الصغيرة والكبيرة..... متمنية لهم كل الخير.

كل الأصدقاء وزملاء العمل جامعة الوادي.

كل الشعب الجزائري والأمة الإسلامية

أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع راجية من المولى العلي القدير أن يتقبله

مني على الوجه الأكمل والحسن

فبيلة....

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

الوالدين الكريمين.....وفاء ورحمة وفضلهما الكبير بعد الله سبحانه
وتعالى.

الزوجة الطيبة..... مودة واحتراما وما قدمته لي
من عون ومساندة.

أخوتي وأخواتي الأعزاء..... محبة وتقديراً.
أبنائي الأعزاء وكل عائلتي الصغيرة والكبيرة..... متمنيا لهم كل الخير.
كل الأصدقاء وزملاء العمل جامعة الوادي.

كل الشعب الجزائري والأمة الإسلامية
أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع راجيا من المولى العليقدير أن يتقبله
مني على الوجه الأكمل والحسن

محمد حماد الدين....

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

الوالدين الكريمين.....وفاء ورحمة وفضلهما الكبير بعد الله سبحانه
وتعالى.

الزوجة الطيبة..... مودة واحتراما وما قدمته لي
من عون ومساندة.

أخوتي وأخواتي الأعزاء..... محبة وتقديراً.
أبنائي الأعزاء وكل عائلتي الصغيرة والكبيرة..... متمنيا لهم كل الخير.
كل الأصدقاء وزملاء العمل جامعة الوادي.

كل الشعب الجزائري والأمة الإسلامية
أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع راجيا من المولى العلي التقدير أن يتقبله مني على الوجه
الأكمل والحسن

عنينة...

شكر وعرفان

الحمد والشكر لله الذي أمدنا بعونه وتوفيقه لإنهاء هذه العمل، والصلاة والسلام على

سيدنا وحبيبنا محمد صلى الله عليه وسلم.

نتقدم بالشكر الجزيل وعظيم التقدير والعرفان لدكتور المشرف زكرياء بله باسي

على مساعدته لنا ومتابعته الدقيقة والمستمرة لكل مراحل إنجاز هذا العمل وما قدمه

من ملاحظات ونصائح وإرشادات علمية زادت الموضوع إثراء.

كما لا ننس تشكرنا لكل من الدكتور عزيز فريدة من جامعة البليدة والدكتور

الفاضل جوادي نور الدين والدكتور يمني عقبة والأستاذ الفاضل ركابي صدام على

ما قدموه لنا من عون ومساعدة لإتمام هذا العمل المتواضع.

كما نوجه شكرنا الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين وافقوا على تقييم وتقويم هذا العمل

محمد حماد الدين عنبة فيلة



ملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر 05 بلدان عربية (الجزائر، مصر، تونس، المغرب، الأردن) خلال الفترة الممتدة ما بين 2002-2017، باستخدام بيانات البانل، عن طريق نماذج البيانات الطويلة في ثلاثة أشكال: نموذج الانحدار التجميعي، ونموذج التأثيرات الثابتة، ونموذج التأثيرات العشوائية.

وقد أشارت أهم النتائج إلى زيادة الوزن النسبي لمؤشر الاستقرار السياسي وسيادة القانون ضمن مكونات مؤشر الحوكمة في البلدان العربية محل الدراسة، الأمر الذي أمكن التوصل إلى نتيجة هامة مفادها أنه إذا رغبت البلدان العربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر فهناك حاجة ماسة إلى تبني وبناء نموذج جديد يركز على الجوانب المرتبطة بالإصلاح المؤسسي والإداري لدولة، أي إيجاد آليات جديدة لتنفيذ القائمة على تفعيل المشاركة ما بين جميع أفراد المجتمع ومؤسساته في اتخاذ القرار، ولا ننسى أيضا الدور الهام للقطاع الخاص في تحسين الأداء الاقتصادي للبلدان العربية.

الكلمات المفتاحية: حوكمة، استثمار الأجنبي المباشر، مناخ الاستثمار، فعالية الحكومة، سيطرة على الفساد، استقرار سياسي، سيادة القانون

Abstract:

The aim of this study is to study the impact of governance in attracting foreign direct investment (FDI) in Arab countries (Algeria, Egypt, Tunisia, Morocco and Jordan) during the period 2002-2017 Using data from the panel, using long data models in three forms: regression model Synthesis, the static effects model, the random effects model.

The most important results indicated that the relative weight of the political stability index and the rule of law in the components of the governance index in the Arab countries under study was increased. This led to the conclusion that if the Arab countries want to attract foreign direct investment, On the aspects related to the institutional and administrative reform of the State, ie, the creation of new mechanisms to implement the list on activating the participation among all members of society and its institutions in decision-making, and not forgetting the important role of the private sector in improving the economic performance of the Arab countries.

Key words: Gouvernance, direct foreign investment, Investment climate, Government effectiveness, Control of corruption, Political stability, Rule of law.



قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

الصفحة	المحتويات
I	الإهداء
VI	شكر وعرفان
VI	الملخص
IV	قائمة المحتويات
VIII	قائمة الجداول
IX	قائمة الأشكال
X	قائمة الملاحق
XI	قائمة المصطلحات
أ	مقدمة عامة
الفصل الأول: الحوكمة	
10	تمهيد
11	المبحث الأول: مدخل للحوكمة
11	المطلب الأول: مفهوم الحوكمة
12	المطلب الثاني: فكرة نشأة الحوكمة
13	المطلب الثالث: الأطراف الفاعلة في تحقيق الحوكمة
15	المبحث الثاني: أهمية وأهداف الحوكمة
15	المطلب الأول: أهمية الحوكمة
17	المطلب الثاني: أهداف الحوكمة
18	المبحث الثالث: مؤشرات وخصائص وأبعاد الحوكمة
18	المطلب الأول: مؤشرات الحوكمة
20	المطلب الثاني: خصائص الحوكمة
21	المطلب الثالث: أبعاد الحوكمة
22	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: المفاهيم المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر	
25	تمهيد

26	المبحث الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأنواعه
26	المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر
27	المطلب الثاني: أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر
29	المبحث الثاني: دوافع ومحددات ومخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر
29	المطلب الأول: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر
31	المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر
34	المطلب الثالث: مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر
36	المبحث الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر بين المزايا والعيوب والمحفزات
36	المطلب الأول: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر
37	المطلب الثاني: عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر
38	المطلب الثالث: الحوافز المقدمة من الدول المضيفة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر
40	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: الحوكمة و الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية	
43	تمهيد
44	المبحث الأول: واقع الحوكمة و الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية
44	المطلب الأول: أهمية الحوكمة في البلدان العربية
45	المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية
48	المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية للحوكمة في تدعيم الاستثمار الأجنبي المباشر
51	المبحث الثاني: طبيعة العلاقة بين مؤشرات الحوكمة ومناخ الاستثمار الأجنبي المباشر
51	المطلب الأول: مؤشر التصويت والمساءلة والسيطرة على الفساد وتأثيرهما على الاستثمار الأجنبي المباشر
54	المطلب الثاني: مؤشر اللوائح التنظيمية و سيادة القانون وتأثيرهما على الاستثمار الأجنبي المباشر
57	المطلب الثالث: مؤشر فاعلية الحكومة والاستقرار السياسي وتأثيرهما على الاستثمار الأجنبي المباشر
59	خلاصة الفصل
الفصل الرابع: قياس وتحليل أثر الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض البلدان العربية	
62	تمهيد
63	المبحث الأول: التصنيف النظري للإطار التطبيقي
63	المطلب الأول: مؤشر الاستقرار السياسي في الدول العربية
65	المطلب الثاني: مؤشر سيادة القانون في الدول العربية

67	المطلب الثالث: مؤشر فعالية الحكومة في الدول العربية
69	المطلب الرابع: مؤشر السيطرة على الفساد في الدول العربية
71	المبحث الثاني: التقدير الكمي لنموذج الدراسة
71	المطلب الأول: الإطار القياسي المتبع في التحليل
76	المطلب الثاني: التحليل القياسي لدور الحكومة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر
83	خلاصة الفصل
85	الخاتمة العامة
90	قائمة المراجع
97	الملاحق

قائمة الجداول والإشكال
والملاحق والمصطلحات

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول (01)	خصائص الحكومة	20
الجدول (02)	مؤشر الاستقرار السياسي من 2002 إلى 2017	63
الجدول (03)	مؤشر سيادة القانون من 2002 إلى 2017	66
الجدول (04)	مؤشر فعالية الحكومة من 2002 إلى 2017	67
الجدول (05)	مؤشر السيطرة على الفساد من 2002 إلى 2017	69
الجدول (06)	المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وعلاماتها المتوقعة ومصادر البيانات	77
الجدول (07)	نتائج تقدير النماذج الثلاث	79
الجدول (08)	نتائج اختبار Hausman	80

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
ج	يوضح نموذج الدراسة	الشكل (01)
14	الإطراف الفاعلة بتطبيق الحوكمة والمتداخلة فيما بينها	الشكل (02)
19	مؤشرات الحوكمة	الشكل (03)
46	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في البلدان العربية (بالمليون دولار) ما بين 2006 إلى 2017	الشكل (04)
47	متوسط نسبة نمو تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشر الواردة إلى الدول العربية	الشكل (05)
47	تدفقات الاستثمارات المباشر الأجنبية الواردة موزعة حسب الدول العربية 2017 (مليون دولار)	الشكل (06)
48	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشر الواردة إلى والصادرة عن الدول العربية (مليون دولار)	الشكل (07)

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
97	نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية	الملحق(01)
97	نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة	الملحق(02)
98	نتائج تقدير نموذج الانحدار التجميعي	الملحق(03)
98	نتائج اختبار Hausman	الملحق(04)

X

المصطلحات

الرمز	معني الرمز باللغة العربية	معني الرمز باللغة الأجنبية
IFC	مؤسسة التمويل الدولي	International Finance Corporation
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	Programme des Nations Unies Pour le développement
IMF	الصندوق النقد الدولي	International Monetary Fund
UNCTAD	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	United Nations Conference on Trade and Development
PRM	نموذج الانحدار التجميعي	Pooled Regression Model
FEM	نموذج التأثيرات الثابتة	Fixed Effects Model
REM	نموذج التأثيرات العشوائية	Random Effects Model
FDI	الاستثمار الأجنبي المباشر	Foreign Direct Investment
CC	مؤشر السيطرة على الفساد	Control of Corruption
RL	مؤشر سيادة القانون	Rule of Law
PS	مؤشر الاستقرار السياسي	Political Stability And Absence OF Violence
GE	مؤشر فعالية الحكومة	Government Effectiveness



لا شك أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد لعب دورا هاما في دفع عجلة التنمية في اقتصاديات أغلب الدول التي اعتمدت عليه لسد فجوة الموارد المحلية، وفي إطار التغيرات الاقتصادية والسياسية العالمية في الفترة الراهنة والاتجاه نحو المزيد من الاندماج الاقتصادي العالمي، ازدادت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لتمويل التنمية الاقتصادية في الدول المضيفة. ويرجع الدور الكبير الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية اقتصاديات الدول المضيفة إلى ما يصاحبه من معارف تكنولوجية، وخبرات إدارية وتسويقية وتنظيمية، تنعكس على كفاءة الموارد البشرية، وزيادة الإنتاج والصادرات بالدول المضيفة، هذا إلى جانب تأثيره الهام في تحفيز الاستثمارات المحلية من خلال المشاركة وتطوير القدرات الذاتية.

وفي ضوء ما سبق، ونتيجة لأهمية القصوى للاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي بالدول المضيفة، سعت الجهود الدولية والمتمثلة في الوكالات والمنظمات الدولية إلى محاولة البحث عن الملامح والسمات الأساسية التي يجب أن يتسم بها المناخ الاستثماري بالدول المضيفة لجذب المزيد من تدفقاته، وما إذا كانت المستجندات على الساحة الدولية قد أفرزت مجموعة جديدة من المحددات أو العوامل الحاكمة لهذه التدفقات.

وفي ضوء ذلك فقد أوضح التقرير الصادر عن البنك الدولي لعام 2011 عن التنمية في العالم، أن المناخ الاستثماري يتمثل في مجموعة العوامل التي ترتبط بالمخاطر، وتحدد شكل الفرص والحوافز التي تتيح للشركات الاستثمار بطريقة منتجة لخلق فرص العمل والتوسع في الاستثمار. وللسياسات الرسمية والسلوكيات الحكومية تأثير قوي على مناخ الاستثمار من خلال تأثيرها على التكاليف والمخاطر والعوائق أمام المنافسة.

وقد ركز هذا التقرير على أهمية السلوكيات في التأثير على مناخ الاستثمار بالدول المضيفة، بمعنى الأداء الجيد للجهاز الحكومي - أو الأسلوب الذي تمارس به السلطة إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية دون أن يصاحب ذلك وجود أي فساد إداري أو سياسي، أو مصادر للحقوق المدنية والسياسة، أو انتهاك لتنفيذ أحكام القضاء والقانون - فيما يعرف بالحوكمة في الأدب المعاصر، والتي تعتبر من وجهة نظر المستثمرين مؤشرا لاستقرار طويل الأجل لأنها تحدد طريقة اختيار وتنفيذ السياسات الاقتصادية.

رغم سعي معظم البلدان العربية إلى تحسين مناخ الاستثمار فيها من خلال تقديم العدد من الحوافز والضمانات للمستثمرين الأجانب، إلا أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، مازالت تعاني من العديد من المعوقات القانونية والتشريعية والإدارية..، حيث تركزت جهود البلدان العربية على خلق البيئة الاقتصادية المواتية لاستقطاب الاستثمار، وذلك بتعميق الإصلاح الاقتصادي والنقدي والمالي، وترقية الجهود الجبائية، وتطوير أدوات السيطرة على الإنفاق لتقليص العجز إلى الحدود المقبولة، إضافة إلى استقرار معدل التضخم حول المستويات

المقبولة، وصمود أسواق رأس المال العربية أمام الهزات المالية، وتعميق هذه الأسواق وتوفير أسباب الترابط فيما بينها.

1- إشكالية الدراسة:

كثرت الدراسات التي تناولت مؤشرات الحوكمة ومستوى تطورها ودلالاتها في البلدان العربية، إلا أن أغلب تلك الدراسات تركز على تلك المؤشرات بدون ربطها بالمؤشرات الاقتصادية، وخصوصاً مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر التي تؤثر على نظرة المستثمرين الخارجية لتلك البلدان، وهل فعلاً يقوم المستثمرين بقراءة مؤشرات الحوكمة وربطها بتوجهاتهم الاستثمارية، ومحاولة فهم مدى ارتباط هاته المفاهيم النظرية للحوكمة بزيادة أو تراجع حجم ونوع الاستثمارات الأجنبية، أي هل الاستثمارات الأجنبية مرتبطة بعوامل داخلية أخرى غير تلك المؤشرات أم هي مرتبطة بالمؤثرات الخارجية؟. وتأسيساً على ما سبق، يمكن أن نحدد الإشكالية الرئيسية التالية:

ما هو أثر الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض البلدان العربية ؟

للإجابة على هذه الإشكالية نستعين بالأسئلة الفرعية التالية:

1- ما المقصود بالحوكمة ؟ وما هي مؤشراتها ؟

2- ما هي محددات الاستثمار الأجنبي المباشر؟ وما هو واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية ؟

3- ما هي طبيعة العلاقة بين الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر ؟

4- ما مدى مساهمة الحوكمة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية؟

2- فرضيات الدراسة:

للإجابة على هذه التساؤلات يمكن الانطلاق من الفرضيات التالية:

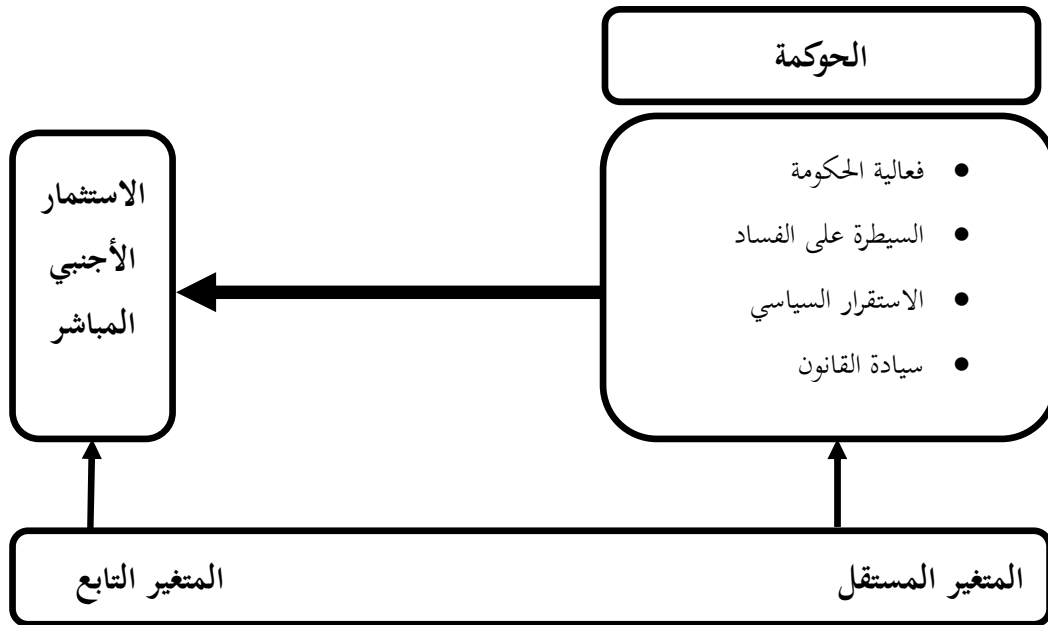
- **الفرضية الأولى:** أن الحوكمة تؤثر تأثيراً إيجابياً في تهيئة المناخ الاستثماري اللازم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- **الفرضية الثانية:** يعتبر المناخ الاستثماري في البلدان العربية مشجعاً على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشر .
- **الفرضية الثالثة:** هناك علاقة إيجابية بين مؤشرات الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر.
- **الفرضية الرابعة:** الأسباب الكامنة وراء تدهور مركز البلدان العربية التنافسي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بالمقارنة مع الدول المتقدمة، خاصة في ظل قصور المحددات الاقتصادية التقليدية في جذب هذه الاستثمارات.

3- متغيرات الدراسة:

اعتمدنا في هاته الدراسة على مؤشرات الحوكمة التي بدأ البنك الدولي بإصدارها منذ عام 2002 وتستخدم المؤشرات مقياس يتكون من (2.5) درجة، وتعتبر الدولة التي يقع تصنيفها بين العلامة (-2.5) بأنها الأسوأ في الحوكمة، بينما تشير العلامة (+2.5) إلى أفضل درجات الحوكمة (www.worldbank.org). وقد استهدف البنك الدولي من إصدار هذه المؤشرات مساعدة الدول والمنظمات المانحة على تتبع أدائها وبيان مدى نجاح جهودها لبناء قدراتها وتحسين الإدارة الرشيدة وتعزيز الشفافية فيها.

- المتغير المستقل: الحوكمة وتنقسم إلى أربع مؤشرات (فعالية الحكومة، السيطرة على الفساد، الاستقرار السياسي، سيادة القانون).
- المتغير التابع: هو الاستثمار الأجنبي المباشر

شكل رقم (01): يوضح نموذج الدراسة



4- أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من الأهمية التي يكتسبها الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في دعم النمو الاقتصادي من خلال مساهمته في التنمية الاقتصادية، ومن خلال التنافسية القائمة بين دول العالم لاستقطابه، خاصة في ظل العقبات التي تواجهها البلدان العربية بالخصوص، إضافة إلى ما تقدمه هذه البلدان من تحفيزات وإعفاءات جبائية وإنفاق على البنية التحتية فصد تهيئة المناخ الملائم والتي تظهر جليا من خلال سياسة الحوكمة أو كفاءة المؤسسية المنتهجة من قبل الدولة.

وفي ضوء ماسبق، فهناك حاجة ماسة للتعرف على أهم المؤشرات أو الملامح الأساسية للمناخ الاستثماري والنظام القانوني والمؤسسي الحاكم له، فضلا عن الاستفادة من بعض التجارب البلدان العربية الناجحة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بما يمكن من تقديم برامج عمل لحكومات الدول المضيفة لإثراء قدراتها التنافسية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدفع عجلة النمو الاقتصادي.

5- أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى إظهار الترتيب النوعي الذي تشغله البلدان العربية في سلم استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك لتقديم التوصيات المناسبة التي تساعد على خلق مناخ أكثر ملائمة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ومدى اختبار صحة العلاقة بين تطبيق الحوكمة والاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان العربية. خاصة في ظل قصور المحددات التقليدية في تهيئة المناخ الاستثماري المناسب لجذب هذه الاستثمارات وظهور عوامل أو محددات اقتصادية أفرزتها المستجدات على الساحة الدولية ذات أهمية كبيرة تتمتع بها اقتصاديات الدول المتقدمة، والتي أسهمت في تحسين جودة المناخ الاستثماري المؤسسي لها.

6- الدراسات السابقة:

- حسين محمد رحمون * 2017 *. هل تقوم الحوكمة بتسهيل الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية ، المجلة الدولية للاقتصاد والقضايا المالية، قام الباحثان بدراسة العلاقة بين الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر باستخدام بيانات البانل بمحاولة تقدير 19 دور الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لعينة 80 دولة نامية ما بين 1998 إلى 2014 وفقا لطريقة المربعات الصغرى العادية (The ols method) فكان نتيجة التقدير إلى إن التحسن المعياري في الصوت والمساءلة،فعالية الحكومة،الاستقرار السياسي وغياب العنف،جودة التنظيم، سيادة القانون والتحكم في الفساد يزيد من حجم الاستثمار الأجنبي المباشر.

- دراسة (جعفري ابراهيم 2017)، بعنوان: " دور الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة حالة شركة رونو الجزائر"، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في قسم العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة، جامعة مستغانم.

توصل الباحث من خلال هاته الدراسة إلى النتائج التالية:

- حوكمة الشركات هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها.
- تسمح حوكمة الشركات بمحاربة الفساد الداخلي في الشركات والإدارات الحكومية.
- تعمل أبعاد حوكمة الشركات كالشفافية والإفصاح في جذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات.
- سنت الجزائر عدة قوانين قصد تحفيز الاستثمارات الأجنبية.
- من خلال دراسة شركة "رونو" الجزائر اتضح أن نظام الحوكمة داخل الشركة مخالفة لما هو في الواقع خاصة في جانب الإفصاح والشفافية.

- دراسة (عمر ياسين خضيرات، عماد مصطفى الشدوح سنة 2014)، بعنوان: " أثر مؤشرات الحاكمية الرشيدة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية دراسة قياسية باستعمال spss" جامعة اربد الأردن. البحث عبارة عن مقال مقدم في مجلة الباحث المنارة الدولي وكانت إشكالية البحث تدور حول واقع الحاكمية الرشيدة في الدول العربية حيث استنتج الباحثان أن العلاقة ما بين مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات الحاكمية الرشيدة هي علاقة طردية موجبة أي إن الدول التي ترتبها في الاستثمارات الأجنبية المباشرة مرتفعاً، يعد ترتيبها في مؤشرات الحاكمية الرشيدة مرتفع.

- دراسة (سردوك بلحول، عدوكة لخضر سنة 2013)، بعنوان: "الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان المغرب العربي دراسة قياسية باستعمال بيانات البانل"، جامعة معسكر. البحث عبارة عن مقال مقدم في مجلة الباحث الاقتصادي الدولي. وكانت إشكالية البحث تدور حول كيف تساهم الحوكمة في تعزيز الاستثمار ألاجبي المباشر لبلدان في المغرب العربي حيث استنتج الباحثان إن المحددات الاقتصادية التقليدية هي أكثر أهمية من المحددات المؤسساتية والسياسية لاستثمار الأجنبي المباشر باستثناء ذلك اتضح متغير سيادة القانون له اثر موجب على الاستثمارات الأجنبية المباشر.

7- أسباب اختيار الموضوع:

- توصيات صندوق النقد والبنك الدوليين بتطبيق مؤشرات الحوكمة من أجل تشجيع التنمية الاقتصادية.
- حاجة البلدان العربية لتطبيق هذه المبادئ نظراً لتفشي الفساد الإداري والاقتصادي الذي يعطي صورة سلبية عن المناخ الاستثماري للدولة.
- تزايد اهتمام البلدان العربية بالاستثمار الأجنبي من أجل اغتنام الفرص المالية المتاحة ومحاولة تعظيم إيرادات الدولة.

- تحديد الأسلوب الأمثل لتطبيق مؤشرات الحوكمة مع التأكد من المراقبة المستمرة لها.
- دراسة مدى تطبيق مؤشرات الحوكمة في البلدان العربية وأثرها على الاقتصاد بشكل عام وعلى الاستثمار الأجنبي بشكل خاص.

8- صعوبات الدراسة:

واجهت الدراسة العديد من الصعوبات والتحديات أثناء فترة إعداد وتنفيذ هذه الدراسة، وفيما يلي أهم هذه الصعوبات:

- صعوبة حصر الدراسة ضمن إطار واضح ومحدد نظرا لتشعب الموضوع وتعدد المفاهيم المرتبطة بها.
- غياب دليل واضح يتناول مؤشرات الحوكمة في البلدان العربية مما صعب من إمكانية جمع معطيات لإجراء عمليات التحليل.
- قلة توفر البيانات الإحصائية الدقيقة واللازمة حول موضوع الدراسة.
- قلة المراجع المتخصصة والمتعلقة بموضوع البحث باللغة العربية، خاصة الكتب العلمية التي تعتبر الزاد الحقيقي لكل بحث علمي، وهذه القلة في المراجع المتخصصة مردها بالدرجة الأولى إلى قلة الاهتمام بهذا الموضوع مقارنة بالمواضيع الأخرى، وقد تم تعويض هذا النقص بالمراجع باللغة الأجنبية بالإضافة إلى الدراسات السابقة و التقارير والبحوث الصادرة عن مراكز البحث والهيئات المعنية بالإشراف أو تجميع الإحصائيات.

9- عينة الدراسة وحدودها:

استند الباحثون في عينة الدراسة إلى البلدان العربية التالية: "الجزائر، مصر، تونس، المغرب، الأردن" وهي بلدان تتباين في ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما تتباين في أنظمتها السياسية، ومستويات الحوكمة والاستثمار فيها. وتغطي الدراسة الفترة الزمنية الممتدة من عام 2002 إلى عام 2017، باعتبار أن فترة بداية الدراسة هي الفترة التي بدأت فيها المؤسسات الدولية بوضع مؤشرات كمية للحكومة.

10- منهج الدراسة والأدوات المستخدمة:

سيتم استخدام تحليل بيانات البانل (Panel Data Analysis)، بغية دراسة أثر الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في 05 بلدان العربية باستعمال برنامج Eviews 09. فطريقة بيانات البانل تعد من أنجع الطرق نظرا إلى قدرتها على التحكم بكل من عدم التجانس الملحوظ وغير الملحوظ، إضافة إلى قدرتها على رفع درجة الحرية وتخفيض مشاكل التداخل الخطي، حيث سيتم استخدام النماذج الثلاثة الآتية: نموذج الانحدار

التجميعي (Pooled Ols)، ونموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model)، ونموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model).

11- خطة وهيكل الدراسة:

لإنجاز أهداف البحث السابقة وامتثالاً لأهميته، قمنا بتقسيم الدراسة إلى أربعة فصول، وذلك على النحو الآتي:

- الفصل الأول بعنوان الحوكمة، حيث ركزنا في المبحث الأول على مدخل الحوكمة، وتوضيح فيه إلى مفهوم الحوكمة وفكرة نشأة الحوكمة وإلى الإطراف الفاعلة فيها وفي المبحث الثاني قمنا بعرض أهمية وأهداف الحوكمة وتعرضنا إلى مختلف الأهداف المرتبطة بها، في حين خصص المبحث الثاني إلى تبيان مؤشرات وخصائص وأبعادها الحوكمة.

- الفصل الثاني وضع لتقديم المفاهيم المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر، وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، ففي المبحث الأول حاولنا أن نقدم مفهوم وأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر، أما المبحث الثاني فعرضنا فيه دوافع ومحددات مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما خصصنا المبحث الثالث لدراسة مزايا وعيوب ومحفزات الاستثمار الأجنبي المباشر.

- الفصل الثالث تناول الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية، والذي اشتمل على مبحثان حيث تناول المبحث الأول إلى أهمية الحوكمة في البلدان العربية، أما في المبحث الثاني تطرق أيضاً طبيعة العلاقة بين مؤشرات الحوكمة ومناخ الاستثمار.

- الفصل الرابع والمعنون بـ: قياس وتحليل أثر الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض البلدان العربية من خلال مبحثين، ففي المبحث الأول تناول التوصيف النظري للإطار التطبيقي، أما المبحث الثاني فخصص التقدير الكمي لنموذج الدراسة باستخدام تحليل بيانات البانل (Panel Data Analysis).



الفصل الأول:

الحوكمة

الفصل الأول:

الحوكمة

تمهيد

المبحث الأول: مدخل للحوكمة

توطئة

المطلب الأول: مفهوم الحوكمة

المطلب الثاني: فكرة نشأة الحوكمة

المطلب الثالث: الأطراف الفاعلة في تحقيق الحوكمة

المبحث الثاني: أهمية وأهداف الحوكمة

توطئة

المطلب الأول: أهمية الحوكمة

المطلب الثاني: أهداف الحوكمة

المبحث الثالث: مؤشرات وخصائص وأبعاد الحوكمة

توطئة

المطلب الأول: مؤشرات الحوكمة

المطلب الثاني: خصائص الحوكمة

المطلب الثالث: أبعاد الحوكمة

خلاصة الفصل الأول

تمهيد:

نظرا للتزايد المستمر الذي يكتسبه الاهتمام بالحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والنامية خلال السنوات الأخيرة، في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا خلال عقد التسعينات من القرن العشرين، وكذلك ما شهدته الاقتصاد الأمريكي من تداعيات تلك الانهيارات المالية والمحاسبية لعدد من الشركات الأمريكية العالمية خلال عام 2002، والدول العربية حذت في ذلك حذو هذه الدول بمحاولتها تطبيق معايير الحوكمة.

وفي ضوء ما سبق، فقد ركزت الجهود الدولية على أهمية السلوكيات الحكومية أو كفاءة الإدارة المؤسسية للدولة في التأثير على مناخ الاستثمار بالدول المضيفة، والتي تعتبر من وجهة نظر المستثمرين مؤشرا للاستقرار طويل الأجل لأنها تحدد طريقة اختيار وتنفيذ السياسات الاقتصادية، كما تنطوي على تفعيل القضايا المتعلقة بالشفافية المصدقية، والمساءلة، والملائمة ما بين السياسات المختارة والظروف أو الأوضاع المحلية، وفي ضوء ذلك فهناك حاجة ماسة للتعرف على أهم السمات والملامح الأساسية للحوكمة والتي يجب التركيز عليها لتهيئة المناخ الاستثماري سياسيا وتشريعيا ومؤسسيا واقتصاديا، وفي هذا السياق سنقوم بتسليط الضوء على ثلاث مباحث وهي:

المبحث الأول: مدخل للحوكمة

المبحث الثاني: أهمية وأهداف الحوكمة

المبحث الثالث: مؤشرات وخصائص وأبعاد الحوكمة

المبحث الأول: مدخل للحوكمة

توطئة:

عرف مصطلح (Governance) عدة ترجمات إلى اللغة العربية عكستها المصطلحات العديدة التي تسير إليه، إذ يمكن في هذا الإطار العديد من الترجمات اللغوية منها: الحوكمة، الحكمانية، الحاكمة، إدارة الحاكمة، إدارة الحكم شؤون الدولة و المجتمع و الحكم الراشد، حيث أن طبيعة العلوم الإنسانية و الاجتماعية تعددت هذه الترجمات، ففي الوقت الذي تبنت فيه العديد من مراكز الدراسات والبحوث مثل المنظمة العربية للعلوم الإدارية مصطلح الحكمانية كترجمة (Good Governance) تبنى مجتمع اللغة العربية ترجمة الحوكمة.

وقد دخل البنك العالمي والعديد من المنظمات العالمية في هذه العملية، حيث قرروا إن ممارسات الحكومة تعتبر من أهم المعايير التي تستخدم في الحكم على اقتصاديات البلدان و التعامل معها بأفضلية في التجارة الدولية.

المطلب الثاني: مفهوم الحوكمة

لا يوجد مفهوم واحد متفق عليه بين كافة الاقتصاديين والقانونيين والمحللين لمفهوم الحوكمة ويرجع ذلك لتداخله في جميع الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية وهو الأمر الذي يؤثر على المجتمع والاقتصاد ككل وسنحاول ذكر بعض المفاهيم المتعلقة بها والتي من أهمها:

أولاً- المفهوم القانوني للحوكمة:

تقوم الحوكمة من الناحية القانونية بالتأكد من الالتزام بتطبيق الأشكال المختلفة للعقود بين كافة الأطراف المعنية في المنظمة، وتعد حجر الزاوية في تنظيم العلاقات التعاقدية بين هؤلاء الأطراف بما يعمل على ضمان حقوق كل طرف منهم وتقوم بالتغليب على سلبات تنفيذ التعاقدات التي يمكن أن تنتج من الممارسات السلبية التي تنتهك صيغ العقود المبرمة أو القانونيين والقرارات والنظم الأساسية للمنظمة، ومن ثم يؤكد كثير من القانونيين على مسؤوليات الوكيل والعهد بالأمانة والتي يؤديها المديرون قبل الأطراف الأخرى بالمنظمة وضمان حقوقهم.⁽¹⁾

ثانياً- المفهوم الاقتصادي للحوكمة:

يعني مفهوم الحوكمة من الناحية الاقتصادية الأسلوب الذي عن طريقه يستطيع المستثمرون الذين يوفر التمويل للشركات من خلال أسواق المال وتحقيق قدر من الطمأنينة يضمن حصولهم على عائد لاستثماراتهم، ولا يهدف مفهوم الحوكمة إلى حماية إقليمية للمساهمين فقط، بل أكثر من ذلك حماية كبار المقرضين والمستثمرين والمساهمين فقط لضمان عوائد مجزية لهم.⁽²⁾

¹ أحمد علي خضر، "حوكمة الشركات" دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2012، ص (92).

² أبو العطاء نزمين، "حوكمة الشركات سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية"، مجلة الإصلاح الاقتصادي، العدد 08، 2003، ص (08).

ثالثاً- المفهوم الاجتماعي للحوكمة:

يتسع مفهوم الحوكمة في معناه الاجتماعي حماية الأطراف المختلفة ويضمن المسؤولية الاجتماعية لهذه الشركات تجاه مجتمعاتها، فمفهوم الحوكمة لا يضم غير المؤسسات الاقتصادية وأسواق المال فحسب بل يمتد ليشمل كل المؤسسات ووحدات الإنتاج أو تقديم الخدمات سواء مملوكة للقطاع الخاص أو العام العاملة في المجتمع حيث يؤثر نشاطها على رفاهية الأفراد والهيئات والمؤسسات بالمجتمع.⁽¹⁾

من خلال المفاهيم السابقة يمكن أن نقدم لهذا المصطلح عدة تعاريف، بحيث يدل كل مصطلح عن وجهة النظر التي يتبناها مقدم هذا التعريف.

- حسب مؤسسة التمويل الدولية (IFC):

فقد عرفت الحوكمة على أنها النظام الذي يتم من خلاله إدارة المنظمات والتحكم في أعمالها.⁽²⁾

- تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP):

ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية لإدارة شؤون الدولة وأعمالها، على كافة المستويات من خلال آليات وعمليات ومؤسسات تمكن الأفراد والجماعات من تحقيق مصالحها.⁽³⁾

- وحسب الصندوق النقد الدولي (IMF):

فيشير للحوكمة على أنها الطريقة التي بواسطتها تدير السلطة الموارد الاقتصادية والاجتماعية لمنظمة ما لخدمة التنمية وذلك باستخدام طرق فعالة في التسيير بأقل التكاليف وتحقيق أكبر المنافع.⁽⁴⁾

- تعريف الأمم المتحدة: عملية اتخاذ القرارات والطريقة التي تنفذها (أو لا تنفذ) بها تلك القرارات.⁽⁵⁾

المطلب الأول: فكرة نشأة الحوكمة

يعتبر مصطلح الحوكمة مصطلحاً حديث الاستعمال في اللغة العربية بدأ استخدامه في بداية سنة 2000 وهو أحد المحاولات العديدة لترجمة مصطلح (Governance) باللغة الإنجليزية، ويعود هذا المصطلح إلى اللغة اليونانية (Kubernan) في القرن الثالث عشر والذي كان يعني قيادة الباخرة الحربية أو الدبابة، ثم استعمل بعد ذلك في اللغة اللاتينية بكلمة (Geubernar) في بداية القرن الرابع عشر بنفس المعنى، ثم ظهر في سنة (1978).⁽⁶⁾

في اللغة الفرنسية بمصطلح (Art ou Manière de Gouverner).⁽⁶⁾

¹ أبو العطاء نزمين، مرجع سبق ذكره، ص (08).

² أنمار أمين البراوي، "محددات الحوكمة دراسة قياسية" لعينة مختارة من الدول، جامعة لبنان 2012، ص (04).

³ مدحت محمود أبو النصر، "الحوكمة الرشيدة فن إدارة المؤسسات عالية الجودة" المجموعة العربية للتدريب والنشر، الطبعة 01، القاهرة، 2015، ص (45).

⁴ فتيحة بن بادة "دور الهيئات الدولية في إرساء وتعزيز مبادئ الحوكمة" شهادة ماجستير، كلية الاقتصاد، مالية دولية جامعة الشلف، 2012، ص (04).

⁵ بسام عبد الله البسام، "الحوكمة الرشيدة في المملكة العربية السعودية" الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، معهد الإدارة العامة الرياض العدد 11، 2014، ص (04).

⁶ محمد البشير بن عمر، "دور الحوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين الأداء المالي للمؤسسة"، أطروحة دكتوراء، علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة ورقلة، 2017، ص (3).

يعود التطور الذي طرأ على شكل المنظمات وتعدد أصنافها وكبر حجمها خصوصاً في ظل العولمة والنمو الاقتصادي العالمي، و أول جذور الحوكمة تعود إلى (Berle & Means) اللذان يعدان أول من تناول موضوع فصل الملكية على الإدارة وذلك في عام 1932، وتأتي آليات حوكمة المنظمات لسد الفجوة التي يمكن أن تحدث بين مديري ومالكي الشركة من جراء الممارسات السلبية التي يمكن أن تضر بالمؤسسة.⁽¹⁾

وفي أعقاب سنة 1985 قامت خمس جمعيات مهنية مقرها الولايات المتحدة الأمريكية ومن أهمها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين (AICPA) بتشكيل لجنة حماية التنظيمات الإدارية و المعروفة باسم لجنة "تريدواي" (Tread way Commission) وبعد، دراسة أجرتها لجنة تريدواي لتحديد العوامل المسببة التي يمكن أن تؤدي إلى إعداد التقارير المالية الاحتيالية وإجراءات الحد منها، حيث أصدرت في أكتوبر 1987 تقريرها النهائي، (تقرير اللجنة الوطنية الخاصة بالاحتيال والتضليل في التقارير المالية من منع الغش والتلاعب)، في إعداد القوائم وتضمن مجموعة من التوصيات الخاصة بتطبيق قواعد الحوكمة وما يرتبط بها، وذلك عن طريق الاهتمام بمفهوم نظام الرقابة الداخلية وتعزيز مهمة المراجعة الخارجية أمام مجالس إدارة المنظمات.⁽²⁾

إما عن بداية استخدام مصطلح الحوكمة مع بداية عقد التسعينات من القرن الماضي حيث كان مفهوم الحوكمة مفهوم حديث التطبيق قدم الجذور والمنطلقات ساهمت عدة عوامل في نشوء فكرة وتطورها مما جعله وليد الحاجة حيث تزايد استخدام هذا المصطلح بشكل واسع في السنوات الأخيرة وأصبح شائع الاستخدام من قبل الخبراء، وعند التعرف إلى التجارب الدولية بشأن الحوكمة، نلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية هي السباقة إلى هذا المجال إذا قامت بورصة نيويورك باقتراح قواعد تلوم المنظمات بتحديد مدرين مستقلين لحضور مجلس الإدارة.⁽³⁾

المطلب الثالث: الأطراف الفاعلة في تحقيق الحوكمة

من التعاريف السابقة يتضح أنه من أجل تحقيق الحوكمة لابد من تضافر جهود كل من الدولة ومؤسساتها

إلى جانب القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني وهي الأطراف الرئيسية المكونة للحوكمة وهي:⁽⁴⁾

أولاً- الدولة والمؤسسات الرسمية (الحكومة):

يجب على الدولة أن توفر الإطار التشريعي الملزم الذي يسمح بالمشاركة، من القوانين التي تسمح بتشكيل المنظمات الحكومية والمنظمات الغير حكومية ومنظمات المجتمع المدني ولا تقمعهما، إلى إعطاء صلاحيات إدارية

¹ أبو العطاء نزمين، مرجع سبق ذكره ص(23).

² محمد البشير بن عمر مرجع سبق ذكره ص (04)

³ بتول محمد النوري، وآخرون "حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة" الملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، كلية الإدارة والاقتصاد المستنصرية، العراق، ص (05).

⁴ محمد بن سعيد، وآخرون "آليات تطبيق مبادئ الحوكمة وتطوير إدارة الجماعات المحلية" ملتقى دولي، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس مداخلة يومي 7- 8 ديسمبر 2015، ص(3).

ومالية مناسبة لهيآت الحكم المحلي لتقوم بوظائفها، التي تخلق الأطر الحوارية بين جميع هذه الأطراف إذا كانت مؤسسات رسمية مثل المجلس النيابي والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، أو هيئات أو لقاءات غير رسمية، لكنها منظمة مثل اللقاء الدوري مع هذه الهيئات والحوار معها حول السياسات العامة.

ثانيا- المجتمع المدني:

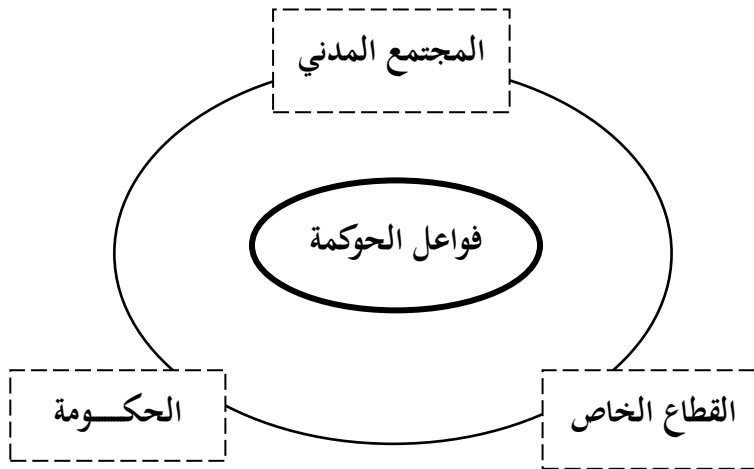
أصبح مفهوم المجتمع المدني ملازما للدولة العصرية بحيث حل محل المجتمع الفاصل في الفلسفة السياسية، وبالتالي لم تعد تتحدث عن علاقات مباشرة بين المواطن والدولة وإنما عن علاقات غير مباشرة تتوسطها مؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني من أحزاب وجمعيات وهيئات ونقابات وغيرها، ولتحديد مفهوم المجتمع المدني يجب التركيز على أربعة عناصر أساسية تتمثل في:

- فكرة التطوعية.
- فكرة المؤسسية.
- فكرة الاستقلالية.
- الارتباط بمنظومة من المفاهيم (حقوق الإنسان، المواطنة، المشاركة السياسية، الشرعية).

ثالثا- القطاع الخاص:

يستطيع القطاع الخاص أن يلعب دورا كبيرا في الإدارة، وهذا يتناسب مع المسؤولية الاجتماعية التي تقع على هياكله، فهو يستطيع أن يساهم مع منظمات المجتمع المدني في دعم نشاطاته، كما أنه يستطيع توفير الخبرة والمال والمعرفة اللازمة لعمليات تنمية بالشراكة مع المجتمع المحلي، أو أجهزة الدولة الرسمية، أو منظمات المجتمع المدني، وكمثال على ذلك الدور الذي يلعبه هذا القطاع في تأمين القروض للإسكان، ولتأمين التدريب والتعليم وتوفير المنتجات الصناعية المختلفة، كما أنه من الضروري أن يكون هناك إطار للتفاعل والحوار بين القطاع الخاص ومؤسسات الدولة، والشكل التالي يوضح الأطراف الفاعلة بتطبيق الحوكمة.

شكل (02): الأطراف الفاعلة بتطبيق الحوكمة



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على المعطيات السابقة

المبحث الثاني:

أهمية وأهداف الحوكمة

توطئة:

تتمثل أهمية وأهداف الحوكمة كونها تشجع على الاستثمار والتنمية المستدامة وتشجيع التنافس، كما تحافظ على استقرار الأسواق المالية وتنمي أسواق المال، وتشجع على القيام بعلاقات تتمتع بشفافية بين أصحاب الأعمال الدولية، وذلك لتحقيق التنمية الاقتصادية وتجنب الوقوع في مغبة الأزمات المالية، وذلك من خلال ترسيخ عدد من معايير الأداء، بما يعمل على تدعيم الأسس الاقتصادية في الأسواق وكشف حالات التلاعب والفساد المالي والإداري وسوء الإدارة، بما يؤدي إلى كسب ثقة المتعاملين في هذه الأسواق، والعمل على استقرارها والحد من التقلبات الشديدة فيها، وبالتالي تحقيق التقدم الاقتصادي ومنه سنتناول فيما يلي أهمية و أهداف الحوكمة.

المطلب الأول: أهمية الحوكمة

تعمل الحوكمة على تحقيق عدة جوانب هامة منها خاصة وعامة فهي تركز وتجسد قيم العدالة والمسؤولية والشفافية ونزاهة المعاملات، وتعزيز سيادة القانون ضد الفساد، ووضع الحدود بين الحقوق الخاصة والمصالح العامة ومنع الإساءة لاستخدام السلطة، ويمكن إبراز وتوضيح أهمية الحوكمة من عدة جوانب مختلفة نذكرها من خلال الآتي:

- 1- إن الالتزام بتطبيق الحوكمة، يعد أحد المعايير الأساسية التي يضعها المستثمرون في اعتبارهم عند القيام باتخاذ قرارات الاستثمار، ولا سيما في ظل النظام الاقتصادي العالمي الحالي، الذي يتسم بالعمولة واشتداد المنافسة بين الشركات من أجل الاستثمار، لذا فإن المنظمات التي تطبق الحوكمة تتمتع بميزة تنافسية لجذب رؤوس الأموال عن تلك التي لا تطبق الحوكمة من خلال ثقة المستثمرين فيها.⁽¹⁾
- 2- تسهم الحوكمة في البلدان العربية، في رفع مستوى الاقتصاد لما لها من أهمية في المساعدة في استقرار الأسواق المالية، ورفع مستوى الشفافية وجذب الاستثمارات من الداخل والخارج على حد سواء، زيادة على تقليص حجم المخاطر التي تواجه الاقتصاد الوطني.⁽²⁾

¹ خالص حسن يوسف الناصر، وآخرون، "دور حوكمة الشركات في تطوير البيئة الاستثمارية واجتذاب الاستثمار الأجنبي"، مجلة جامعة نورو، العدد 1 العراق 2012 ص(11).

² محمد حسن يوسف، "محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة إلى تطبيقها في مصر" بنك الاستثمار القومي مصر جوان 2007 ص(05).

- 3- تعكس أهمية الحوكمة بكونها الحل الاقتصادي والاجتماعي لتطوير المجتمعات ككل، بالمساعدة على أنها الفقر وتقليل حدته وزيادة الإصلاحات الاقتصادية العالمية من خلال العمل والجهد المنظم لتحقيق النمو الذي يحقق الازدهار و الرفاهية للمجتمعات من خلال تطبيق الحوكمة في القطاعين الخاص والعام.⁽¹⁾
- 4- إن الالتزام بتطبيق مؤشرات الحوكمة في البلدان العربية، يعد أحد المعايير الأساسية التي يضعها المستثمرون في اعتبارهم عند القيام باتخاذ قرارات الاستثمار، ولا سيما في ظل النظام الاقتصادي العالمي الحالي، الذي يتسم بالعمولة واحتداد المنافسة بين المنظمات من أجل الاستثمار، لذا فإن البلدان التي تطبق الحوكمة تتمتع بميزة تنافسية لجذب رؤوس الأموال عن تلك التي لا تطبق الحوكمة.⁽²⁾
- 5- تعد مبادئ الحوكمة أداة فعالة لمكافحة الفساد وضمان معرفة أعضاء مجالس المنظمات بالاحتياجات التي تفرضها بيئتهم المتغيرة ومصالح المساهمين على المدى البعيد.⁽³⁾
- 6- تهدف قواعد الحوكمة إلى تحقيق الشفافية والعدالة، ومنح حق المساءلة، فهي تحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة، بما يؤدي إلى تنمية الاستثمار وتشجيع تدفقه، وتنمية المدخرات، وتعظيم الربحية وإتاحة فرص عمل جديدة، كما أن أهمية الحوكمة تساهم في الالتزام بإحكام القانون، والعمل على ضمان مراجعة الأداء المالي ووجود هياكل إدارية تمكن من محاسبته قانونياً، وأن الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة، يؤدي إلى الوصول إلى أعلى مستوى من الدقة في مراقبة عمل المنظمات وازدهارها، والعمل بجدية واستمرارية للوصول إلى مستوي يكون الأداء فيه جيد.⁽⁴⁾
- 7- إن الحوكمة الجيدة تساعد الدولة على جذب الاستثمارات ودعم الأداء الاقتصادي والقدرة على المنافسة في المدى الطويل من خلال تأكيدها على عامل الشفافية وفي إجراءات المحاسبية.⁽⁵⁾
- 8- تساهم الحوكمة في استقطاب الاستثمارات الخارجية إذ أن المستثمرون الأجانب ينجذبون إلى أسهم الشركة التي تطبق أنظمة الحوكمة، باعتبارها استثمارات في شركة ملتزمة وشفافة.⁽⁶⁾

¹ سندرية مروان سلطان الحيايلي، وآخرون "دور الحوكمة في دعم قرار الاستثمار" مجلة الاقتصاد والمالية، جامعة الموصل، العراق 2015 ص(15).

² بن رجم محمد خميسي وآخرون، "دور حوكمة الشركات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر" مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، جامعة عناية العدد 02 جوان 2015 ص(75).

³ خالص حسين، وآخرون، مرجع سبق ذكره ص(11).

⁴ رضوان هاشم، وآخرون، "التنظيم القانوني لحوكمة الشركات في التشريعات العربية" مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، جامعة عين شمس، مصر، الطبعة 01، 2018، ص

(37).

⁵ محمد البشير بن عمر، مرجع سبق ذكره ص (05).

⁶ مجلة، غرفة الصناعة والتجارة، مركز أبو ضبي للحوكمة "أساسيات الحوكمة مصطلحات ومفاهيم"، دبي 2004 ص(12).

10- إن الحوكمة هي أنها تتكون من عنصرين أحدهما المتابعة والرقابة للاستكشاف الانحرافات والتجاوزات والعنصر الآخر هو تعديل وتطوير عمل المنظمات عن طريق الضبط والتحكم بهدف تصحيح الانحرافات إذ يقوم العنصر الثاني بتطوير تنمية المنظمات وتحسين قدراتها وقراراتها لتجاوز الأخطاء والمشكلات التي تقع فيها في حين يهتم العنصر الأول بالرغبة في اكتشاف التجاوزات.⁽¹⁾

المطلب الثاني: أهداف الحوكمة

تهدف الحوكمة إلى ضبط وتوجيه الممارسات الإدارية و المالية والفنية و احترام الضوابط والسياسات المرسومة، فهي تتناول الممارسة السليمة للقواعد وتساعد على جذب الاستثمارات، وزيادة القدرة التنافسية ومحاربة الفساد بكل صوره سواء كان إدارياً أو مالياً أو محاسبياً، وتدعيم استقرار أسواق المال وتحسين الاقتصاد، ولقد تعددت المفاهيم المستخدمة للتعبير عن أهداف الحوكمة والمزايا والمنافع، ولكنها جميعاً تدخل ضمن الأهداف والمزايا التي يمكن إيضاحها فيما يلي:⁽²⁾

- 1- تحسين القدرة التنافسية للوحدات الاقتصادية وزيادة قيمتها.
 - 2- فرض الرقابة الفعالة على أداء الوحدات الاقتصادية وتدعيم المساءلة المحاسبية بها.
 - 3- ضمان مراجعة الأداء التشغيلي والمالي والنقدي للوحدات الاقتصادية.
 - 4- تعميق وتعزيز ثقة الالتزام بالقوانين والمبادئ والمعايير المتفق عليها، وتعظيم قيمة المنظمة اقتصادياً و المستثمر في الأسواق المال لتدعيم المواطن الاستثمارية.
- إن إدارة البرامج وتقديم الخدمات بكفاءة وفعالية، بالإضافة إلى المطابقة العملية لتنفيذ القرارات والإجراءات الإدارية وفق التشريعات النافذة والقوانين وسيادة الحكومة بحيث تلبي توقعات الأطراف، التي تهدف فيها الحوكمة لتعزيز ثقة والشفافية من خلال:⁽³⁾

- ✓ تهدف الحوكمة إلى تعزيز ثقة المواطنين بالدولة ومؤسساتها من خلال تحقيق هدف مبدأ النزاهة والعدل والشفافية في استخدام السلطة و إدارة المال العام وموارد الدولة.
- ✓ تحقيق تكافؤ الفرص بين المواطنين .
- ✓ تحقيق الحماية اللازمة للملكية العامة مع مراعاة مصالح الأطراف ذات العلاقة بها.
- ✓ العمل على تحقيق الأهداف الوطنية الإستراتيجية وتحقيق الاستقرار المالي للمنظمة.

¹ سندرية مروان سلطان الحياي، وآخرون، مرجع سبق ذكره ص(16).

² صديقي مسعود، وآخرون "دور حوكمة الشركات في تحقيق شفافية المعلومات المحاسبية لترشيد قرار الاستثمار"، مداخلة بملتقى الحوكمة والمحاسبية للمؤسسة واقع ورهانات وآفاق، جامعة أم البواقي، يومي 7 و 8 ديسمبر 2010 ص (14).

³ بلال أحمد مناني، وآخرون، "أثر حوكمة القطاع العام على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي" مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة عجلون الأردن العدد 08 2017 ص(387).

المبحث الثالث:

مؤشرات وخصائص وأبعاد الحوكمة

توطئة:

تلعب مؤشرات الحوكمة دوراً هاماً في التأكيد على الالتزامات بالسياسة والإجراءات الرقابية بالشكل الذي يؤدي إلى وجود شفافية بين الأطراف المعنية بها، وبالتالي منع حدوث الانهيارات والفضائح مستقبلاً، وعليه فإن المستثمرين الأجانب قبل توجيه استثماراتهم يبحثون عن بلدان التي تتميز بوجود هياكل سلمية للحوكمة والتي تضمن مستوى معين من الدقة في اتخاذ القرارات والإفصاح والشفافية .

المطلب الأول: مؤشرات الحوكمة

تعمل مؤشرات الحوكمة على زيادة الثقة في الاقتصاديات الوطنية، وتفعيل وتعميق دور أسواق المال في تعبئة المدخرات من جهة، ورفع معدلات عوائد الاستثمار من جهة أخرى، إضافة إلى حماية حقوق صغار المستثمرين وتشجيع القطاع الخاص ومؤسساته على النمو ورفع قدرته التنافسية، تتمثل المؤشرات فيما يلي:⁽¹⁾

أولاً- مؤشر حق التعبير والمساءلة (Voice and Accountability):

يقيس هذا المؤشر الجوانب التالية: المرتبطة بالحريات السياسية، والانتخابات الحرة والنزيهة، وحرية الصحافة، والحريات المدنية، والحقوق السياسية، ودور العسكر في السياسة، والتغيير الحكومي، وشفافية القوانين والسياسات كما يقيس المؤشر مقدار مشاركة المواطنين في اختيار حكوماتهم، وحرية التعبير والعمل العام والإعلام.

ثانياً- مؤشر الاستقرار السياسي (Political Stability And Absence OF Violence):

يقيس هذا المؤشر المفاهيم التالية: ظهور حالة من عدم الاستقرار أو حدوثها، توترات، أو نزاع مسلح، أو قلاقل اجتماعية أو تهديد إرهابي، أو صراع داخلي، أو تشتت الطبقة السياسية، أو تغييرات دستورية أو انقلابات عسكرية، و يقيس المؤشر عوامل استقرار النظام السياسي في وجه الأخطار الداخلية والخارجية.

ثالثاً- مؤشر فاعلية الحكومة (Government Effectiveness):

يقيس هذا المؤشر المفاهيم التالية: نوعية الجهاز البيروقراطي، تكاليف المعاملات، نوعية الرعاية الصحية العامة نوعية الخدمات العامة المقدمة، ونوعية الخدمات المدنية ودرجة استقلاليتها عن الضغوط السياسية، كما يقيس فعالية وضع السياسات وتطبيقها في هذه المجالات، ومصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات.

1 عمر ياسين خضيرات، وآخرون، "أثر مؤشرات الحوكمة الرشيدة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية"، مجلة المنارة جامعة البلقاء، أريد الأردن، العدد 03، 2015 ص(280) .

رابعاً- نوعية التنظيم وعبء الضبط (Regulatory Quality):

يقيس هذا المؤشر المفاهيم التالية: حدوث تدخلات سياسات في حرية السوق مثل التحكم بالأسعار، والرقابة غير الواقعية على البنوك، الضبط المفرط في مجالات التجارة الخارجية وتأسيس المشاريع كما يقيس قدرة الحكومة على وضع وتطبيق سياسات ناجحة تتيح المجال وتشجع تطور القطاع الخاص.

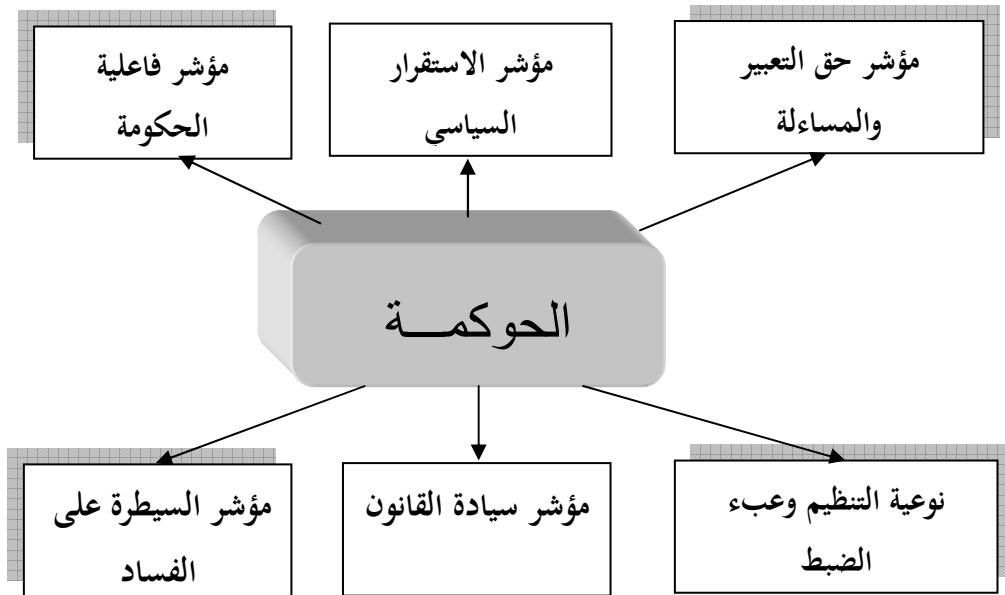
خامساً- مؤشر سيادة القانون (Rule of Law):

ينطوي المؤشر على عنصرين هما: حيادية القوانين، ومدى تقيد والتزام المواطنين أو إلزامهم بها، بمعنى أن الجميع، حكماً و مسؤولين، ومواطنين يخضعون للقانون ولا شيء يسمو على القانون، وعلى سبيل المثال يجب أن تطبق الأحكام والنصوص القانونية بصورة عادلة وبدون تمييز بين أفراد المجتمع، وأن توافق هذه القوانين معايير حقوق الإنسان، و تكون ضمانات لها وحرثات الإنسان الطبيعية.

سادساً- مؤشر السيطرة على الفساد (Control of Corruption):

يعرف المؤشر السيطرة على الفساد بأنه، سوء استغلال الوظيفة العامة أو السلطة من أجل مصالح خاصة، وعلى سبيل المثال قبول الموظفين الحكوميين الرشاوى في أثناء المشتريات والعمولات واختلاس الأموال العامة. ويقيس المؤشر مدى إدراك المسؤولين في الدولة لوجود الفساد، ومدى إمكانية استغلال النفوذ والأموال العامة للمصلحة الشخصية على كل المستويات، والقدرة على الاستيلاء عليها من قبل النخب السياسية والاقتصادية. وتشير منظمة الشفافية الدولية في تقريرها عن الفساد لعام 2008، بالقول إن الفساد ربما يكون مسألة حياة أو موت في الدول الأكثر فقراً لاسيما عندما يكون الأمر متعلقاً بالمال الواجب توفيره للمستشفيات أو المياه الصالحة للشرب والشكل التالي يوضح مؤشرات الحوكمة:

شكل رقم (03): مؤشرات الحوكمة



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على المعطيات السابقة

المطلب الثاني: خصائص الحوكمة

تعتبر نظم الحوكمة من بين أهم الجوانب التي ينبغي التركيز عليها في الوقت الحالي لتهيئة المناخ الملائم لزيادة الاستثمارات وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي، والتقليل من حدة الفقر، الأمر الذي يتطلب معه ضرورة التعرف على خصائص الحوكمة أو السمات الرئيسية للحوكمة وللوقوف على أهم سبل أو أساليب تحقيق تلك الخصائص، وهو ما سوف يتم تناوله في الجدول التالي:

جدول رقم (01): خصائص الحوكمة

01	الشفافية	كيفية الوصول إلى جودة الحوكمة (سبل تحقيق تلك الخصائص)
		- سهولة إتاحة وتوفير المعلومات للمستثمرين، واستقلالية وسائل الإعلام. - التوقيت المناسب لتوفير المعلومات عن التغيرات في نظام الاستثمار. - تجميع المعلومات وتوفيرها عن دور تأثير الاستثمارات على الاقتصاد الوطني.
02	القدرة على التنبؤ	- ضرورة أن تتسم السياسات والأطر القانونية والتشريعية للاستثمار بالشفافية والوضوح. - أن تتسم القواعد والإجراءات التي تحكم الاستثمار بالسهولة والبساطة. - كفاءة وفعالية التسهيلات المقدمة لاستثمارات.
03	المصداقية	- بناء جسور من الثقة بين صانعي السياسات ومتخذي القرارات، ومنفذي القوانين وجميع الوحدات الاقتصادية في المجتمع . - درجة الاستقرار والاستمرارية في القرارات والقوانين ذات الصلة لتنفيذ السياسات.
04	المساءلة	- ضرورة تقديم المعايير الأخلاقية الملائمة للعاملين بالدولة. - توفير مقاييس ومعايير لمكافحة الفساد. - تفعيل دور القوانين في ملاحقة كل من يرتكب أخطاء . - توفير آليات ذات كفاءة لحل المنازعات بين المستثمرين .
05	المشاركة	- تفعيل درجة المشاركة لجميع أفراد المجتمع ومؤسساته في صنع وتنفيذ القرارات والقوانين، ومراقبة مستوى الأداء وتصحيح الانحرافات . - مشاركة القطاع العام والخاص في تحسين المناخ الاستثماري.

Source: UNCTAD, "Good governance in Investment Promotion" TD/B/COM.2/FM.15/2, united nations Conference on trade and Development 2004,p (8).

المطلب الثالث: أبعاد الحوكمة

حسب المفاهيم التي جاءت المنظمات الدولية حول الحوكمة من أجل ممارسة سلطة سياسية واقتصادية واجتماعية وفق آليات يحقق المصالح المشتركة، ومن خلال تجسيد أبعاد مختلفة وهي: ⁽¹⁾

أولاً- البعد السياسي:

يتمثل هذا البعد في كيفية ممارسة السلطة سياسيا بصورة مشروعة، والتمثيل القانوني و الشرعي للمجتمع وخلق الصلة الصحيحة وجسور تعاون بين سلطة المجتمع المدني مما يؤدي إلى التفاعل الايجابي بين الأطراف الفاعلة، بالإضافة إلى تحقيق ديمقراطية فعالة.

ثانياً- البعد الاقتصادي:

يبرز البعد الاقتصادي من خلال نظرة المنظمات الدولية لطبيعة العلاقة بين الحوكمة بمستويات الأداء الاقتصادي في سعيه إلى تحقيق أهداف واستراتيجيات التنمية الاقتصادية وذلك بالاعتماد على برامج إصلاحات اقتصادية، ومحاربة مظاهر الفساد، مع توفير بيئة تنظيمية وتشريعية لنشاطات مختلف القطاعات لضمان تدفق المعلومات بكل شفافية عن الوضع الاقتصادي للرأي العام.

ثالثاً- البعد الإداري:

من المعلوم أن من أسباب ظهور فكرة الحوكمة، هو الانتشار الواسع لظاهرة الفساد وتطور مفاهيم التسيير حيث يأخذ البعد الإداري مكانه في إستراتيجية وسياسة الحوكمة لارتباطه بأنظمة التسيير العقلاني والإدارة الرشيدة للموارد المتاحة من خلال التوزيع العادل للموارد المالية والبشرية للمجتمع، والقضاء على أشكال الفساد الإداري والمحسوبة.

¹ عبد العزيز قتال، وآخرون "دور الحكم الراشد في تفعيل التنمية المستدامة في الجزائر"، مجلة نماء الاقتصاد والتجارة، العدد 01 جامعة الجزائر 03، 2018، ص(149).

خلاصة الفصل

تم التعرض في هذا الفصل إلى مفهوم الحوكمة باعتبارها من أهم العوامل التي يجب التركيز عليها لتهيئة المناخ الاستثماري، إن الحوكمة لها دور مهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وأهميتها تكمن في أدائها و نموها وفي حسن تسيير القرارات الاقتصادية في البلدان، فهي عبارة عن مجموعة من مؤشرات تعمل على حماية البلدان المضيفة والمستثمرين من التلاعب المالي والإداري، كما إن الحوكمة لو لم تكن لها أهداف لم تسعى البلدان إلى تطبيقها من اجل الحصول على نتائج جد هامة في جميع الميادين، كما أن الشركات الكبرى والمتعددة الجنسيات في أرجاء دول العالم، ومن بين أكثرها إلى تطبيق تلك المؤشرات لأنها تعتبر حماية لها، ومن ابرز ايجابيات تطبيق الحوكمة تعمل على تقليل من مستوى المخاطر التي تعترض استثمارات دول العالم، وسوف نتطرق في الفصل الموالي إلى المفاهيم المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر.



الفصل الثاني: المفاهيم المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد

المبحث الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأنواعه
توطئة

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الثاني: أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني: دوافع ومحددات ومخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر
توطئة

المطلب الأول: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الثالث: مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر بين المزايا والعيوب والمحفزات
توطئة

المطلب الأول: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الثاني: عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الثالث: الحوافز المقدمة من الدول المضيفة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر

خلاصة الفصل الثاني

تمهيد:

تتسم البيئة الاقتصادية الدولية الراهنة بقوة التنافس بين الدول المتقدمة والنامية من خلال تطبيق نظام الحوكمة في جلب الاستثمارات الأجنبية وجعلها تستمتع بمبادئ وأساسيات الحوكمة، وهذا يجعل المستثمر الأجنبي أن يكون له دور فعال في البلد المضيف وهذا الأخير يكون له حظ وفير على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لأنها تشكل احد أهم وسائل تنمية وتنويع الموارد المالية ونقل التكنولوجيا والمعرفة و توفير مناصب شغل وغيرها من المتغيرات المؤثرة في تطور الدول ونموها ومؤشرا على حركة السلع و الخدمات و التدفقات المالية.

يختلف اثر الحكومة من بلد إلى آخر على جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر ويتوقف ذلك على عوامل متعددة بعضها اقتصادي وتسويقي والبعض الآخر قانوني وسياسي، ونظرا لاهتمام الدول النامية بالتطبيق الجيد للحكومة جعلها تفوز بمناخ الاستثمار وتحسين محددات جذبه بدافع الاستفادة من مزاياه.

وللتعرف على أهم الجوانب المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة لدى البلدان العربية بصفة خاصة، سنحاول التطرق من خلال هذا الفصل إلى العناصر التالية:

المبحث الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأنواعه

المبحث الثاني: دوافع ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثالث: مزايا وعيوب ومحفزات الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الأول:

مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأنواعه

توطئة:

تزايدت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر سواء على المستوى العالمي أو على مستوى البلدان العربية، وبصفة خاصة في ظل التغيرات المصاحبة للبيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الدولية، وذلك باعتباره محفزا للنمو الاقتصادي والمصدر الرئيسي للحصول على التكنولوجيا، وهي من أفضل مصادر التمويل الخارجي للبلدان العربية هذا إلى جانب ما يصاحبه من خبرات إدارية وتسويقية وتنظيمية تنعكس على تحسين كفاءة الموارد البشرية، الأمر الذي ترتب عليه تسابق جميع دول العالم لجذب المزيد من تدفقاته، وتهيئة المناخ الاستثماري الملائم لجذبه، وفي ضوء ذلك هناك حاجة ماسة إلى إلقاء الضوء على الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث مفهومه وأنواعه ودوافعه ومحدداته.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

يعرفه صندوق النقد الدولي على أنه نوع من الاستثمارات الدولية، وهو يعكس سعي كيان (عون اقتصادي) في اقتصاد ما إلى الحصول على مصلحة دائمة بمؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي وهذه المؤسسة، إضافة إلى تمتعه (المستثمر الأجنبي) بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارتها وتسييرها.⁽¹⁾

ويعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه "السماح للمستثمرين من خارج الدولة تملك أصول ثابتة ومتغيرة بغرض توظيف الاقتصادي في المشروعات المختلفة، أي تأسيس شركات أو دخول شركاء في شركات لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية المختلفة".⁽²⁾

كما يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر أنه "مجموعة الموارد النقدية أو العينية (تكون خاضعة للتقويم) التي تأتي بها مؤسسة عن طريق مدخر خاص أجنبي، يشارك مباشرة هذه المؤسسة ويكون الهدف من ذلك تحقيق أرباح مستقرة".⁽³⁾

ويعرف أيضا على أنه "انتقال لرؤوس الأموال الأجنبية مقترنة بعنصر التنظيم والإدارة للاستثمار مباشرة في البلدان التي ينتقل إليها وذلك في صورة وحدات قد تكون صناعية أو زراعية أو خدمية أو إنشائية أو تمويلية، وهذا

¹ سنحون فاروق، "قياس اثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر"، شهادة ماجستير، كلية الاقتصاد جامعة سطيف، 2010، ص(08).

² عميروش محمد شلغوم، "دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان العربية"، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2012، ص(16).

³ فارس فضيل، "أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في البلدان العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر، والمملكة العربية السعودية"، رسالة دكتوراه بجامعة الجزائر في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، مارس 2004، ص (10).

الاستثمار يمكنه أن يلعب دورا مهما في نقل حزمة متكاملة من رأس المال والتكنولوجيا والمعارف الإدارية والتنظيمية بالإضافة إلى القدرات التسويقية التي تسهم في تعويض النقص المحلي في هذه العناصر في البلدان التي ينتقل إليها⁽¹⁾. كما يتمثل الاستثمار الأجنبي المباشر في " تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو كل الاستثمارات في مشروع معين في بلد غير بلده، فضلا عن قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار بالإضافة إلى قيامه بتحويل موارد مالية، وتقديم مستويات متقدمة من التكنولوجيا، والخبرة الفنية في مجال نشاطه في البلد المضيف"⁽²⁾.

وبناء على ما سبق، يمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يتسم بمجموعة من الخصائص التالية:⁽³⁾

- الاستثمار المباشر هو استثمار يحقق للمؤسسة روابط دائمة مع مؤسسات في الخارج.
- الاستثمار الأجنبي المباشر إذا كان يمتلك المستثمر الأجنبي 10% فما أكثر من الأسهم العادية فله حق التصويت داخل المؤسسة.
- الاستثمار الأجنبي المباشر له إمكانية ضمان الرقابة والسلطة في اتخاذ القرارات وكذلك تسيير الإدارة والمشاركة في المداورات يعني أن الاستثمار المباشر مسؤول عن نتائج المؤسسة، يعني تحمل الخسارة والربح.
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر بمثابة رأس مال المستثمر في أصول حقيقية في الخارج.
- يكون الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات الاقتصادية بما فيها التجارة والخدمات.
- استثمار يتم بواسطة أفراد أو شركات في بلد مضيف.

المطلب الثاني: أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن التمييز بين نوعين شائعين من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي المباشر والاستثمار المشترك وهي كما يلي:

أولاً- الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:

يتجسد هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بإنشاء فروع جديدة للشركات متعددة الجنسيات أو بشراء شركات محلية بالكامل في الدول المضيفة، ويعتبر من الأشكال المفضلة للمستثمرين الأجانب، في حين يقابله تردد بل ورفض بعض الدول المضيفة خوفا من التبعية السياسية والاقتصادية الناتجة عن احتكار الشركات متعددة الجنسيات لأسواقها.⁽⁴⁾

كما تعد الفروع المملوكة بالكامل نوعا من الاستثمار الدولي، والذي تقوم به الشركة الأم بهدف امتلاك أحد الفروع بالبلد المضيف، على أن يكون لها الحق في إدارتها والرقابة عليها بدون أي تدخلات، وإمداد هذا الفرع

¹ علي عبد الوهاب نجح "الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية بين النظرية والتطبيق"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2015، ص (37).

² بله باسي زكرياء، "الحكومة وعلاقتها بالاستثمارات الأجنبية المباشرة- حالة الجزائر"، رسالة ماجستير بجامعة الجزائر 3 في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، 2011، ص (04).

³ بوشمال عبد الرؤوف، "التسويق الدولي و تأثيره على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2012، ص (72).

⁴ عميروش محمد شلغوم، مرجع سبق ذكره، ص (25).

بالخدمات الإدارية والفنية والتسويقية والتكنولوجية، وعلى أن يكون لها الحرية الكاملة في اختيار نوع المنتج وحجم الإنتاج وطريقة إنتاجه ونوعية المدخلات المستخدمة في العملية الإنتاجية ما لم ينص القانون المحلي لهذا البلد على غير ذلك وبما يضمن لها البقاء والاستمرارية في البلد المضيف.⁽¹⁾

ثانيا- الاستثمار المشترك (المشروعات المشتركة):

تعد المشروعات المشتركة شكلا من أشكال التحالفات الإستراتيجية حيث تفضي باشتراك بلدين أو أكثر على المستوى الحكومي أو الخاص.⁽²⁾

وهي الاستثمار الذي يشترك فيه طرفين أو أكثر من دولتين أو أكثر، ويأخذ طرفي (أطراف) الاستثمار مختلف الأشكال القانونية (فرد، شركة خاصة، شركة عامة، حكومة)، وقد نشأ هذا النوع من الاستثمار كرد فعل للنزعة الوطنية والاستقلالية التي سادت في الدول النامية بعد حصولها على الاستقلال وكذلك الاستثمار المشترك ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دول أجنبية ويكون أحد أطراف الاستثمار فيها شركة دولية تمارس حقا كافيا في إدارة المشروع أو العمليات الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه.⁽³⁾

¹ بله ياسي زكرياء، مرجع سبق ذكره، ص(05).

² إبراهيم محمد الفار "اقتصاديات المشروعات المشتركة"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1995، ص (14).

³ عميروش محمد شلغوم، مرجع سبق ذكره، ص(23).

المبحث الثاني:

دوافع ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر

توطئة:

تتعدد وتنوع وتختلف دوافع ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر من حالة إلى أخرى وذلك حسب طبيعة الاستثمارات والجهة التي تعود لها ملكية هذا الاستثمار ويكمن التمييز هنا بين دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة نظر المستثمر الأجنبي نفسه والذي يرغب في الاستثمار خارج وطنه، والتي تتحكم وتؤثر بشكل بارز في توجهات وتدفعات، هذا ما يعني أن هذه العوامل في ذاتها مرتبطة بأطراف مختلفة وسنقوم بعرضها في المطالب التالية.

المطلب الأول: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

في حقيقة الأمر أن كلا طرفي الاستثمار المباشر يسعى إلى تحقيق أهداف خاصة به، وهي تدفعه بقوة إلى المضي قدماً لتحقيقها وفما يلي سنعرض دوافع كل من المستثمر الأجنبي والبلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر:⁽¹⁾

أولاً- دوافع المستثمر الأجنبي:

وتتمثل أهم دوافع المستثمرين الأجانب في الاستثمار بالدول الأخرى وبخاصة في الدول النامية فيما يلي:

1- تحقيق معدل عائد مرتفع على رأس المال: ذلك لأن الهدف الأساسي للمستثمر الأجنبي هو زيادة العوائد على استثماراته ويتحقق له ذلك من خلال تخفيض تكاليف الإنتاج الخاصة بالمواد الأولية أو الأيدي العاملة الرخيصة بتلك الدول أو تخفيض تكاليف التصدير.

2- المحافظة على الأسواق الخارجية والرغبة في التوسع: يلجأ بعض المستثمرين الذين يتعاملون مع أسواق دول معينة، عن طريق تصدير إنتاجهم إلى هذه الأسواق، إلى إنشاء فروع لمشروعاتهم في هذه الأسواق حتى لا يسبقهم منافسوه إليها، كما أن عجز السوق المحلية عن تحقيق أهداف المستثمر في النمو والتوسع يؤدي بالضرورة إلى توجه نحو الاستثمار الخارجي والبحث عن منافذ عبر الحدود الوطنية، وهو الأمر الذي تنتهجه شركات إنتاج السيارات في الدول الكبرى في الوقت الحالي.

3- ضمان الحصول على المواد الخام والأولية: بهدف ضمان التدفق المستمر لهذه المواد والأجزاء وبالكمية والجودة المطلوبة والأسعار المرغوبة، تقوم الشركة المستوردة بإنشاء فرع لها أو تشارك في مؤسسة قائمة في البلد المنتج والمصدر لهذه المواد حسب ما تسمح به إمكانياتها الذاتية وتشريعات الدولة المضيفة للاستثمار وهو ما تنتهجه الشركات اليابانية في استثماراتها الخارجية.

¹ علي عبد الوهاب نجما، مرجع سبق ذكره، ص(42).

4- زيادة حجم المبيعات: حيث أنه مهما كبر حجم سوق دولة ما فإنه يبدو صغيرا جدا مقارنة بالسوق العالمي الذي يتكون من أسواق جميع الدول الممكن التصدير إليها، وذلك بهدف الاستفادة من وفورات الحجم الكبير للإنتاج وبخاصة في قطاع الصناعة، الأمر الذي يستدعي البحث عن أسواق غير السوق المحلي لتصريف فائض الإنتاج الذي لا يستوعبه سوق دولة واحدة.

5- تخفيض المخاطر: يسعى المستثمر إلى تخفيض المخاطر التي يتعرض لها من خلال الاستثمار في الخارج إذا كان معامل الارتباط بين عوائد استثماراته ضعيفا، على عكس الاستثمارات المحلية التي عادة ما يكون معامل الارتباط بين عوائدها قويا نظرا لمواجهة نفس الظروف ذات الطبيعة العامة.

6- الاستفادة من المزايا والحوافز المقدمة: نظرا لأن معظم الدول النامية تسعى في جذب المزيد من تدفقات الاستثمارات الأجنبية وبخاصة المباشرة منها، وبالتالي تتنافس هذه الدول في تقديم عديد من المزايا والحوافز لهذه الاستثمارات وتكون سخية في ذلك سواء في صورة تخفيض الضرائب أو الإعفاء منها وكذلك الدعم على الخدمات العامة مثل الطاقة أو أماكن إقامة هذه الاستثمارات.... الخ.

7- السياسة الاقتصادية لدول المستثمر والرغبة في زيادة دورها في الاقتصاد الدولي: تهتم الدول المتقدمة اقتصاديا بتشجيع شركائها على الاستثمار في الخارج باعتبار أن هذا الاستثمار يعود بفوائد عديدة على اقتصادها الوطني إذ أنه يؤدي إلى فتح أسواق جديدة أمامها وزيادة حجم تجارتها الدولية وتأمين حصولها على المواد الخام بأسعار معتدلة، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تحسين وضعها الاقتصادي وزيادة دورها في العلاقات الاقتصادية الدولية.

ثانيا- دوافع الدولة المضيفة للاستثمار:

تسعى معظم الدول النامية إلى اجتذاب أكبر قدر من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ليس لمعالجة قصور الموارد التمويلية المحلية لديها فقط، بل لتحقيق عديد من المزايا الأخرى التي تقترن بتدفقات هذه الاستثمارات، وتتمثل أهم هذه الدوافع فيما يلي⁽¹⁾:

1- يسد فجوة ادخار: يتم الاستعانة بالمصادر المالية الخارجية في حالة عجز الادخار المحلي على توفير التمويل الكافي للاستثمار الوطني، وقد يكون الاستثمار الأجنبي المباشر أحد الاختيارات خصوصا بعد تراجع القروض الأجنبية والمنح والإعانات الخارجية، كما أن تكاليفها باهظة وكثيرة ما تخضع لاعتبارات سياسية، وتنطوي على شروط لا تلائم البلد الذي يطلبها، ويكون الاستثمار الأجنبي في حالة اختياره مكملا للادخار المحلي ويسمح بتمويل خطط التنمية التي تضعها الحكومات.

2- تحسين وضعية ميزان المدفوعات: تلجأ الدول للاستثمار الأجنبي المباشر لمعالجة العجز في موازين مدفوعاتها وتفضّل على غيره من مصادر التمويل للأسباب التالية:

¹ بن عاشور رتبة، "جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة من 1996 إلى 2013" أطروحة دكتوراء، كلية الاقتصاد، جامعة الجزائر 03، 2015، ص(17).

- إلزام الاستثمار الأجنبي المباشر بالبلد المضيف له بمدفوعات مالية خارجية مستقبلاً إذا حقق مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر أرباحاً، خلافاً للقروض التي يجب أن تسدّد مع فوائدها بغض النظر عن سلبية أو إيجابية نتائجها.

- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة المقبوضات المالية من الخارج للبلد المضيف، عندما يتبنى هذا الأخير استراتيجيات الإنتاج من أجل التصدير، كما يساهم في تقليص المدفوعات الخارجية في حالة تبني البلد المذكور استراتيجيات الإنتاج من أجل إحلال الواردات، ويكون الأثر إيجابياً على الميزان التجاري للبلد المضيف في الحالتين.

3- زيادة التراكم في رأس المال الثابت والإنتاج الوطني: يتوقع من دخول الاستثمار الأجنبي المباشر أن يرفع من الطاقة الإنتاجية للاقتصاد المضيف لهذا الاستثمار ويساهم في نمو الناتج المحلي الإجمالي نظراً لإقامته مشاريع استثمارية جديدة واقتنائه لأصول إنتاجية إضافية.

4- الاستغلال الأمثل للموارد المالية: يمثّل الاستثمار الأجنبي المباشر مصدراً هاماً للتمويل الخارجي الخاص بالبلدان النامية، حيث تستخدم تدفقاته في النشاطات الإنتاجية في البلد المضيف بطريقة مباشرة بهدف الربح في المدى الطويل، عكس التدفقات المالية الأخرى (قروض، إعانات) فقد تستخدم في مشاريع أقل مردودية في المدى القصير وتكون عرضة لتقلبات السوق (معدّل الفائدة مثلاً).

5- تخفيض مستوى البطالة: إن مستوى البطالة يتأثر بدخول الاستثمار الأجنبي المباشر للبلد المضيف له ويميل للانخفاض خصوصاً إذا تميزت المشاريع الاستثمارية بالاستخدام المكثف لليد العاملة بدلاً من الكثافة الرأسمالية.

6- نقل التكنولوجيا: إن جلب الاستثمار الأجنبي المباشر للبلد المضيف (خصوصاً من الدول المتقدمة إلى الدول النامية) يرافقه نقل للفن الإنتاجي الحديث والطرق التقنية المتطورة ونظم التشغيل المتقدمة، أو لمهارات الإدارة المالية أو لتسويقية المعاصرة فضلاً عن تنمية أعمال البحث والتطوير.

المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

ترتبط محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لدى المستثمر الأجنبي والدولة الأم بالعوامل التي تقف وراء رغبة المستثمرين الأجانب في الدولة المضيضة، وتتسم تلك المحددات بأنها خارجة عن سيطرة الدولة المضيضة وسوف نعرضها فيما يلي⁽¹⁾:

¹ فريد أحمد قبّان "الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية الواقع والتحديات"، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2008، ص(11).

أولاً- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الراجعة للمستثمر الأجنبي:

1- معدل العائد على الاستثمار: يعتبر معدل العائد على الاستثمار أحد العوامل الهامة والرئيسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن القاعدة العامة هي أن المستثمر الأجنبي لا يتجه إلى الاستثمار في الخارج إلا توقعاً للعائد الأعلى بعد تعديله بمعدل المخاطر التجارية وغير التجارية مع أخذ المحددات الأخرى الخاصة بمناخ الاستثمار والقدرة التنافسية في الاعتبار، عند اتخاذ قرار بالاستثمار في دولة معينة.

2- سعر الفائدة: يعتبر سعر الفائدة من أهم العوامل المؤثرة في الحركة الدولية لرأس المال، خاصة في حالة الاختلاف بين أسعار الفائدة في الأماكن المختلفة، حيث يميل إلى التدفق باتجاه الدول التي يكون فيها سعر الفائدة مرتفعاً.

3- التسويق: يلعب التسويق دوراً هاماً في الاستثمار الدولي بصفة عامة، إذ يساعد الشركات متعددة الجنسيات على معرفة حجم الطلب على منتجاتها، حيث تمتلك تلك الشركات إمكانيات تسويقية عالية ومتطورة وبالشكل الذي يمكنها من القدرة على تمييز منتجاتها، وبالتالي سهولة دخولها إلى الأسواق المختلفة وبكفاءة عالية، وتنويع منتجاتها.

4- تكاليف الإنتاج: يمثل انخفاض تكاليف الإنتاج عامل جذب للمستثمرين للقيام بالاستثمار المباشر، حيث تستطيع من خلال إنتاجها الضخم الاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم، وبما ينعكس ذلك في تخفيض تكاليف الإنتاج.

5- التكنولوجيا: يمثل امتلاك المستثمرين الأجانب وبشكل خاص الشركات متعددة الجنسيات تكنولوجيا متطورة، مقارنة بمثيلاتها في السوق المحلي أو نظيراتها من الشركات الأجنبية الصغيرة نتيجة قدراتها المادية على القيام بالإنفاق على البحوث والتطوير.

ثانياً- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لدى الدولة الأم:

لقد أشار كل من (Singh and Kwang) عام 1995 إلى بعض العوامل الهامة كمحددات تدفع إلى مزيد من خروج الاستثمارات الأجنبية من الدولة الأم إلى الدولة المضيفة والمتمثلة في:⁽¹⁾

- 1- عدم توفر المناخ الاستثماري الذي يشجع على استثمار فائض الأموال في الدولة الأم.
- 2- عدم وجود استقرار سياسي.
- 3- في الدولة الأم الأمر الذي يدفع بالشركات إلى البحث عن ظروف أفضل في الدول الأخرى للتغلب على عدم ملائمة المناخ الاستثماري في الدولة الأم.

ثالثاً- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لدى الدول المضيفة:

هناك الكثير من العوامل المؤثرة على قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة، منها:⁽²⁾

¹ فريد أحمد قبلان مرجع سبق ذكره ، ص(16) .

² صياد شهيناز، "الآثار المتبادلة للاستثمار والنمو" شبكة الضياء، جامعة وهران، فيفري 2018 <https://diae.net>

1- المحددات الاقتصادية: التي تشمل على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الدالة على مستوى أداء الاقتصاد الوطني من أهمها:

- درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم: نعي انه كلما زادت درجة التفتح كلما كان الاقتصاد الوطني جاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر والعكس صحيح ويمكن الاستدلال على ذلك بقياس نسبة الصادرات إلى الناتج الوطني و درجة تركيز الصادرات.

- القوة التنافسية للاقتصاد الوطني: كلما زادت تلك القوة كلما كان الاقتصاد الوطني جاذبا للاستثمار الأجنبي و العكس صحيح.

- مدى القدرة على إدارة الاقتصاد الوطن: هذا يعني انه كلما تميزت إدارة الاقتصاد الوطني بالكفاءة كلما كان الاقتصاد الوطني جاذبا للاستثمار الأجنبي و العكس صحيح.

- قوة الاقتصاد الوطني: كلما زادت قوة الاقتصاد الوطني زادت احتمالات نموه وتقدمه كلما كان جاذبا للاستثمار الأجنبي و العكس صحيح.

- الخصوصية: حيث تساعد الخصوصية على تدفق الاستثمارات الأجنبية.

- تامين الموارد البشرية: إن وجود يد عاملة مؤهلة وسياسة موجهة في استغلال رأس المال، الإنسان له دور هام في قرار الشركة من خلال نظام تربوي وتكويني عالي، فالموارد البشرية هي القاعدة الأساسية لاستيعاب وتطوير جميع الابتكارات التكنولوجية وزيادة المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

- العمل على تشجيع رؤوس الأموال المهاجرة: أي يصعب الاحتفاظ بها محليا لذلك فإن رؤوس الأموال التي هربت خلال سنوات السبع الأخيرة تقدر ب 3,72 مليار دولار وهذا مما يؤدي إلى التخلي عن مشاريع الاستثمار المبرجة ويؤدي إلى التفاقم ولهذا نعرف ظاهرة هروب الأموال المحلية تفقد الدولة مصداقيتها لدى المستثمرين الأجانب فإجراءات تفضيل النمو المدعم استقرار في اقتصاد كلي يمكن أن يساهم في خلق الثقة وجذب المستثمرين الأجانب.

2- المحددات الخاصة بالنظام الاقتصادي و السياسي والبيئي والمؤسسي: كلما كان النظام الاقتصادي يعمل آليات السوق و الحرية الاقتصادية كلما كان جاذبا للاستثمار الأجنبي، والعكس صحيح و كلما تميز النظام السياسي بالديمقراطية والاستقرار السياسي والأمني وعدم وجود احتمالات ومخاطر وحروب كلما كان ذلك جاذبا للاستثمار والعكس صحيح وكلما انطوى النظام البيئي على مجموعة من القيم والعادات والتقاليد الايجابية و المواثيق للاستثمار الأجنبي كلما كان ذلك جاذبا له و العكس صحيح.

3- السياسات الاقتصادية الكلية: فكلما كانت تحررية، ومرنة، و واضحة وتتميز بالاستقرار وغير متضاربة الأهداف وتنسم بالكفاءة و الفعالية وتتواءم مع التغيرات والتحولات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الوطني وعلى مستوى التحولات العالمية كلما كانت في مجموعها جذابة للاستثمار الأجنبي.

4- المحددات القانونية والتشريعية: التي تعمل على تنظيم التعامل مع الاستثمار الأجنبي وتعمل على تحفيزه و بالتالي كلما انطوت على قانون موحد للاستثمار واضح وغير متضارب مع باقي التشريعات الأخرى ذات العلاقة و

به الضمانات الكافية من عدم مصادرة و عدم تأميم وحلافه ويكفل حرية تحويل الأرباح للخارج وحرية دخول وخروج رأس المال، وكلما تتضمن مجموعة من الحوافز الضريبية المتوافقة مع كفاءة السياسة الضريبية كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الثالث: مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر

عموما فإنه يمكن أن نلخص مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر التي تحد من الجاذبية كالتالي:⁽¹⁾

أولاً- المخاطر السياسية:

إن التغيرات المؤسسية، مستوى التحكم للحكومات ونوع النظام السياسي كلّها متغيرات مفسّرة للمخاطر السياسية، فهي تحدّد السمات الهيكلية للأنظمة والتغيير المؤسساتي والإداري، درجة الانفتاح السياسي، شدة الإجراءات التعسفية وقوة السلطة، إن احتمال هذا الخطر يقيّم من خلال:

- المصادرة: أي مصادرة الحكومة واستيلائها على المشروعات الخاصة بالأجانب أو مصادرة بعض أو كل الممتلكات بتعويض بسيط.

- التصفية: هي عملية استيلاء مقابل مادي أو تعويض على المشروعات الأجنبية، من طرف الحكومة المضيفة.

- التأميم: وهو عملية تحويل الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج إلى الملكية الجماعية، وقد تبنت الأمم المتحدة حق الشعوب في التأميم في 1962 وأصبح منذ ذلك الحين قاعدة معترف بها.

إن حماية الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد تكون مضمونة من طرف البلد المضيف، ففي كثير من الأحيان توجد قوانين وقرارات إعفاء رؤوس الأموال الأجنبية من كثير من القيود وتحميها من خطر التأميم أو أخطار أخرى، كما توجد وكالات إقليمية لضمان الاستثمار (كالوكالة العربية لضمان الاستثمار).

ثانياً- المخاطر القانونية:

وتنجم هذه المخاطر عندما تغيب الشفافية في الأطر التنظيمية والمحاسبية والجبائية، فضلا على غياب الإنصاف في المعاملات التنظيمية داخليا وخارجيا، وتمثّل هذه المخاطر في:

- الازدواج القانوني: إن الشركات متعددة الجنسيات تنشط في بيئة مزدوجة فهي خاضعة قانونيا للدولة المضيفة مرتبطة من حيث المصالح النهائية بالسياسات المنتهجة من طرف الدولة الأم، وقد تنشأ مشكلة تعارض مصالح الشركات التابعة مع مصالح الشركات في الدولة الأم أو مشكلة تتصل بالاختصاص والولاية القانونية على المشروعات التابعة لشركات تتوطن مراكزها الرئيسية في بلاد أخرى.

- الرقابة على النشاط الاستثماري: إن النصوص القانونية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر غير كافية من الناحية العملية، لتضمن للمستثمر الأجنبي في عدد من الدول النامية الحرية الاقتصادية في نشاطاته نظرا لتدخل بعض الدول التي تبدي رغبة عالية ومستمرة للسيطرة على النشاطات الأجنبية على أرضيها.

¹ بن عاشور رتبة، مرجع سبق ذكره ص (166).

ثالثاً- المخاطر الاقتصادية:

إن أي تغيير على مستوى الهيكلية الاقتصادية يؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فالمؤشرات الاقتصادية (كالدخل الوطني للفرد الواحد... إلخ) ما هي إلا قياس للتدابير والسياسات الاقتصادية الجبائية، النقدية والدولية... إلخ.

إن المؤشرات الاقتصادية الكلية تنبئ عن الاستقرار الاقتصادي ومدى فعالية الإصلاحات الاقتصادية وهي تقاس وفقاً للمعايير التالية:

- ضيق الأسواق المالية المحلية ومخاطر تقلباتها.
- مخاطر سعر الصرف، معدل التضخم ومعدل الفائدة.
- ضيق الأسواق المحلية (سوق السلع والخدمات وسوق العمل).
- معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي.
- الادخار المحلي الخام.
- السياسية الجبائية.

رابعاً- الأثر على العمالة و الدخل:

إن البلدان العربية تهدف إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر للقضاء على مشكلة البطالة والحد منها حيث قامت بفتح الباب أمام هذه الاستثمارات من خلال ما أتهجته من قوانين وسياسات مشجعة للمستثمرين والاستثمار على أمل خلق فرص جديدة ومتزايدة والاستفادة من مما يرتبط في هذه الفرص من مكاسب، ويمكن وضع عدة اعتبارات يمكن من خلالها تناول كيفية تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على العمالة:⁽¹⁾

- إن وجود الاستثمار الأجنبي المباشر سوف يؤدي إلى خلق علاقات تكامل رأسية أمامية وخلفية بين أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة في الدولة، وذلك من خلال تشجيع المواطنين على إنشاء مشروعات لتقديم الخدمات اللازمة أو المواد الخام لشركات الأجنبية، مما يؤدي إلى زيادة عدد المشروعات الوطنية الجديد وتنشيط صناعة المقاولات وغيرها ومن ثم خلق فرص جديد للعمل.

- إن دفع المستثمر الأجنبي إلى تسديد الضرائب المستحقة سوف يؤدي إلى زيادة عوائد الدولة، ومع بقاء العوامل الأخرى ثابتة فإن هذه الزيادات في العوائد سوف تمكن الدولة من التوسع في إنشاء مشروعات استثمارية صناعية كانت أم خدمية، تجارية إلى... إلخ، وبالتالي خلق فرص جديد للعمل.

¹ عبد السلام أبو قحف، "نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية"، الطبع 01 الإسكندرية، مصر 2002 ص (149).

المبحث الثالث:

الاستثمار الأجنبي المباشر بين مزايا وعيوب والحوافز

توطئة:

من الواضح أن الدول المضيفة تنافس فيما بينها، بشكل جاد على الاستثمار الأجنبي المباشر إليها بكل الوسائل الممكنة، ومن بينها الحوافز الضريبية وغيرها وذلك بالحصول على المزايا التي يتوفر عليها، ورغم ذلك فإن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يخلو من العيوب ومن هنا نعرض المطالب التالية.

المطلب الأول: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر

سنقوم في هذا المطلب بعرض مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للمستثمر الأجنبي والدول المضيفة وهما يعملان بجهد على استقطاب هذه الاستثمارات بكل الوسائل وهي كالتالي:

أولاً- بالنسبة للدولة المضيفة:

يحمل الاستثمار الأجنبي المباشر عددا من المزايا للدول المضيفة، التي تنافس بشكل حاد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها بكل الوسائل الممكنة نظرا لأمال المعقودة من جانب هذه الدول في الحصول على المزايا التالية:⁽¹⁾

- يعمل على تغطية جانب من فجوة من جانب الموارد المحلية الناتجة عن نقص في الادخار المحلي الإجمالي عن الاستثمار المنفذ والمراد تحقيقه للدول المضيفة.

تدخلها وصعوبة الادخار فيها فهي تلجأ إلى الاستثمارات الأجنبية بدلا من القروض الأجنبية ذات التكاليف و الفوائد الثقيلة.

- زيادة إيرادات الحكومة نتيجة لزيادة نشاط المؤسسات الأجنبية عن طريق فرض ضرائب على إرباحها.
- زيادة توظيف الأيدي العاملة في الدول النامية حيث تفيد الإحصائيات الدولية إن عدد المناصب التي أحدثتها الاستثمارات الأجنبية من خلال فروعها في الخارج يفوق عددها في الشركات إلام في البلدان الأصلية.
- زيادة الصادرات في الدول الضيفة هو ما يساهم في تحسين وضعية ميزان المدفوعات.
- تدريب الأيدي العاملة الوطنية وتنمية مهارات في مختلف مجالات الإنتاج والإدارة والتسويق الحديثة.

ثانياً- بالنسبة لمستثمر الأجنبي:

على غرار الدول المضيفة له فإن الدول المصدرة له هي الأخرى تستفيد من بعض المزايا الناتجة عن القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج ويمكن إدراجها فيما يلي:⁽²⁾

¹ ابراهيم متولي حسن المغربي، "دور الحوافز الاستثمارية في تعجيل النمو الاقتصادي"، دار الفكر الجامعي الإسكندرية 2011 ص (155).

² عبو هدي، "أثار العولمة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر، دراسة قياسية خلال الفترة 1970-2006" كلية الاقتصاد، تخصص مالية شهادة الماجستير، جامعة الشلف، 2008 ص (75).

- استغلال المواد الأولية واليد العاملة بأقل تكلفة مع السيطرة على عناصر الإنتاج.
- تحسين وضعية ميزان المدفوعات، وذلك من خلال العوائد والأرباح المتأتية من القيام بالاستثمار والتي تحول إلى البلد الأصلي، وهذا على المدى المتوسط أو البعيد.
- إيجاد أسواق لتخزين منتجات، وتبادل الخبرة مع الوحدات المحلية.
- استغلال المناخ الطبيعي للإنتاج واستغلال فرصة سعة الأسواق التابعة للدول المضيفة له، أين تفتقد هذه الأخيرة المنافسة المحلية، مما يؤدي بالشركات الأجنبية إلى احتكار هذه الأسواق.
- يعتبر وسيلة من وسائل التغلب على القيود التجارية والجمركية، المفروضة بالدول المضيفة ويسهل عملية دخول أسواقها من خلال الإنتاج المباشر بدلا من التصدير.
- تعظيم حجم الأرباح المتوقعة والناجمة عن انخفاض تكلفة عوامل الإنتاج في الدول المضيفة.
- يعتبر الاستثمار المشترك المفضل لدى الشركة الأجنبية في حالة عدم سماح الحكومة بالتملك المطلق للمشروع، خاصة في بعض مجالات النشاط الحساسة كالزراعة والبترو... الخ.

المطلب الثاني: عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

أولا- النسبة للدولة المضيفة: ومن عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر في للدولة المضيفة نوجزها في النقاط التالية:⁽¹⁾

- في غالب الأحيان يفضل الاستثمار الأجنبي المباشر العمل في القطاعات الصناعية، الإستراتيجية بالدرجة الأولى، وذلك بغية استنزاف الثروات الوطنية والمواد الأولية، وتصديرها إلى شركات أخرى تابعة لها، من أجل تحويلها ليعاد استثمارها، مرة أخرى من طرف البلدان النامية.
- التلوث البيئي هذا الأخير الذي يعد أحد أهم عناصر التكاليف، التي يجب أن تتحملها الدول المضيفة له حيث أن مسألة التلوث، كانت ولا زالت محور نقاش ومفاوضات مستمرة، إذ أن الشركات الأجنبية تقوم بنقل الصناعات والتكنولوجيا الملوثة، إلى الدول النامية مما تزيد في انتشار الأوبئة.
- تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية قد يؤدي إلى عرقلة الصناعات المحلية، وربما حتى حرمان من عمليات تصنيع جديدة، مما يؤدي حتما في المستقبل القريب إلى انهيارها وانتقال إدارتها إلى الأجانب، والسبب في كل هذا كون أن هؤلاء يجلبون معهم تقنيات عالية، يفتردها الاقتصاد المحلي، مما يؤدي أيضا إلى زيادة حدة البطالة عوضا عن تخفيضها.
- الهيمنة الاقتصادية والسياسية للشركات الأجنبية والتدخل في الشؤون الداخلية للبلد المضيف من خلال السيطرة على الصناعات الإستراتيجية.

¹ عبو هدي ، مرجع سبق ذكره ،ص (76).

- معظم الشركات الأجنبية تنتهج سياسة الاستثمار في مجال التجارة، وتداول السلع والخدمات، دون أي تطور يذكر في المجالات الأخرى، ذلك لسعيهم إلى تحقيق الربح السريع، مما يؤدي هذا إلى عدم مشاركة الشركات الأجنبية في المشاريع التنموية الحقيقية التي لها مردودية عالية، وتمس كل احتياجات المواطنين المهمة.

ثانيا- بالنسبة لمستثمر الأجنبي:

تتمثل في:⁽¹⁾

- يحتاج إلى رأسمال كبير.
- ضياع فرص العمل في الدولة الأم.
- خفض فرص التصدير للدولة الأم.
- قد يسعى الطرف الوطني بعد فترة زمنية إلى إقصاء الطرف الأجنبي من المشروع مما يؤدي إلى ارتفاع درجة الخطر غير التجاري، وهذا ما يتنافى مع أهداف المستثمر الأجنبي في الإبقاء والنمو، والاستقرار في السوق، والتوسع إن أمكن ذلك.
- عندما يتمثل الطرف الوطني في الحكومة، يمكن أن تضع شروطا صارمة على التصدير والتوظيف، وتحويل الأرباح الخاصة بالطرف الأجنبي .
- احتمال وجود تعارض في المصالح بين الطرف حول نسبة المساهمة في رأس مال المشروع الاستثماري.
- انخفاض في القدرات المالية والفنية، قد يؤثر سلبا على المشروع الاستثماري في تحقيق أهداف الطويلة و المتوسطة و القصيرة الأجل .
- احتمال تأميم وما ينتج عنه من نزع الملكية.

المطلب الثالث: الحوافز المقدمة من الدول المضيفة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر

يلاحظ في ظل العولمة تزايد التنافسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فان حكومات البلدان المضيفة سوف تجد صعوبات متزايدة لدى تقديمها حوافز أقل جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر من الحوافز التي تقدمها الدول المنافسة، ومن ناحية أخرى فإن الأطراف والمغلاة في تقديم الحوافز قد تؤدي إلى مزيد من الأعباء على البلدان المضيفة ومن أهم هذه الحوافز ما يلي:

¹ عبد السلام أبو قحف، "اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003، ص (443).

أولاً - حوافز تمويلية:

وتتضمن قيام حكومات الدول المضيفة بتزويد المستثمر الأجنبي بالأموال، مباشرة، وقد تكون في شكل منح استثمارية أو تسهيلات إنمائية مدعمة، وفي هذا المجال تشير بعض التجارب للدول المضيفة، إلى القيام ببعض الحكومات بتلك بتقديم حوافز ما يلي: (1)

- تقديم تسهيلات الحصول على قروض من البنوك الوطنية، وتخفيض معدلات الفائدة.
- تقديم مساعدات مالية لإجراء البحوث والدراسات اللازمة لإقامة المشروعات والتوسعات في المستقبل في مجالات النشاطات المختلفة.

ثانياً - الحوافز جبائية:

يتم تقديم هذا النوع من الحوافز بهدف تقديم مجموعة من الإجراءات و التدابير، ذات الطابع الضريبي التي تمنحها الدولة لصالح المستثمرين سواء كانوا محليين أو أجانب من أجل تحفيز أصحاب رؤوس الأموال، على الاستثمار داخل الوطن من جهة و لتشجيع الاستثمار في بعض القطاعات، و المناطق التي تسعى الدولة جاهدة لتنميتها، من جهة أخرى. (2)

ثالثاً - الحوافز غير مباشر:

تقوم العديد من حكومات الدول المضيفة بمنح تسهيلات للشركات الأجنبية المستثمرة كتزويدها بالأراضي والبنية الأساسية بأسعار أقل من أسعارها الجارية، وربما تقوم تلك الحكومات بمنح الشركة الأجنبية امتيازاً فيما يتعلق بمركزها في السوق في صورة معاملة تفضيلية بخصوص المشتريات الحكومية ومنحها مركزاً احتكاريًا في السوق، كما قد تكون في صورة الحماية من منافسة الواردات، كما قد تلجأ بعض الحكومات المضيفة إلى تخفيض الرسوم أو الإعفاء نهائياً والخاصة باستخدام المرافق العامة كالمياه والكهرباء... الخ وتخفيض قيمة الإيجارات للعقارات والأراضي، الخاصة بمختلف المشاريع الاستثمارية الأجنبية بالإضافة إلى إعفائها، في بعض الأحيان من تطبيق قوانين العمل السائدة والمعمول بها في المشروعات الوطنية. (3)

¹ زيدان محمد "الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال"، مجلة اقتصادية شمال أفريقيا، جامعة سطيف بدون سنة، العدد 01، ص (120).

² زهية لموشي، "الامتيازات الجبائية كمدخل لتحقيق التنوع الإنتاجي بالجزائر"، المجلة العلمية لجامعة الجزائر 3، المجلد 06، العدد 11، 2018، ص (59).

³ عبو هدي مرجع سبق ذكره ص (72).

خلاصة الفصل

من خلال عرضنا لمختلف المفاهيم الأساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر أصبح من الواضح إن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر ظاهرة اقتصادية هامة تسمح بنقل رؤؤس الأموال من دولة إلى دولة أخرى حيث شهدت هذه الاستثمارات الأجنبية المباشر ازدهارا خلال القرن التاسع عشر مع بداية الثورة الصناعية ثم تراجع ما بين الحربين العالميين الأولى والثانية، وتعتبر الدول المتقدمة مستحوذة على أكبر حصة من هذه الاستثمارات سواء كمصدر أو مضيف، كما يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مهم في التنمية الاقتصادية خاصة بالنسبة للدول النامية، بصفة عامة والبلدان العربية بصفة خاصة، حيث سعت جاهدا بكل الوسائل استقطاب الاستثمارات الأجنبية والإحصائيات الأخيرة خير دليل، ومن هنا نقول إنه يجب على البلدان العربية مراجعة وهيكله نظامها وقوانينها الداخلية والاستثمارية وتقديم العديد من الضمانات و التحفيزات، واستخدامه على أحسن وجه وهذا سوف نعرضه في الفصل الموالي.



الفصل الثالث:

الحوكمة والاستثمار الأجنبي
المباشر في البلدان العربية

الفصل الثالث:

الحكومة والاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية

تمهيد

المبحث الأول: واقع الحكومة و الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية

توطئة

المطلب الأول: أهمية الحكومة في البلدان العربية

المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية

المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية للحكومة في تدعيم الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني: طبيعة العلاقة بين مؤشرات الحكومة ومناخ الاستثمار الأجنبي المباشر

توطئة

المطلب الأول: مؤشر التصويت والمساءلة والسيطرة على الفساد وتأثيرهما على الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الثاني: مؤشر اللوائح التنظيمية و سيادة القانون وتأثيرهما على الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الثالث: مؤشر فاعلية الحكومة والاستقرار السياسي وتأثيرهما على الاستثمار الأجنبي المباشر

خلاص الفصل الثالث

تمهيد:

بات الاستثمار الأجنبي المباشر واقعا مفروضا في الاقتصاد العالمي، حيث توسعت أغلب الشركات متعددة الجنسيات في توجيه استثماراتها إلى الدول المتقدمة والنامية، ما دفع جملة من الاقتصاديين إلى الكشف عن العوامل التي تجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال دراسة عدة محددات اقتصادية، مثل حجم السوق، القرب الجغرافي، والنمو الاقتصادي، والمهارات، والتحرر المالي وتحرير الأسواق والانفتاح على البنوك الأجنبية، كما برزت الحوكمة بوصفها عنصرا بالغ الأهمية في واقع يتجه نحو تحرير الفساد، إذا بدأ الاهتمام يتمحور حول الأطر الشفافة وسيادة القانون، ودرجة الفساد، وفعالية الحكومة واحترام حقوق الملكية، واستقرار السياسي، حيث تعد أكثر العوامل تأثيرا في قرارات المستثمرين الأجانب.

لقد اهتمت البلدان العربية كغيرها من البلدان النامية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولتحقيق أهدافها قامت بتهيئة مناخها الاستثماري من خلال إصدار قوانين الاستثمارات المتزايدة والحوافز إضافة إلى قيامها بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية، ولكن تبقى تلك الجهود غير كافية لإعداد بيئة لتمكين المستثمرين الأجانب بالقيام بأعمالهم بشكل سلس دون أي مخاطر أو عراقيل، وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين هما:

المبحث الأول: واقع الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية

المبحث الثاني: طبيعة العلاقة بين مؤشرات الحوكمة ومناخ الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الأول:

واقع الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية

توطئة:

تسعى البلدان العربية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها وسيلة تمويل للتنمية الشاملة والمستدامة التي أصبحت هدفاً رئيساً تسعى إلى تحقيقه هذه البلدان، من أجل زيادة دخلها الوطني، ومن ثم زيادة متوسط دخل الفرد وتحسين مستواه المعيشي، وترتكز حكومات البلدان العربية على تمويل مشاريع التنمية الحديثة عن طريق جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إضافة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يسهم في التقليل من حدة قيد ميزان المدفوعات وتفاذي اللجوء إلى الديون الخارجية.

المطلب الأول: أهمية الحوكمة في البلدان العربية

يعتبر موضوع الحوكمة هو موضوع الساعة الذي تهتم به كل البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء وتهتم به العديد من الدوائر الاقتصادية والمالية والقانونية في جميع أنحاء العالم، وكما هو معلوم فقد اكتسب هذا الموضوع أهمية خاصة بعد سلسلة الأزمات المالية للمؤسسات والشركات في العديد من دول العالم كالولايات المتحدة مؤخراً وجنوب شرق آسيا وروسيا، ولم تتعرض البلدان العربية لأي كوارث مماثلة كتلك التي حدثت في البلدان سابقة الذكر والتي استدعت ظهور المصطلح والاهتمام به كما هو الحال في بقية دول العالم وخاصة التي حدثت فيها الأزمات.

ولكن ذلك لا ينفي وجوب اهتمام البلدان العربية بهذا الأمر، حيث أننا نجد أنه في واقع الأمر هناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى غياب أو عدم ظهور تلك الأزمات ومنها عدم الشفافية في القوائم المالية وعدم وجود المستثمر القادر على المساءلة وكشف الحقائق.

فمع العولمة واختيار الحواجز التجارية والعوائق الخاصة بانتقال الأموال من الدول، تتزايد أهمية هذا المفهوم في كل بلدان العالم على حد سواء، ومع تزايد الممارسات المالية في بورصات البلدان العربية وظهور العديد منها بصورة جيدة على الساحة العالمية وتزايد أعداد الشركات العربية التي يتم تداول أسهمها في البورصات العربية والعالمية، وجب الاهتمام بموضوع الحوكمة في البلدان العربية حتى تضمن الحفاظ على الصومعة المالية والإدارة المحاسبية والكفاءة الاقتصادية لشركتها وهو ما يؤثر في نهاية الأمر على اقتصاديتها وهناك العديد من البلدان العربية قد قامت بخطوات جادة بالتعاون مع الكثير من المنظمات الدولية لتقييم التشريعات الخاصة بالحوكمة ونجد أن العديد من البلدان العربية تسعى في طريقها لإتباع نفس المنهاج، وهذا في حد ذاته مؤشراً جيداً وهاماً إذ أنه بالرغم من عدم تعرض المنطقة العربية لأزمات مالية عادة بسبب فقدانها للدعائم الأساسية للحوكمة، إلا أنها قد بدأت في تنفيذ الخطوات الصحيحة التي تقيها من الوقوع في الأزمات، وهو الأمر الذي يساعد على كفاءة اقتصاديتها واجتذاب رؤوس الأموال ببورصاتها الناشئة.⁽¹⁾

¹ محمد مصطفى سليمان، "حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري"، الدار الجامعية جمهورية مصر العربية، 2006 ص (224).

المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية

شهد الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية تغيرات جذرية منذ نهاية عام 2008 كأني نشاط إقتصادي آخر، وتعد الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الأسوأ منذ 60 عامًا مما ضاعف من قلق الشركات غير الوطنية إزاء الاستثمار والتوسع الخارجي وأدى إلى تداعي الأرباح وقلة الموارد المالية وانخفاض فرص السوق وخطورة الركود الاقتصادي الواضح الذي أدى إلى هبوط الاستثمار الأجنبي المباشر، مما تزايدت المخاوف عند الدول المضيفة وخاصة البلدان العربية التي تعتمد بشكل كبير على الاستثمارات العالمية لتمويل نموها المحلي وخلق فرص العمل، وأوضحت التقارير العالمية الأثر السلبي الكبير للأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الاستثمار الأجنبي المباشر للشركات غير الوطنية مما تسبب في انخفاض ملحوظ في توقعات الشركات متعددة الجنسية بغض النظر عن موطن النشاط وشاملاً كافة القطاعات، وتوقعت الشركات غير الوطنية حصول عملية تعاف تدريجي تبدأ ببطء خلال عام 2010 ثم تستعيد زخمها وقوتها الدافعة في عام 2011 ويتضح ذلك من خلال وجود الميول التفضيلية مثل نمو تدويل الشركات عبر الحدود حينما تبدأ تخف الآثار الحادة للأزمة الحالية.⁽¹⁾

ورغم زيادة هذه التدفقات إلى البلدان العربية إلا أنها مازالت دون المستوى المأمول، ويمكن إرجاع ذلك إلى عدة عوامل اقتصادية وسياسية، وتتمثل أهم العوامل الاقتصادية في بطء تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي في عدد كبير من هذه البلدان، ويعتبر عامل الاستقرار السياسي من بين العوامل الأهم في المنطقة العربية وكذلك محدودية عمليات الخصخصة وخاصة في قطاع الخدمات والذي يعتبر من أهم عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم، ويضاف إلى ذلك أن القوانين التي تحمي وتشجع النشاط الاقتصادي الفردي بما في ذلك الأجنبي مثل قوانين الملكية الفردية وقوانين تشجيع المنافسة ما زالت أما في مرحلة النقاش السياسي أو التشريعي أو في بداية مرحلة التنفيذ مما يعني أن الأمر يحتاج إلى مزيد من الوقت حتى يكون لها دور فعال في زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان العربية.⁽²⁾

وكذا سعت البلدان العربية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، باعتباره وسيلة تمويل للتنمية الشاملة والمستدامة التي أصبحت هدفاً رئيساً، تسعى تحقيقه هذه البلدان، من أجل زيادة دخلها الوطني، ومن ثم زيادة متوسط دخل الفرد وتحسين مستواه المعيشي، وتركز حكومات البلدان العربية على تمويل مشاريع التنمية الحديثة عن طريق جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يسهم في التقليل من حدة قيد ميزان المدفوعات وتفاذي اللجوء إلى الديون الخارجية، لكن الدلائل التجريبية المتوفرة وخاصة تلك المتعلقة بتجربة الدول الصناعية الحديثة ذات النمو السريع، لا تدل على مساهمة كبيرة للاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية هذه البلدان واهتمّت البلدان العربية بتشجيع المستثمرين الأجانب في المشروعات الاستثمارية الإنتاجية والخدماتية، حيث تنوّعت المبادرات والإصلاحات في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في جميع المجالات لتوفير إطار ملائم

¹ مصطفى العبد لله الكفري، "الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية"، المؤتمر الاقتصادي الثالث والعشرون لجمعية العلوم الاقتصادية السورية، جامعة دمشق، 2015، ص (07).

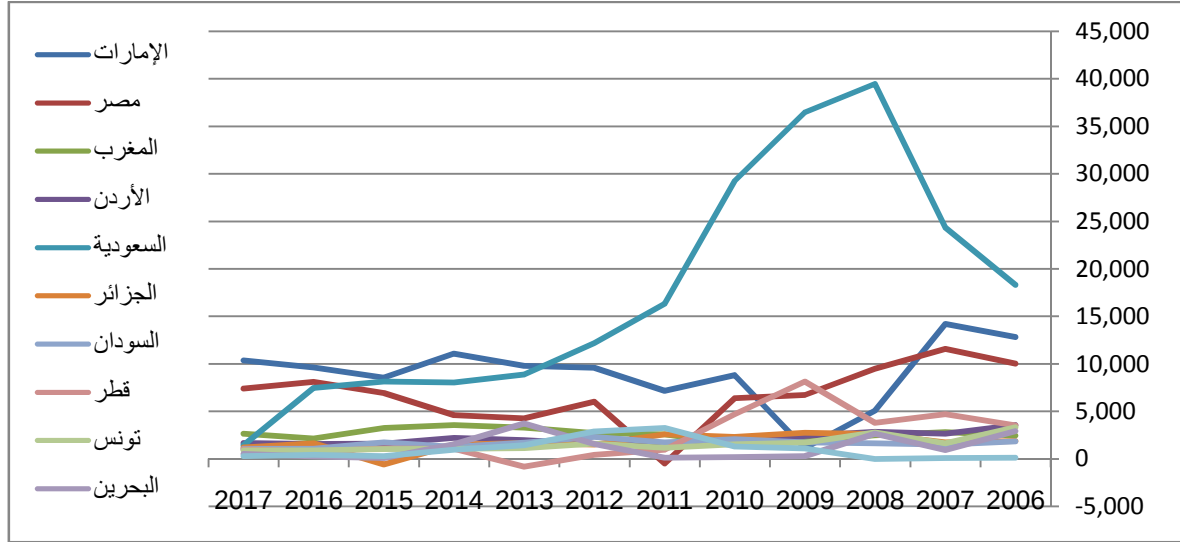
² حسن عبد الله المسراح، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية الواقع والطموحات"، مجلة شؤون الاجتماعية، العدد 92، مصر 2006، ص (05).

للأعمال لتصبح هذه البلدان وجهة مميّزة للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة في البلدان العربية⁽¹⁾، والشكل التالي يوضح تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في البلدان العربية.

أولاً- تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في البلدان العربية:

الشكل (04): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في البلدان العربية (بالمليون دولار)

ما بين 2006 إلى 2017



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات (الأونكتاد تقرير الاستثمار في العالم لسنة 2017)

مما سبق يبين الشكل رقم (04) أن البلدان العربية الآتية: السعودية والإمارات العربية المتحدة ومصر المغرب تستقطب الجزء الأكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلدان العربية وهذا راجع إلى الجهود الكبرى التي بذلتها هذه البلدان لتوفير المتطلبات الأساسية لدخول المستثمرين الأجانب ومنها:⁽²⁾

- تحسين محيط الأعمال.
- وترقية نشاط القطاع الخاص.

كما إن تلك البلدان تتمتع بقطاع سياحي حيوي أدى دورا لا يستهان به في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، في حين أن البلدان العربية الأخرى تشهد تدفقات متواضعة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة مع البلدان المذكورة سابقا، بسبب الممارسات المقيدة للأعمال، والنظام المالي غير الفعال، والإصلاحات البطيئة. وعلاوة على ذلك، تتمتع المنطقة العربية بالثروة النفطية الهائلة، وهذا ما يجعلها مكانا مضافا لحجم كبير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، في قطاع النفط والغاز، ولكن الاعتماد الكبير على هذه الثروة يعوق التنوع الاقتصادي وعليه ينبغي على تلك الدول تطوير أسواقها المالية من أجل جذب المزيد من استثمارات، كما إن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المنطقة العربية لم يسلم من هجوم الأزمة المالية العالمية لعام 2008، علاوة على

¹ مصطفى العبد الله الكفري مرجع سبق ذكره ص (08).

² سهام معطالله، وآخرون " دور النوعية المؤسسية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية " مجلة علمية فصلية، العدد 78 - 79 بيروت، 2017، ص(210).

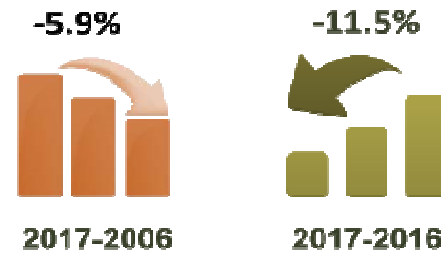
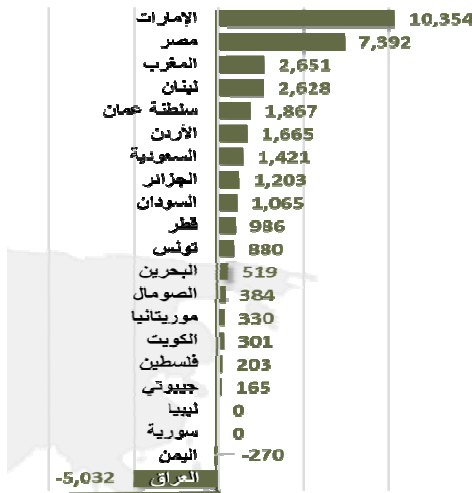
الفصل الثالث: الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية

ذلك فإن الاضطرابات السياسية التي انطلقت في تونس سنة 2010 اجتاحت مختلف أنحاء المنطقة العربية، وألحقت أضراراً خطيرة في مصر وبعض الدول المحيطة بها، هذا ما أذعر المستثمرين الأجانب وهدد استثماراتهم خاصة في بلدان الربيع العربي.⁽¹⁾

ثانياً- نظرة حول تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان العربية:

تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى البلدان العربية تراجعاً ملحوظاً بنسبة 11.5% من 32.4 مليار دولار عام 2016 إلى 28.7 مليار دولار عام 2017، وقد مثلت الاستثمارات الواردة إلى البلدان العربية ما نسبته 2% من الإجمالي العالمي البالغ 1430 مليار دولار، و 4.3% من إجمالي الدول النامية البالغ 671 مليار دولار واستقرت حصة البلدان العربية من إجمالي التدفقات العالمية حول مستوى 3% منذ عام 2008 وحتى العام 2016 قبل أن تتراجع في العام 2017 إلى مستويات قريبة من مستوياتها التي سبق وبلغتها خلال الفترة ما بين عام 2006 و 2007 وقد تواصل خلال العام 2017 تركيز الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في عدد محدود من البلدان العربية حيث استحوذت كل من الإمارات ومصر على نحو 61.8% من إجمالي التدفقات الواردة للدول العربية، وتصدرت الإمارات بنحو 10.4 مليارات دولار وبحصة 36.1%، تلتها مصر في المركز الثاني بقيمة 7.4 مليارات دولار وبحصة 25.7%، كما جاءت المغرب في المرتبة الثالثة بقيمة 2.65 مليار دولار وبنسبة 9.2% من الإجمالي العربي، ثم حل لبنان رابعاً بقيمة 2.63 مليار دولار وبحصة 9.2%.⁽²⁾ وفي هذا السياق، سوف نوضح هذه التدفقات الأجنبية المباشرة الواردة إلى البلدان العربية في الإشكال التالية:

شكل (05): متوسط نسبة نمو تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية
شكل (06): تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة موزعة حسب الدول العربية 2017 مليون دولار



المصدر: تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار
وإثمان الصادرات لسنة 2018 ص(16)

المصدر: تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار
وإثمان الصادرات لسنة 2018 ص(16)

¹ محمد مصطفى سليمان مرجع سبق ذكره ص(211).

² تقرير "المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإثمان الصادرات"، مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر لضمان جاذبية الاستثمار لسنة 2018، ص(07).

شكل (07): تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى والصادرة عن الدول العربية (مليون دولار)



المصدر: تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات لسنة 2018 ص (16)

المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية للحوكمة في تدعيم الاستثمار الأجنبي المباشر

تؤدي الحوكمة إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال ثلاث نقاط أساسية وهي:

أولاً- دور الحوكمة في الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات:

حالة عدم تماثل المعلومات هي الحالة التي تكون فيها المعلومات متاحة ومعروفة لطرف واحد، لكن الطرف الثاني لا تتوفر لديه مثل هذه المعلومات، وتؤدي هذه الحالة إلى عدم كفاءة الأسواق لأن معظم المستثمرين سيكونون غير قادرين على الوصول إلى المعلومات التي يحتاجون إليها في عملية اتخاذ القرارات، ويؤثر عدم تماثل المعلومات على الكثير من القرارات المالية مثل سياسات توزيع الأرباح، والتمويل، قرارات التكوين الرأسمالي، الإفصاح الاختياري للمعلومات، واحتفاظ الإدارة بالملكية في إصدارات الأسهم الجديدة، والانتقاء الاختياري للمدققين الخارجيين.⁽¹⁾

فالمعلومات لها محتوى إعلامي، وبالتالي فإن عدم تماثل المعلومات المحاسبية سيؤدي بالإضرار بكفاءة السوق وقدرتها على تشجيع الاستثمار، هذا ما يترتب عليه إمكانية تحقيق بعض الأطراف لأرباح غير عادية على حساب الأطراف الأخرى التي ليس لديها معلومات، وتحقيق هذه الأرباح غير العادية سيؤدي بالطبع إلى الإضرار بالسوق حيث يترتب عليه انسحاب بعض المتعاملين منها خوفاً من تحقيق خسائر وهذا ما سيؤدي إلى انكماش السوق وانخفاض السيولة وارتفاع تكلفة المعاملات مما يؤدي إلى التأثير السلبي على الاقتصاد الوطني، ويعتبر المستثمرون أكثر الأطراف المرتبطة بالشركة تعرضاً للمخاطرة، كما أنهم أكثر الأطراف التي تجني المكاسب في حال نجاح الشركة وفي نفس الوقت أكثر الأطراف تحملاً للخسائر في حال فشل الشركة، لذلك يحتاج المستثمرون الحاليون والمرتقبون إلى معلومات بصفة مستمرة لتمكينهم من تقييم فرص الاستثمار المتاحة والمفاضلة بين البدائل الاستثمارية واتخاذ القرارات المتعلقة بتوظيف مواردهم بصورة ناجحة، كما أنهم يحتاجون إلى المتابعة المستمرة وتقدير الاحتمالات المستقبلية للشركة

¹ بن رجم محمد خميسي، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص (88).

لتقييم وضع الشركة وتحديد ما إذا كان سوف يزيد من استثماراته أو يحفظها أو يتحول إلى شركة أخرى، إن الهدف الأساسي لأسواق ذات طابع اقتصادي هو حماية المستثمرين من خلال توفير المعلومات في الوقت المناسب وحمايتهم من خلال المراقبة، ويجب أن يكون الإفصاح كافياً بما يسمح للمستثمرين مقارنة الشركات بعضها ببعض الصناعات أو المكان، ويفترض أن الشفافية في القوائم المالية والإفصاح الكامل يشجع على اكتساب ثقة المستثمر والتي ستؤدي إلى زيادة السيولة ويخفض من تكلفة التبادل ويرفع من الجودة الكلية للسوق.⁽¹⁾

ثانياً- دور الحوكمة في تحقيق جودة القوائم المالية:

تؤثر الحوكمة على جودة المعلومات المحاسبية من خلال:⁽²⁾

- مرحلة الرقابة على العمل المحاسبي وتشمل نوعين من الرقابة إحداها الرقابة القبلية والأخرى الرقابة البعيدة للعمل المحاسبي.

- مرحلة الممارسة الفعلية للعمل المحاسبي بداية من الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية، وتقويم ومتابعة الأداء وإدارة الأرباح، وانتهاء بالإفصاح عن نتيجة هذه الممارسة فيشكل تقارير وقوائم مالية.

- مرحلة ما بعد الممارسة الفعلية وتشمل أدوار كل من المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية وما تحققه من إضفاء الثقة والمصادقية في المعلومات المحاسبية المفصح عنها.

وبشكل مختصر فإن الحوكمة ينظر إليها على أنها مدخل لتحسين المعلومات المحاسبية اعتماداً على مبدأ الإفصاح عن كل المعلومات التي يحتاجها مستخدمو القوائم المالية التي تنظم هذه المعلومات، وهو ما يتيح شفافية تحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات التي تجرنا من جديد إلى الحديث عن نزاعات الوكالات وهي أحد الأسباب الرئيسية في ظهور الحوكمة، وبالتالي فإن الأثر المباشر للحوكمة هو إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية هذه الأخيرة التي تؤثر في ما بعد على كل القطاعات والمجالات الاقتصادية.

كما أن التطبيق الجيد للحوكمة من شأنه تحسين مناخ الاستثمار وزيادة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

و الذي يتم ذلك من خلال:

1- نظم ضريبية واضحة:

ينبغي إصلاح النظم الضريبية حتى تتميز بالوضوح والبساطة والدقة، وفي هذا الصدد فإن تعدد الإجراءات الخاصة بالتقارير المالية يسمح للمسؤولين بممارسة قدر كبير من الاختيار الشخصي، ولذا يجب إلغاؤه، كما أن قوانين ولوائح الضرائب ينبغي أيضاً أن تتطلب قدراً كافياً من الإفصاح عن البيانات المالية وينبغي أن يجرى تنفيذها بفاعلية وفي أوقات محددة.

¹ بن رحيم محمد خميسي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص (89).

² مليكة زغيب، وآخرون، "دور النظام المحاسبي المالي في دعم الحوكمة في الجزائر" مداخل في الملتقى الوطني حول الحوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012 ص (07).

2- وجود نظام قضائي مستقل ويعمل بشكل جيد:

يعتبر النظام القضائي المستقل الذي يعمل بشكل جيد واحد من أهم المؤسسات في الاقتصاد الديمقراطي القائم على أساس السوق، ولا يمكن لأي من الإجراءات الضرورية التي تم وضعها أن تحقق أي أثر ما لم يكن هناك نظام قضائي سليم يسهر على تنفيذ القوانين باستمرار وبكفاءة وعدالة، وفي هذا الصدد فإن الآليات المذكورة تكون كما يلي:

- اختيار هيئة الموظفين من بين العاملين ذوي المؤهلات الجيدة.
- تقديم وترقية الموظفين بناء على معايير مهنية قابلة للاختيار (بناء على اختبارات موحدة).
- تقديم تدريب مهني للعاملين على أساسا حداثة التكنولوجيا.
- دفع المرتبات المناسبة حتى يمكن جذب الأفراد الموهبين المؤهلين والأكفاء.
- تقديم فرص لتثبيت الموظفين بناء على الأداء وليس على أساس الانتخابات الدورية.

3- نظم محاسبية شفافة:

تسمح هذه النظم بالحصول على قوائم مالية شفافة للمؤسسة وتقدم في وقتها ويعتمد عليها، على أن يتم مراجعة هذه النظم على أساس معايير المحاسبة الدولية وهو ما يسمح بتسهيل عمليات المقارنة بين المؤسسات ومعايير التدقيق الدولية مع ضرورة إلزام المؤسسات على ممارسة قواعد سليمة لإدارة المؤسسات وتصميم نظم داخلية مناسبة للرقابة وتقديم التقارير، وهذا ما تتطلبه أسواق الأسهم والسندات.

ثالثا- دور الحوكمة في معالجة مشكلة الفساد المالي والإداري :

إن مفهوم معالجة الفساد المالي والإداري، لا يعني فقط احترام مجموعة من القواعد والإجراءات الموضوعية للإدارة المنظمة، بل هي ثقافة وأسلوب لضبط العلاقة بين مالكي المنظمات ومديريها والمتعاملين معها، وباعتبار أن هناك الكثير من الأعمال والممارسات التي تتجاوز القانون والقواعد الواجبة في إدارة الشركة والتي من شأنها مخالفة اقتصاديات السوق الصحيحة وما تتضمنها من قواعد صارمة لضبط الأعمال والمعاملات لحماية الاقتصاد الوطني وحماية المستثمرين والمساهمين، كما يعتبر الغش والخداع والرشوة هما الدعامة الأساسية للفساد الإداري والمالي فيجب اكتشاف هذا الغش الذي يحصل في المنظمات ومن أجل ذلك يجب وضع إستراتيجية لمواجهة الفساد الإداري والمالي الحاصل فيها، وتتكون هذه الإستراتيجية من العناصر التالية:⁽¹⁾

- إصلاح الهيئات الحكومية، محاربة الأداء البيروقراطي وتقييم أساليب العمال بصفة مستمرة.
- تحسين النظام القضائي وتوفير جميع الإمكانيات من أجل تنفيذ القوانين.
- وضع آليات لتنفيذ الحوكمة، حيث أن تطبيق مبادئ الحوكمة يتطلب إصلاح الكثير من القوانين واللوائح بها.

¹ بن رجم محمد خميسي صلاح سعاد مرجع سبق ذكره ص (91).

المبحث الثاني:

طبيعة العلاقة بين مؤشرات الحوكمة ومناخ الاستثمار الأجنبي المباشر

توطئة:

في هذا المبحث سوف نتطرق إلى الدور الهام الذي تلعبه الحوكمة في اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث بذلت وتبذل البلدان العربية جهوداً كبيراً تسعى من خلالها إلى تجسيد مفهوم الحوكمة على أرض الواقع والتحكم في تطبيق آلياتها، وكذا قياس مؤشراتهما، إذ من خلال هذا التجسيد يجب أن تتسم البلدان بكل أنواع الاستقرار سوى السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي.

ومنه تتجه أنظار المستثمرين الأجانب إليها وبكل ثقة لهم، حيث أنهم يتجهون نحو البلدان التي تتحقق فيها الأمان والمساواة والعدالة وكذا الاستقرار السياسي، وعلى ضوء هذا قمنا بالتطرق إلى مؤشرات الحوكمة والتي لها أهمية بالغة وهامة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

المطلب الأول: مؤشر التصويت والمساءلة والسيطرة على الفساد وتأثيرهما الاستثمار الأجنبي المباشر

سنقوم في هذا المطلب بعرض العلاقة بين مؤشر التصويت والمساءلة و السيطرة على الفساد وكيفية تأثيرهما على الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تبين طبيعة التأثير في جذب هذه الاستثمارات:

أولاً- مؤشر التصويت والمساءلة والاستثمار الأجنبي المباشر:

يعرف المؤشر وفقاً لمركز بحوث والدراسات البنك الدولي بمدى النزاهة والكفاءة في العملية السياسية، وما تتضمنه من حماية للحريات المدنية والحقوق السياسية، الأمر الذي يتمتع معه أفراد المجتمع بالقدرة على المشاركة في اختيار السلطات أو الهيئات الحاكمة، هذا بالإضافة إلى حرية واستقلالية وسائل الإعلام، والتبعية بمثابة أداة هامة في تحقيق الرقابة والمساءلة لكل من يرتكب خطأ على كافة مستويات الإدارية والسياسية، كما تعكس التصويت والمساءلة مدى وجود سياسات ومؤسسات عامة، تتسم بشفافية والسعي اتجاه تحقيق الصالح العام لجميع أفراد المجتمع.⁽¹⁾

انقسمت الدراسات التي تناولت علاقة مؤشر التصويت والمساءلة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دراسات مؤيدة للدور الإيجابي الذي يلعبه مؤشر التصويت والمساءلة في تحفيز تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وفيما يلي عرض لأهم الآراء المؤيدة والمعارضة لهذه العلاقة على النحو التالي:

01- مؤشر التصويت والمساءلة كمؤثر إيجابي للاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشر:

تتمثل أهم قنوات تأثير مؤشر التصويت والمساءلة للمستثمرين الأجانب بالبلدان المضيفة، في تخفيض درجة المخاطر، وحماية الحقوق والممتلكات، وبالتالي تحسين جودة المناخ الاستثماري اللازم لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهي كما يلي:

¹ - Daniel Kaufman·Aartkraay and Massimo Mastruzzi، "Governance Matters III: Governance Indicators" world Bank policy Research Department working Paper. 2004، p(3).

- يعكس مؤشر التصويت والمساءلة مصداقية السياسات العامة للدولة، ومدى الاستمرارية التي تتصف بها هذه السياسات، فضلا عن درجة الاستقرار في القوانين والقرارات ذات الصلة بتنفيذ السياسات، الأمر الذي يمكن المستثمرين من القدرة على التنبؤ بالسياسات الحكومية، والمخاطر بالبلدان المضيفة، حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل علاقة طويلة الأجل بين المستثمر والبلدان المضيفة في شكل تأسيس مشروع جديد أو المشاركة في مشروعات قائمة، كما أنه لا يتضمن إمدادات مالية فقط، ولكن أيضا تقديم أصولا احتكارية، ومهارات وخبرات فنية لذلك فلا بد وأن يأخذ في اعتباره المخاطر السياسية في البلدان المضيفة، ومدى مصداقية الحكومة في سياستها المعلنة اتجاه هذه الاستثمارات وعدم تعرضها للتغيير المستمر، أو تحويلها في غير صالح المستثمر الأجنبي، وتمثل تلك المخاطر السياسية المباشرة والتي تؤثر على عمليات وأرباح تلك المخاطر السياسية المباشر والتي تؤثر على عمليات وأرباح تلك الاستثمارات في التأميم، ونزع الملكية، وإعادة تحديد معدلات الضرائب، هذا إلى جانب المخاطر السياسية غير مباشر والمربطة بفرض قيود على تدفقات رؤوس الأموال، وتخفيض قيمة العملة والقرارات الأخرى المرتبطة بالسياسات الاقتصادية للبلدان والتي لا تستهدف الشركات المتعددة الجنسيات مباشرة ولكنها تؤثر أيضا على أدائها.⁽¹⁾

- يسهم مؤشر التصويت والمساءلة في تحسين مستوى التنمية البشرية وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي والذي يعد من بين العوامل المحدد للاستثمارات الأجنبية المباشر بالبلد المضيف، حيث تتيح الفرصة لإفراد لمنافسة العامة، والتعبير عن آرائها، الأمر الذي يمكن الأفراد من التعرف على البدائل والخبرات المختلفة، ومن ثم اختيار البديل المناسب الذي يمكنه من تحقيق الأداء والانجاز المطلوب، وتساعد كذلك الأفراد على انتخاب الجمعيات الأكثر تمثيلا لمطالب والحاجات العامة للأفراد.⁽²⁾

- تأثر مؤشر التصويت والمساءلة على قرارات الشركات متعددة الجنسيات بشأن شكل ونمط الدخول لأسواق البلد المضيف، حيث يتضح مدى تأثير النظم والأحزاب السياسية على قرارات الشركات متعددة الجنسيات بشأن توطين استثماراتها بالخارج من خلال محاولة تلك الشركات التقليل من استثماراتها في الأصول المملوكة لها في البلد المضيف، علاوة على تخوف تلك الشركات من المخاطر السياسية التي يمكن مواجهتها باقتصاديات تلك البلدان والتي تتمثل في قيام حكومات تلك البلدان بتغيير سياستها اتجاه هذه الاستثمارات الأمر الذي يؤثر على مستوى العائد المتوقع على تلك الاستثمارات.⁽³⁾

- يعكس مؤشر التصويت والمساءلة الأطر المؤسسية التشريعية والقانونية والقضائية وبالتالي مكافحة الفساد والبيروقراطية نظرا لما تتسم به نظم من استقلالية القضاء وعدم تحيزه وتفعيل دور القانون و مصداقية في تنفيذ الأحكام

¹ صفح صادق، "الاستثمار الأجنبي المباشر والحكم الراشد دراسة حالة الجزائر" رسالة دكتورا، العلوم الاقتصادية، تخصص تسييري، جامعة تلمسان، 2015، ص (125).

² بله ياسي زكرياء مرجع سبق ذكره ص(77).

³ عادل محمد المهدي "الديمقراطية والنمو الاقتصادي في ظل العولمة"، ملتقى العالمي الثاني لقسم الاقتصاد والتجارة، بعنوان مستقبل النظام الاقتصادي العالمي في ظل التطورات المعاصرة كلية التجارة جامعة حلوان 2004 ص(11).

وينطوي ذلك بالضرورة على توفير الثقة والأمان للمستثمر الأجنبي في حماية حقوقه وممتلكاته بالبلد المضيف، هذا إلى جانب عدم تعرضه للممارسات المرتبطة بالفساد.⁽¹⁾

02- مؤشر التصويت والمساءلة كمؤثر سلبي لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

استندت الآراء المعارضة للدور الإيجابي لمؤشر التصويت والمساءلة في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى النظريات التي فسرت دوافع ومحددات الشركات متعددة الجنسيات وهي بصدد اتخاذ قراراتها بالاستثمار في الخارج وأهمها النظرية الانتقائية (لدانج) والتي أشارت في هذا الصدد إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد دالة في ثلاث متغيرات كما يلي:⁽²⁾

2-1- المزايا الاحتكارية التي تمتلكها الشركات المستثمرة:

وهي تلك المزايا التي تحضي بموجبها الشركات الأجنبية بقوى احتكارية في السوق، وتمكنها من التغلب على القيود المرتبطة بنص المعلومات أو عدم الدراية الكاملة بظروف السوق المحلي للبلدان المضيضة، وتعرفها على التكاليف الخاصة بإنشاء المشاريع والتكاليف المرتبطة بالعمليات الإنتاجية والتسويقية.

2-2- المزايا الاحتكارية للاستخدام الداخلي (إحلال السوق):

يعد الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية من أهم محددات الإنتاج الدولي، والذي يعود إلى عدم كمال الأسواق، والذي يشير إلى أفضلية الشركات متعددة الجنسيات في الاستفادة من المزايا الاحتكارية المملوكة لها في ظل الشركة نفسها في صورة استثمار أجنبي مباشر بشكل يعكس أفضليته عن الاستخدامات الأخرى البديلة لهذه المزايا (التراخيص والتصدير).

2-3- مزايا التوطن التي تتمتع بها الدول المضيفة:

تشير هذه المزايا إلى المحددات المكانية التي تتمكن الشركات الأجنبية من خلالها من الاستفادة من مزاياها الاحتكارية التي تمتلكها بنفسها، بعيدا عن الاستخدامات الأخرى البديلة، وتتمثل تلك المحددات في حجم السوق المحلي والنمو المتوقع له، جودة البنية الأساسية، الاستقرار السياسي، والاقتصادي، والقانوني، والعوامل الثقافية والاجتماعية.⁽³⁾

ثانيا- مؤشر السيطرة على الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر:

تتمثل أهم آليات تأثير الفساد على قرارات المستثمرين الأجانب بالبلدان المضيفة وذلك في ضوء فرضية أن الفساد يمارس تأثير سلبي على المناخ الاستثماري بالبلدان المضيفة، وبالتالي عدم قدرتها على جذب المزيد من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجوانب التالية:

¹ بله ياسي زكرياء، مرجع سبق ذكره ص (78).

² Hatem F, "Investissement International et politiques d'attractivité", Economica, Paris.2004, p (66).

³ صفيح صادق، مرجع سبق ذكره ص(131).

- يقلل الفساد من الإيرادات العامة للدولة نتيجة التهرب الضريبي، الأمر الذي يترتب عليه انخفاض مستوى الخدمات العامة المقدمة للإفراد المجتمع بصفة عامة أو إلى المستثمرين بصفة خاصة، حيث يقلل حجم الإنفاق على برامج التشغيل والصيانة اللازمة لزيادة الكفاءة الإنتاجية للمشاريع الاستثمارية، كما يقلل الفساد من نوعية وكفاءة المرافق العامة ويؤثر سلباً على تخصيص الموارد، حيث يتم منح عقود الأشغال العامة للمؤسسات الأقل كفاءة التي تدفع الرشاوى.⁽¹⁾

- كما يمكن أن يؤثر الفساد على المستثمر الأجنبي وهو بصدد اتخاذ قراره بشأن شكل أو نمط الدخول إلى الأسواق في البلدان المضيفة، حيث تقرر الشركات متعددة الجنسيات الامتناع عن الاستثمار بالبلدان التي تتميز بارتفاع مستويات الفساد فيها وتجنبها تماماً، أو تلجأ إلى البديل الآخر أي تقوم بتأسيس علاقات تعاقدية مع الشركات المحلية، وفيما يتعلق بهذا البديل، فيمكن الإشارة في هذا الصدد إلى أن المستثمرين الأجانب بصفة عامة يفضلون البحث عن المشروعات المشتركة في البلدان المضيفة مع الشركاء المحليين الذين يتمتعون بالقدرة على إنجاز الأعمال في مواعيدها في ظل الرشاوى أو الفساد، أي على أساس مدى ارتباطهم مع أشخاص ذوو سلطة أو نفوذ بدولهم تمكنهم من الحصول على المزيد من المزايا أو التسهيلات المرتبطة بأعمالهم.⁽²⁾

- كما يلحق الفساد ضرراً كبيراً بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالبلدان المضيفة، وبالتالي يعوق قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بالشكل الذي يمكن معه القول بأن المستويات المرتفعة من الفساد تسهم في تحقيق مستويات أقل من النمو الاقتصادي، وبالتالي انخفاض مستويات الدخول، حيث يقلل الفساد من الاستثمارات في الخدمات الاجتماعية والبنية الأساسية والمؤسسية والتنمية البشرية.⁽³⁾

- كما يؤدي الفساد إلى إضعاف قدرة الحكومات والمؤسسات السياسية على تنفيذ مهامها بكفاءة، مما يصيب الإدارة بضعف العدالة في توفير وتوزيع الخدمات الحكومية، الأمر الذي قد يهدد بعدم الاستقرار، وضعف ثقة أفراد المجتمع، كما يقلل من مقدرة الحكومة على تنفيذ اللوائح والإجراءات والقوانين التي تم تشريعها، وتضطر الحكومات من جراء هذه الخسارة للثقة في النظام السياسي باللجوء إلى استخدام القوة والتعسف للمحافظة على النظام السياسي، بما يؤثر سلباً على المناخ الاستثماري.⁽⁴⁾

المطلب الثاني: مؤشر اللوائح التنظيمية وسيادة القانون وتأثيرهما على الاستثمار الأجنبي المباشر

سنقوم في هذا المطلب بعرض العلاقة بين مؤشر اللوائح التنظيمية وسيادة القانون وكيفية تأثيرها على الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تبيان طبيعة التأثيرات في جذب هذه الاستثمارات:

¹ المرسى السيد حجازي، "حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية"، المؤتمر الخامس، الجزء الأول، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2015، ص (582)

² Andreas Johnson "Bureaucratic Corruption, MNEs and FDI," Jonkoping International Business School, Sweden, 2004, p(13).

³ دنون يونس "أثر الفساد في النمو الاقتصادي في ظل تباين مؤسسة الحكم" مجلة تنمية الرافدين العدد: 809، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل 2012، ص (59).

⁴ نبيل صلاح محمود وآخرون "الفساد في المنطقة العربية أسبابه وقياسه وأثاره"، المؤتمر الخامس بعنوان، حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية، الاقتصادية، الجزء الأول، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2005، ص (136).

أولاً - مؤشر اللوائح التنظيمية والاستثمار الأجنبي المباشر:

تتمثل أهم آليات تأثير اللوائح التنظيمية على قرارات المستثمرين الأجانب بشأن توطین استثماراتهم بالبلدان المضيفة، وذلك في ضوء أن اللوائح التنظيمية تمارس تأثيراً سلبياً على المناخ الاستثماري المؤسسي للدولة، وبالتالي عدم قدرتها على جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أي بمعنى معاكس، إن جودة اللوائح والتنظيمات تمارس تأثيراً إيجابياً على المناخ الاستثماري المؤسسي للدولة، وبالتالي جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نوجزه فيما يلي:

- يساهم النظام المؤسسي والذي يتكوّن من النظام الإداري والأجهزة القائمة على إدارة الاستثمار والمنظمين ونظم المعلومات الاستثمارية في زيادة حجم الاستثمارات بالدولة، فكلما كان النظام الإداري يتميز بسلامة الإجراءات ووضوحها وعدم وجود تعقيدات إدارية، كلما أدى ذلك إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة والعكس صحيح، وكلما تميّزت الأجهزة القائمة على إدارة الاستثمار بالكفاءة الإدارية والتنظيمية واتجهت إلى تطبيق مبدأ لا مركزية إدارة الاستثمار، كلما أدى ذلك إلى جذب المزيد من تلك الاستثمارات، وكذلك نظام المعلومات الاستثمارية الذي كلما أتاح البيانات والمعلومات الاستثمارية للمستثمرين بالصورة التفصيلية المطلوبة وبالدرجة المناسبة وفي الوقت المناسب، كلما أدى ذلك إلى تحسين المناخ الاستثماري وبالتالي جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.⁽¹⁾

- تؤثر اللوائح والتنظيمات والقيود الإدارية على المستثمر الأجنبي وهو بصدد اتخاذ قراره بشأن شكل أو نمط الدخول إلى الأسواق في البلدان المضيفة، وأيضاً على خطط الاستثمارات وتوسعاتها المستقبلية، حيث تقرر الشركات متعددة الجنسيات الامتناع أو الإحجام عن الاستثمار بالدول التي تتميز بتعقّد اللوائح والإجراءات، وذلك لفقدانها الثقة في المناخ الاستثماري في هذه البلدان، أو على الجانب الآخر تفضّل هذه الشركات الدخول في مشروعات مشتركة في ظل تعقّد وطول الإجراءات الإدارية، وضيق الوقت والتكاليف المرتبطة بإجراءات البدء بتأسيس مشروع جديد وأيضاً لتفادي اللوائح المرتبطة بمتطلبات التشغيل ومتطلبات البيئة، هذا إلى جانب خبرة وقدرة الشريك المحلي على التعامل مع البيروقراطية.⁽²⁾

- تشير اللوائح والتنظيمات إلى نقص المؤسسات المتطورة التي تتعامل مع المستثمرين، الأمر الذي يترتب عليه فشل تلك المؤسسات في أداء وظائفها في تقليل تكاليف المعاملات بالبلدان المضيفة، وتزيد معه الممارسات المرتبطة بالفساد، في هذا الصدد فقد أشارت دراسة البنك الدولي واتحاد الصناعات بالهند في محاولة التعرف على المناخ الاستثماري وعناصره بالهند، إلى أن كمية ونوعية الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالبلدان المضيفة تعتمد بصفة أساسية

¹ عبد المطلب عبد الحميد "مدى فعالية الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر" المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المعهد القومي للتخطيط، العدد 02، 1998 ص (15).

² Jacques Morisset and Olivier lumenga, "Administrative Barriers to Foreign Investment in Developing countries", The world Bank International Finance corporation Foreign Investment Advisory service, policy Research working paper 2002, P (09)

على العائد المتوقع من الاستثمار، والذي يتأثر بحالة عدم التأكد من الأبعاد الثلاثة لعناصر المناخ الاستثماري والتي تحت أو تشجع على المنافسة في السوق المضيف.⁽¹⁾

ثانيا- مؤشر سيادة القانون والاستثمار الأجنبي المباشر:

تتمثل أهم آليات تأثير سيادة القانون على قرارات المستثمرين الأجانب بشأن توطین واستثماراتهم البلدان المضيفة، وذلك في ضوء فرضية أن الإصلاح المؤسسي التشريعي والقانوني والقضائي يساهم في توفير الثقة والأمان في المناخ الاستثماري، الأمر الذي يترتب عليه جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة فيما يلي:

- تشير دراسة (John.H,2003) في هذا الصدد عن العلاقة بين دور القانون ومصاديقته في تنفيذ الأحكام والاستثمار الأجنبي المباشر إلى أن أهم العوامل الحاكمة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المضيفة تتمثل في مدى عدالة وشفافية ومصادقية النظام القضائي والتشريعي وسيادة القانون، خاصة في ظل توجه معظم الدول نحو اقتصاد السوق، فهي تحتاج إلى تبني سياسات واستراتيجيات لتشجيع الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال تعديل الأطر المؤسسية والتشريعية لتفعيل دور القانون، بهدف خلق مناخ استثماري مستقر قابل للتنبؤ بالسياسات المتوقعة، وبما يحقق حماية للحقوق والممتلكات، وأيضاً يقلل من المخاطر المرتبطة بالاستثمار.⁽²⁾

- كما قد يعود السبب في أهمية الإصلاح المؤسسي التشريعي والقضائي والقانوني إلى التقليل من المخاطر المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر من نزع الملكية والمصادرة وفسخ وإنكار العقود والتعاقدات، وإعادة تحويل الأرباح إلى الخارج، وحماية الحقوق والممتلكات، الأمر الذي يؤثر بالتبعية على العوائد المتوقعة من الاستثمار بالإضافة إلى زيادة حالة عدم التأكد بشأن المعاملات في اقتصاد البلدان المضيفة، بالشكل الذي يؤثر على الخطط الإنتاجية للشركات متعددة الجنسيات وتوسعاتها المستقبلية، ونمط الدخول إلى الأسواق وبالتالي قدرتها التنافسية بالسوق المضيف، وفي ضوء ذلك يمكن القول بأن المستثمر الأجنبي بصفة عامة يفضل توطین استثماراته بالبلدان المضيفة التي تتميز بكفاءة الأطر المؤسسية والتشريعية والقضائية والقانونية المدعومة للحقوق والممتلكات.⁽³⁾

- كما يعد كفاءة النظام القانوني والقضائي مؤشراً هاماً للديمقراطية ومكافحة الفساد، حيث أن تلك الأنظمة تزيد الثقة فيما بين الحكومة والمجتمع المدني والاستثماري، وتمكنهم من القدرة على المشاركة على صنع واتخاذ القرار وأيضاً المساءلة لكل من يرتكب الأخطاء على المستوى الإداري والسياسي، علاوة على المزايا الأخرى المرتبطة بالديمقراطية.⁽⁴⁾

¹ عادل محمد المهدي، وآخرون، "الحوكمة وعوامل التنافسية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم" دراسة تطبيقية مقارنة، بحث مقدم في المؤتمر الاقتصادي المصري البولندي الثاني، جامعة، مصر 2006 ص (75).

² صفح صادق، مرجع سبق ذكره ص (155).

³ كاميليا عبد الحليم، "دور الحوكمة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة"، المجلة العلمية للإدارة والاقتصاد، العدد: 29 جامعة حلوان، 2011 ص (129).

⁴ الشطي إسماعيل "الديمقراطية كآلية لمكافحة الفساد والتمكين للحكم الصالح" مجلة المستقبل العربي، العدد 301، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004 ص (61).

بناءً على ما سبق، تمكّننا من التعرف على آليات تأثير الجوانب المختلف للحوكمة على الاستثمار الأجنبي المباشر، كما تمكّننا من التوصل إلى نتيجة هامة مفادها أن الحوكمة تعدّ من أهم العوامل المؤثرة في المناخ الاستثماري للبلدان المضيفة، وبالتالي تؤثر على قدرة هذه البلدان على جذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية.

المطلب الثالث: مؤشر فاعلية الحكومة والاستقرار السياسي وتأثيرهما على الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر مؤشرا فاعلية الحكومة والاستقرار السياسي من بين المؤشرات الحساسة جدا في عملية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشر ومن هنا سنقوم بعرض أهم تأثيرات المؤشرات عليها.

أولاً- مؤشر فاعلية الحكومة والاستثمار الأجنبي المباشر:

- تشير النوعية في فاعلية الحكومة وفقا لمركز البحوث والدراسات البنك الدولي إلى مدى قدرة الدولة على صياغة وتنفيذ سياستها وأداء خدماتها العامة بكفاءة، ويعتمد ذلك على الاستقلالية التي تتمتع بها المؤسسات الحكومية في تقديم الخدمات العامة لمواطنيها بدون التعرض إلى ضغوط سياسية، علاوة على مدى شفافية ومصادقية الحكومة في إعلان سياستها، و أيضا على مدي الوقت المفقود في ظل الديمقراطية والتي تمثل أهم معوقات النشاط الاقتصادي، ومدى كفاءة العاملين بالجهاز الحكومي، والقيود و اللوائح الإدارية، والجوانب المرتبطة بالمتطلبات الإدارية لتأسيس المشروعات الجديدة أو الحصول على الموافقات أو الإيرادات اللازمة لدخول مجال عمل معين وفقا للقوانين والتنظيمات الموجودة ويتمثل الهدف الأساسي من هذا المؤشر في تحليل المتطلبات الأساسية اللازمة للحكومة للتمكن من صياغة وتنفيذ سياستها وقراراتها بفعالية، وأيضا تقديم السلع أو الخدمات العامة بكفاءة.⁽¹⁾

- تؤثر فاعلية الحكومة في الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال نوعية الخدمات العمومية، ونوعية البيروقراطية وكفاءة واستقلالية موظفي الخدمة العمومية، واستقلالية سياسات الحكومة عن الضغط السياسي، ومصادقية الالتزام الحكومي فكل هذا يؤثر في أداء أعمال المستثمر الأجنبي والشركات متعددة الجنسيات من حيث عدد الإجراءات المعدةدة والوقت الذي يتطلبه إنجازها، كما يؤثر في تكاليف الاستثمار الأجنبي المباشر في البلد المضيف، ومن ثم يؤثر في الأرباح التي تنتج منه.⁽²⁾

ثانياً- مؤشر الاستقرار السياسي والاستثمار الأجنبي المباشر:

- الاستقرار السياسي هو مدى قدرة النظام السياسي على استثمار الظروف وقدرته على التعامل بنجاح مع الأزمات لاستيعاب الصراعات التي تدور داخل المجتمع، مع عدم استعمال العنف فيه، لأن العنف هو أحد أهم ظواهر عدم الاستقرار السياسي، وهو أمر تسعى إليه الأمم والشعوب، لأنه يُوفّر لها الجو والبيئة الضروريين للأمن والتنمية والازدهار.⁽³⁾

¹ تقرير مركز البحوث والدراسات البنك الدولي لسنة 2016 "world bank".

² سهام معطالله، وآخرون، مرجع سبق ذكره ص(205).

³ عبد الرحمن نجم المشهدي "الاستقرار السياسي ودوره في جذب الاستثمارات الأجنبي المباشر العراق" تقرير، مركز للبحوث الإستراتيجية والعلاقات الدولية، بغداد، 2019، ص (02).

- يعتبر النظام السياسي القائم في البلد أحد أهم العوامل المشكلة للبيئة السياسية، حيث إن للاستقرار السياسي في أي بلد يلعب دورا كبيرا على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو غير المباشرة فالمستثمر الأجنبي يتخذ قرارا بقبول أو رفض المشروع، ليس على أساس حجم السوق أو العائد وحسب وإنما على أساس درجة الاستقرار للنظام السياسي في البلد فالمستثمرون يفضلون الأنظمة الديمقراطية الغير مستقرة أما الأنظمة الأخرى فهي عرضة للتغيير.⁽¹⁾

- يعد الاستقرار السياسي من أهم العوامل المحددة لمخطط الاستثمارات وتوسعها المستقبلية بالبلدان المضيفة، فمن الملاحظ أن عدم الاستقرار السياسي يمارس تأثيرا سلبيا على الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث إن حالة عدم التأكد من الإحداث السياسية يجعل توجهات وخطط المستثمرين والمؤسسات الأجنبية قصير الأجل، أو محددة لتمكنهم من السيطرة على أرباحهم ومواجهة المخاطر السياسية، والعكس في حالة أن البيئة السياسية للبلدان المضيفة تتسم بالاستقرار، حيث يسهم ذلك في تحفيز تلك الاستثمارات على التوجهات والخطط طويلة الأجل ويقلل الحافز لديهم تجاه تحقيق المكاسب غير المشروعة والسريعة.⁽²⁾

- من أهم العوامل التي تؤثر في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتدفع الشركات الأجنبية إلى التوقيع في الاقتصاديات المستقرة سياسيا، فمن خلال بعض الدراسات التطبيقية أثبتت أن عدم الاستقرار السياسي يؤثر سلبا على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بما أننا نقصد بمناخ الاستثمار مجمل الأوضاع القانونية، الاقتصادية الاجتماعية والسياسية التي تكون البنية التي يتم فيها الاستثمار، وبما أن مكونات هذه البنية متغيرة، متداخلة ومتكاملة فإنه لا يمكن استبعاد الاستقرار السياسي من مجمل هذه الأوضاع حيث أن تمتع القطر المضيف للاستثمار الأجنبي بالاستقرار السياسي يعتبر أمرا ضروريا، فعدم وجود استقرار سياسي واقعا كان أو محتملا لا يشجع على الاستثمار لأنه يؤدي إلى امتناع المستثمرين عن إقامة مشاريعهم، بل وحتى إلغاء مشاريعهم، بل وحتى إلغاء مشاريعهم السابقة وقطع تحويلاتهم.⁽³⁾

¹ كريم قويدري، "الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر" رسالة ماجستير، علوم اقتصادية تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان 2011 ص (9).

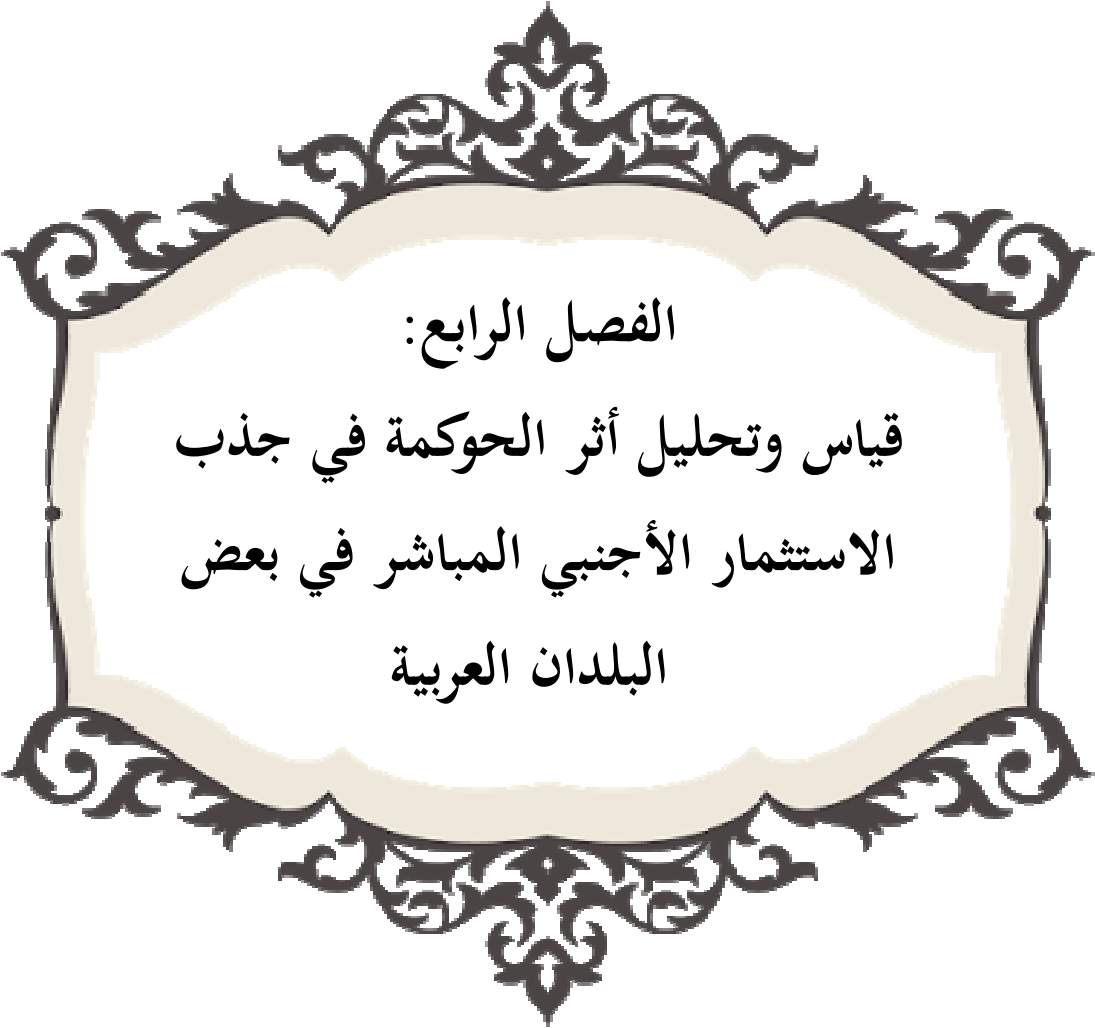
² بله باسي زكرياء، مرجع سبق ذكره ص (79).

³ صارة زعيتري، "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية ومقارنة مع بعض الدول العربية خلال 1980 إلى 2015" أطروحة دكتوراء، علوم اقتصادية، جامعة الخلفة 2019 ص (16).

خلاصة الفصل

لقد تم عرض في هذا الفصل إلى الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية، وكذا طبيعة العلاقة بين تأثير مؤشرات المختلفة للحكومة على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقد تم التوصل إلى أن الحوكمة أصبحت من أهم العوامل اللازمة لتحسين ملائمة وجاذبية المناخ الاستثماري في البلدان العربية ذلك لأن المستثمرين يسعون إلى البحث عن الدول التي يكون فيها المناخ الاستثماري نزيه ومستقر وتطبق فيه الحوكمة في جميع المجالات، وذلك بالتنبؤ بالسياسات والقرارات الاقتصادية والسياسية بعيدا عن الممارسات المرتبطة بالفساد والبيروقراطية والسيادة الحسنة لدولة.

سنتطرق في الفصل الرابع قياس مدى تأثير الحوكمة في البلدان العربية على جاذبية مناخها الاستثماري من خلال تفصيل طبيعة واتجاه هذه العلاقة عبر دراسة قياسية عن طريق البانل.



الفصل الرابع:

قياس وتحليل أثر الحوكمة في جذب
الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض
البلدان العربية

الفصل الرابع:

قياس وتحليل أثر الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض البلدان العربية

تمهيد

المبحث الأول: التوصيف النظري للإطار التطبيقي

توطئة

المطلب الأول : مؤشر الاستقرار السياسي في البلدان العربية

المطلب الثاني : مؤشر سيادة القانون في البلدان العربية

المطلب الثالث : مؤشر فعالية الحوكمة في البلدان العربية

المطلب الرابع : مؤشر السيطرة على الفساد في البلدان العربية

المبحث الثاني: التقدير الكمي لنموذج الدراسة

توطئة

المطلب الأول: الإطار القياسي المتبع في التحليل

المطلب الثاني: التحليل القياسي لأثر الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

خلاصة الفصل الرابع

تمهيد:

لا يوجد بلد عربي يستطيع عزل اقتصاده الوطني عن الاقتصاد العالمي خاصة أن هناك مزايا كثيرة من الانفتاح والاندماج مع الاقتصاد العالمي، مثل منافع التجارة الخارجية وتدفق رؤوس الأموال وانفتاح التكنولوجيا، إلا أن التحرر الاقتصادي والانفتاح على العالم الخارجي يمكن أن يعرض الاقتصاد المحلي للصدمات الاقتصادية الخارجية الأمر الذي يعتبر اختياراً صعباً لصانعي السياسة في البلدان العربية، بحيث تنبع أهمية مؤشرات الحوكمة في البلدان العربية من الدور الذي تلعبه تلك المؤشرات في إنجاح الإصلاحات الاقتصادية على المدى القصير من جهة وفي العمل على ضمان نجاح سياسات التحرر على المدى الطويل من جهة أخرى، كما ترجع أهمية الحوكمة أيضاً لما لها من تأثير مباشر على الأداء الاقتصادي الكلي. تنوعت الأبحاث التطبيقية لسياسات الاقتصاد الكلي والتي تقول على أساس تقنيات قياسية لتقدير النماذج وتفسير العلاقات، فقد تعددت الطرق الإحصائية المستعملة في تقييم دور الحوكمة، والهدف من هذه الدراسة القياسية هو تحديد طبيعة تأثير الحوكمة على الاستثمار الأجنبي المباشر في 05 بلدان عربية خلال الفترة من 2002 حتى 2017.

وسنحاول في هذا الفصل إعطاء نظرة شاملة على الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية في المبحث الأول ثم تعرضنا إلى أدبيات الإطار القياسي والتقنيات المتبعة في التحليل في المبحث الثاني والذي يشمل على تعريف بيانات البانل والنماذج الأساسية المستخدمة في تقديرها بما في ذلك طرق اختبارها، وعرض التقدير القياسي لمعرفة طبيعة العلاقة في تأثير الحوكمة على الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول: التوصيف النظري لإطار التطبيقي

المبحث الثاني: التقدير الكمي لنموذج الدراسة

المبحث الأول:

التوصيف النظري للإطار التطبيقي

توطئة:

استندت مؤشرات الحوكمة على احترام مبادئ الديمقراطية والتعددية السياسية، والحق في التداول السلمي على السلطة، ووقف العمل بالقوانين الاستثنائية، وإنهاء الأحكام العرفية وحالة الطوارئ، وحماية ضمانات استقلال القضاء، وإلغاء المحاكم الاستثنائية، وضمان مبدأ سيادة القانون، وإصلاح التشريعات وبخاصة تلك التي تتعارض مع حريات الرأي والتعبير، وتداول المعلومات والحق في المعرفة، والعمل من أجل إنهاء سيطرة الدولة على كافة وسائل الإعلام في إطار قانوني ودستوري ديمقراطي، كما تستند على مقاومة الفساد والتصدي لنهب المال العام وتعزيز آليات الشفافية والمحاسبة.

ويتطلب توصيف الإطار القياسي والتحليلي لتحديد المتغيرات محل الدراسة، والتي تساعد عينة البلدان العربية وفترة التقدير، واستنادا إلى ما سبق يتضح أن مؤشرات الحوكمة في البلدان العربية التي يتم استخدامها في الدراسة كما يلي:

المطلب الأول: مؤشر الاستقرار السياسي في البلدان العربية

إن العديد من الدراسات والتجارب الدولية أثبتت أن الاستقرار السياسي له تأثير كبير على التنمية الاقتصادية والبشرية والتنمية المستدامة للدول، لذا يعد الاستقرار السياسي مؤشرا مهما من مؤشرات الحوكمة، فكلما كانت الدولة مستقرة سياسيا فإن ذلك يدعم فعالية وكفاءة السلطة التشريعية والتنفيذية، فمؤشر الاستقرار السياسي يقيس احتمال زعزعة استقرار الحكومة أو حدوث انقلاب غير شرعي أو استخدام الفتن، وهذا يشمل العنف ذو الطابع السياسي والإرهابي⁽¹⁾ ومن خلال هذا الجدول رقم (02) سنقوم بعرض تحليلات أحداث ووقائع مؤشر الاستقرار السياسي للبلدان العربية خلال السنوات من 2002 إلى غاية 2017 كما يلي:

جدول رقم (02): يوضح مؤشر الاستقرار السياسي من 2002 إلى 2017

البلدان	الجزائر	مصر	المغرب	تونس	الأردن
2002	-1.63	-0.41	-0.3	0.15	-0.46
2003	-1.75	-0.64	-0.4	0.32	-0.07
2004	-1.36	-0.82	-0.3	0.15	-0.23
2005	-0.92	-0.63	-0.6	0.02	-0.13

¹ المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث وأوراق المؤتمر "حالة الحوكمة والإدارة العامة لدول العربية" خيرات ام تحديات ومتطلبات جديدة، عمان - المملكة الاردنية الهاشمية ديسمبر 2013، ص (17).

الفصل الرابع: قياس وتحليل أثر الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض البلدان العربية

2006	-1.13	-0.84	-0.5	0.21	-0.76
2007	-1.15	-0.55	-0.5	0.16	-0.3
2008	-1.09	-0.51	-0.6	0.1	-0.37
2009	-1.2	-0.61	-0.4	0.06	-0.35
2010	-1.26	-0.90	-0.40	-0.10	-0.31
2011	-1.36	-1.44	-0.40	-0.4	-0.51
2012	-1.33	-1.44	-0.50	-0.7	-0.52
2013	-1.2	-1.64	-0.50	-0.9	-0.61
2014	-1.19	-1.63	-0.50	-0.9	-0.54
2015	-1.09	-1.5	-0.30	-1	-0.61
2016	-1.10	-1.44	-0.30	-1.10	-0.49
2017	-0.96	-1.42	-0.40	-1.10	-0.53
المتوسط	-1.232	-1.026	-0.419	-0.303	-0.424

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات البنك الدولي لمؤشرات الحوكمة 2018

يبين الجدول رقم (02): أن أغلب البلدان العربية تعاني من تدني الاستقرار السياسي فيها، وتعد الجزائر أكثر البلدان العربية في عدم الاستقرار السياسي وحدوث العنف، تليها مصر، ثم الأردن، ثم المغرب ثم تونس.

ويرجع السبب في ذلك إلى الممارسات الاستبدادية، والقمع التي مارستها وتمارسها الأنظمة العربية الحاكمة ضد شعوبها، حيث كانت هذه الأنظمة تعتقد بأنها في مأمن من الغضب الاجتماعي الذي كانت توهم به نفسها طويلا، إلى ردود فعل دفاعية أدخل المجالين السياسي والاجتماعي، في حالة ثورة أو احتقان وأدركت النخب الحاكمة بأن نتائج تلك الحالة ستكون غير محمودة، كما أن إقفال المجال السياسي لنخبة السلطة دفع جماعات اجتماعية عديدة إلى اتخاذ الدين وسيلة لممارسة.

أدى التسلط في العمل السياسي لتعريض الاستقرار السياسي للتصدع، وكان لا بد من تنفيس التعبئة النفسية العامة طريقا للخروج من الفتنة بالانتقال إلى الديمقراطية، ومحاولة إيهام الشعوب العربية بمفاهيم الأزمة الدائمة، وزيادة على ذلك الإنفاق العسكري واستيراد الأسلحة وتكديسها، كما هيئت الأنظمة العربية جيوشها من هدف حفظ كيان الوطن والدولة والأمة من الخطر الخارجي الذي يهددها أو

يمكن أن يتهدها، إلى هدف حماية الأنظمة، مما نقل خطوطه العسكرية إلى الداخل، واخل بوظيفته الطبيعية والقانونية.

كل تلك الإحداث والمشاكل ساهمت في تدهور حالة النظام والقانون، وخصوصا مع تعاظم المشكلات الأمنية وتنوعها، سواء كانت تمس كيان وسيادة الدولة، مثل مشكلات انتهاك حقوق الإنسان في مصر أو التدهور المؤسسي وتنامي الصراع السلطة بين النخب المتنافسة مثل "الأردن، المغرب" وغيرها من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وهو الأمر الذي ساعد أيضا على حالة عدم الاستقرار السياسي في الحياة السياسية العربية.

فالبلدان العربية هي التي تنظم الحياة السياسية بدلا من إحلال السلطة القانونية، واستباحة الموارد العامة لتقوية النظام بدلا من الإحساس بالواجب والأخذ بمبدأ المسؤولية، إضافة إلى أنها تعاملت بمعيار الولاء الفردي والإرضاء العشائري بدلا من معيار الكفاءة، وجاءت ثورات الربيع العربي لتحول كثير من البلدان العربية إلى دول ممزقة سياسيا وطائفيًا، بل وممزقة اجتماعيا، وبعد التحولات والتغيرات السياسية التي حدثت في البلدان العربية على أثر تلك الثورات، ما زالت الدولة العميقة هي المسيطرة على مجريات الحياة السياسية العربية.

ولقد أثبتت ثورات الربيع العربي، أن النظم الملكية الوراثية في العالم العربي كانت الأقدر على التصدي لتيارات التجزؤ والتمزق وعدم الاستقرار السياسي في دولها "الأردن، المغرب" أكثر من الجمهوريات العسكرية "تونس، مصر، الجزائر" التي فشلت في أي نوع من أنواع التقارب مع شعوبها، بالرغم من الشعارات والبرامج السياسية التي تخاطب الشعب بصورة مثالية أكثر منها بصورة واقعية، فالملكية الوراثية استطاعت أن تخلق دولة اقل ما يمكن القول عنها أنها دولة مرنة، فيما كانت الدولة الجمهورية دولة المؤسسات الأمنية والعسكرية بامتياز.

المطلب الثاني: مؤشر سيادة القانون في البلدان العربية

يقيس مؤشر سيادة القانون "مدى ثقة المتعاملين بتطبيق القوانين من قبل الحكومة بشكل متساوي على الأفراد والمنظمات، وبشكل خاص الثقة في مدى إتقان العقود، حماية حقوق الملكية، عمل الشرطة والمحاكم، فضل عن احتمال حدوث الجرائم والعنف"⁽¹⁾ فالقانون هو أحد عناصر حقوق الإنسان الأساسية وهو أيضا عنصر مهم من عناصر الحوكمة.

فمبدأ سيادة القانون له أهمية تتعدى تأثيرها على الفرد لتشمل المجتمع وقطاع العمال، لذلك فإن ارتفاع مؤشر سيادة القانون لأي بلد يساعد في خلق ثقة بين الجهات التنفيذية الحكومية من جهة وبين قطاع

¹ المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مرجع سبق ذكره ص (27).

الخاص والإفراد من جهة أخرى، وهذه الثقة تساعد على دعم الاستثمار وخلق استثمارات بيئة استثمارية جاذبة.

أيضا سيادة القانون تساعد على الإبداع والابتكار كنتيجة لحماية حقوق الملكية، لذلك فمؤشر سيادة القانون عنصر مهم من عناصر الحوكمة. من خلال الجدول رقم (03): سنقوم بعرض تحليلات أحداث ووقائع مؤشر سيادة القانون للبلدان العربية خلال السنوات من 2002 إلى غاية 2017 كما يلي:

الجدول رقم (03): يوضح مؤشر سيادة القانون من 2002 إلى 2017

البلدان	الجزائر	مصر	المغرب	تونس	الأردن
2002	-0.63	0.01	-0.02	-0.12	0.11
2003	-0.59	0.02	-0.08	-0.14	0.36
2004	-0.62	0.02	-0.03	0.05	0.32
2005	-0.75	-0.02	-0.16	-0.01	0.33
2006	-0.71	-0.26	-0.29	0.11	0.33
2007	-0.77	-0.23	-0.3	0.09	0.39
2008	-0.74	-0.13	-0.3	0.07	0.41
2009	-0.79	-0.11	-0.21	0.13	0.25
2010	-0.78	-0.18	-0.17	0.06	0.19
2011	-0.81	-0.45	-0.23	-0.13	0.24
2012	-0.77	-0.47	-0.21	-0.13	0.37
2013	-0.69	-0.63	-0.25	-0.19	0.39
2014	-0.77	-0.66	-0.07	-0.11	0.46
2015	-0.87	-0.59	-0.09	-0.06	0.44
2016	-0.86	-0.51	-0.16	00	0.30
2017	-0.86	-0.53	-0.17	0.07	0.26
المتوسط	-0.750	-0.295	-0.171	-0.019	0.321

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات البنك الدولي لمؤشرات الحوكمة 2018

يبين الجدول رقم (03): أن الجزائر تعد أسوأ البلدان العربية في سيادة القانون، نظرا لخضوع المحاكم القضائية فيها إلى سيطرة السلطة التنفيذية، وخصوصا في الفترة التي استلم فيها (بوتفليقة) رئاسة الجمهورية فكثيرا من الأحكام القضائية التي صدرت في الجزائر كانت أحكاما سياسية.

ورغم أن معظم الدساتير العربية نصت على استقلالية القضاء باعتبارها سلطة مستقلة، إلا إن الواقع الفعلي يشير إلى التدخلات في عمل القضاء، وخصوصاً في إصدار الأحكام القضائية، كما إن مؤسسات الحكم غير متوفرة سواسية للجميع ولا الحصول على الخدمات العامة متوافر للجميع على نفس المستوى وكما هو معروف، فإن مساءلة السياسيين هو عمل نادر في المنطقة العربية، وكذلك توافر فرص متساوية للوصول إلى سيادة الحكم، وتدوير الحكم، كل تلك الأمور غيّبت اعتماد الشفافية مما وفر بيئة عززت فرص الفساد.

المطلب الثالث: مؤشر فعالية الحكومة في البلدان العربية

لا شك أن خدمة المجتمعات هي أحد أهم - إن لم يكن الأهم - وظيفة الحكومة، أحد وعود تطبيق أسلوب الحوكمة هو تطوير ورفع مستوى كفاءة وفعالية الأداء الحكومي، لذلك يعتبر مؤشر فعالية الحكومة أحد أهم مؤشرات الحكم الرشيد. فمؤشر فعالية الحكومة يقيس مدى جودة الخدمات العامة، وجودة الخدمات المدنية ودرجة استقلالية عمل الحكومة عن الضغوط السياسية، جودة الأنظمة وتطبيقها ومصادقية التزام لهذه الأنظمة⁽¹⁾. من خلال الجدول رقم (04): سنقوم بعرض تحليلات أحداث ووقائع مؤشر فعالية الحكومة للبلدان العربية خلال السنوات من 2002 إلى غاية 2017 كما يلي:

الجدول رقم(04): يوضح مؤشر فعالية الحكومة من 2002 إلى 2017

البلدان	الجزائر	مصر	المغرب	تونس	الأردن
2002	-0.60	-0.41	-0.15	0.58	0.11
2003	-0.61	-0.34	-0.14	0.51	0.21
2004	-0.57	-0.27	-0.13	0.44	0.06
2005	-0.47	-0.42	-0.28	0.38	0.03
2006	-0.47	-0.51	-0.16	0.64	0.2
2007	-0.57	-0.39	-0.17	0.47	0.23
2008	-0.63	-0.37	-0.18	0.31	0.23
2009	-0.58	-0.28	-0.14	0.38	0.24
2010	-0.48	-0.37	-0.10	0.22	0.10
2011	-0.56	-0.57	-0.15	0.02	0.09
2012	-0.53	-0.81	-0.06	-0.03	-0.01

¹ المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مرجع سبق ذكره ص (15).

الفصل الرابع: قياس وتحليل أثر الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض البلدان العربية

2013	-0.53	-0.88	-0.04	-0.07	-0.05
2014	-0.48	-0.82	-0.07	-0.12	0.12
2015	-0.5	-0.75	-0.06	-0.10	0.12
2016	-0.54	-0.65	-0.10	-0.21	0.14
2017	-0.60	-0.62	-0.16	-0.07	0.12
المتوسط	-0.545	-0.528	-0.130	0.209	0.121

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات البنك الدولي لمؤشرات الحوكمة 2018

يوضح الجدول رقم (04): أن الجزائر تعد أكثر البلدان العربية تدهورا في فاعلية أداء الحكومة خلال فترة الدراسة، والصراعات السياسية بين النخب السياسية، قد عطلت أجهزة الدولة، وجعلت منها أجهزة حزبية وشخصية.

وجاءت مصر الدولة العربية الثانية بعد الجزائر، فقد حولها النظام السياسي الحاكم من دولة لكل المواطنين إلى دولة العائلة (عهد مبارك) والحزب (عهد مرسي)، والاستبداد والإقصاء والاستبعاد والقتل (عهد السيسي) مما جعل فاعلية أداء الدولة يرتبط بتلك الفئات ورموزها الحزبية المسيطرة على الأمور الاقتصادية في كافة مفاصل الدولة.

وما يثير الاستغراب تصنيف المؤسسات الدولية لمصر كعاشر دولة في العالم في مجال الإصلاحات الإدارية والاقتصادية بعدما قامت بتخفيض تكاليف تأسيس المشروعات، وإلغاء الحد الأدنى لرأس المال اللازم لتأسيس الكيان القانوني للمشروع، وتوسيع نطاق تغطية سجلات المكاتب الخاصة، وأخيرا إنشاء محاكم تجارية لتسريع تسوية النزاعات المتعلقة بالعقود.

وجاءت تونس البلد العربية بعد جمهورية مصر العربية من حيث سواء فاعلية أجهزة الدولة نتيجة الصراعات الحزبية بين الحزب الحاكم والأحزاب المعارضة، وعززت تونس من بيئة أعمالها للشركات، من خلال تطوير النافذة الإلكترونية الموحدة للمعاملات التجارية مما سمح للمستثمرين بإرسال جميع المستندات المطلوبة لانجاز المعاملات إلكترونيا، وتقليص الفترة اللازمة للمعاملات بمقدار يومين، كما قامت بإجراءات تسهم في زيادة معدلات الاشتراك في الضمان الاجتماعي للشركات.

وفي الأردن قامت الحكومة بإجراء إصلاحات اقتصادية ودستورية، حيث أمنت تلك التعديلات الدستورية في عام 2011، الحريات العامة والشخصية، وسهلت التشريعات الاقتصادية إنشاء المشاريع الاستثمارية عبر إقرار نظام النافذة الموحدة لتسجيل الشركة في سجل الشركات، واستخراج تراخيص البناء بتقديم خدمات جديدة في النافذة الموحدة لمشاريع البناء التجارية متوسطة الحجم، وإنشاء قسم المحاكم التجارية، وتحسين إنفاذ العقود، وتبسيط وتوفير خدمة دفع الضرائب عبر الانترنت للشركات، وأخيرا تم تطوير

نظام يسمح للشركات بتقديم إعلاناتها الجمركية عبر الانترنت، مما أدى إلى تقليص الزمن المستغرق للتخليص الجمركي بمقدار يومين للصادرات، وبمقدار ثلاثة أيام بالنسبة للواردات.

وفي المغرب تم توسيع فرص حصول الشركات على الائتمان بفتح مكتب خاص لتجميع المعلومات الائتمانية عدة إجراءات منها، إنشاء نافذة موحدة لتسجيل دول العربية عن طريق تسريع عملية استخراج وما يلفت الانتباه إلى أن هذا المؤشر يغلب عليه وجهة نظر المؤسسات الدولية الطابع الإصلاح الاقتصادي والإداري داخل الدولة بهدف خدمة المؤسسات والشركات الدولية وليس المحلية، ونتيجة ذلك سارت معظم البلدان العربية في السياسات الليبرالية في المجال الاقتصادي، إلا أنها في معظمها ارتبطت بالوضع العالمي وشروط البنك والصندوق الدولي.

المطلب الرابع: مؤشر السيطرة على الفساد في البلدان العربية

ويقاس هذا المؤشر مدي وجود وانتشار الفساد والرشاوى بين المؤسسات العامة والسياسيين أو سوى استغلال الوظيفة العامة أو السلطة من أجل تحقيق مصالح خاصة، ويعد المصدر الأساسي لهذا المؤشر منظمة الشفافية الدولية، وتعطي بياناته الفترة من (2002-2017)، وتتراوح نطاق هذا المؤشر من 0 درجات (أقصى انتشار للفساد) و10 درجات (عدم فساد الإداري الحكومي). من خلال الجدول رقم (05) سنقوم بعرض تحليلات أحداث ووقائع مؤشر السيطرة على الفساد للبلدان العربية خلال السنوات من 2002 إلى غاية 2017 كما يلي:

الجدول رقم (05): يوضح مؤشر السيطرة الفساد من 2002 إلى 2017

للبلدان	الجزائر	مصر	المغرب	تونس	الأردن
2002	-0.88	-0.41	-0.19	0.37	-0.05
2003	-0.69	-0.55	-0.26	0.16	0.31
2004	-0.68	-0.65	-0.14	0.08	0.26
2005	-0.48	-0.62	-0.31	-0.26	0.26
2006	-0.52	-0.75	-0.41	-0.19	0.26
2007	-0.56	-0.76	-0.34	-0.25	0.26
2008	-0.59	-0.78	-0.38	-0.3	0.36
2009	-0.58	-0.52	-0.33	-0.22	0.16
2010	-0.52	-0.63	-0.2	-0.26	0.04

الفصل الرابع: قياس وتحليل أثر الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض البلدان العربية

0.10	-0.06	-0.40	-0.7	-0.54	2011
0.07	-0.06	-0.44	-0.60	-0.50	2012
0.07	-0.07	-0.37	-0.63	-0.47	2013
0.14	-0.04	-0.27	-0.62	-0.60	2014
0.26	-0.07	-0.22	-0.64	-0.66	2015
0.27	-0.14	-0.13	-0.65	-0.69	2016
0.26	-0.11	-0.13	-0.54	-0.61	2017
0.189	-0.088	-0.282	-0.628	-0.598	المتوسط

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات البنك الدولي لمؤشرات الحوكمة 2018

يوضح الجدول رقم (05): أن مصر جاءت في المرتبة الأولى، حيث حصلت على أسوء النتائج وتعد من بين دول العالم أكثر فسادا، وهي مستفرد في تدهورها في مؤشرات الفساد وذلك لعدة أسباب تتعلق بالفساد في القطاع الحكومي، وأيضا بالقيام البيروقراطيين والسياسيين باستغلال مراكزهم أو نفوذهم من اجل المصلحة الخاصة، ومحاولة بعض السياسيين تحقيق مكاسب غير مشروعة نظرا لاعتبارات سياسية منها إتباع سياسات التعيين والتوظيف الحكومي، والقصور على الرقابة على أجهزة الدولة ثم جاءت الجزائر في المرتبة الثانية، فلقد كانت لسيطرة الحزب الحاكم في الجزائر في تنفيذ الأشخاص و المؤسسات القريبة من السلطة. ورغم أن المغرب من البلدان العربية التي ينتشر فيها الفساد، إلا أنها تحتل مرتبة الثالثة في مؤشر الفساد مقارنة مع البلدان الأخرى و التي ساهم ارتكازها على الاقتصاد الريعي بشكل كبير في انتشار الفساد، وبعدها تونس حيث أنها تعكس غياب الإرادة السياسية فعالة للسلطة واستمرار معضلة الإفلات من العقاب، والتستر على رجال أعمال فاسدين والإضرار بمصالح الدولة، وجاءت الأردن خلفها، وهي من البلدان العربية التي كان فيها الفساد بصورة كبيرة بعد تطبيقها برامج التكيف والتعديل الهيكلي، والتي ارتكزت في جزء كبير منها على مبدأ توازن السلطة والتجارة، مما استدعى تزايد قضايا الفساد إلى تأسيس هيئة مكافحة الفساد في عام 2006.

واعتبرت الأنظمة السياسية العربية أن الأمن يسبق الفساد، وأن دوافع الاستقرار الداخلي لتلك الدول يقتضي من النظام السياسي التغاضي عن المفسدين وخصوصا من هم في قمة الهرم السياسي، بدلا من محاربتهم، والتضييق عليهم، ونتيجة تلك السياسات فشلت حكومات البلاد العربية في تحقيق النجاح لبرامج التنمية خلال الأربعين عامًا الماضية، الأمر الذي أدى إلى فشل التنمية وهدر نسبة كبيرة من مواردها، حتى وصلت البلدان العربية إلى ما يمكن تسميته بالأزمات المزمنة من ضياع مقدرات التنمية بسبب تفشي الفساد بكل أنواعه، الأمر الذي أجبرها على تحميل الوضع من خلال إنشاء هيئات لمكافحة ومحاربة الفساد.

المبحث الثاني:

التقدير الكمي لنموذج الدراسة

توطئة:

سنستطرق في هذا المبحث إلى دراسة النماذج القياسية التي سوف نطبقها لإيجاد العلاقة بين مؤشرات الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية، ومن أجل ذلك قمنا بتطبيق النماذج القياسية المستعملة لمعطيات البانل (Panel Data)، وهذا نظرا للدور الحاسم التي تلعبه هذه النماذج في المعطيات الطويلة و العرضية في نفس الوقت، أي أنها تربط بين السلاسل الزمنية والمقطع العرضي للمعطيات. ومن أجل التطرق لمختلف النماذج القياسية المستعملة في هذا المبحث، ارتأينا في بداية الأمر القيام بإعطاء نظرة تعريفية لنموذج البانل، ومختلف النماذج الشائعة الاستعمال، ثم التطرق إلى مختلف النماذج التي سيتم الاعتماد عليها في الدراسة الميدانية، وإلى كيفية التعامل مع هذا النوع من النماذج القياسية.

المطلب الأول: الإطار القياسي المتبع في التحليل

سوف نعرض في هذا المطلب الدراسة القياسية المتبعة في التحليل من خلال التعريف العيّنات الزمنية وفوائدها والنماذج المختارة وهي كما يلي :

أولاً- ماهية بيانات والعيّنات الزمنية بانل:

1- تعريف:

نعني بمصطلح بيانات السلاسل الزمنية المقطعية أو معطيات البانل مجموعة من المشاهدات التي تتكرر عند مجموعة من الأفراد في عدة فترات من الزمن، بحيث أنها تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية في نفس الوقت، فبالنسبة للبيانات المقطعية فهي تصف سلوك عدد من المفردات أو الوحدات المقطعية (شركات أو دول) عند فترة زمنية واحدة، بينما تصف بيانات السلاسل الزمنية سلوك مفردة واحدة خلال فترة زمنية معينة، وهنا تكمن أهمية استخدام بيانات البانل كونها تحتوي على معلومات ضرورية تتعامل مع ديناميكية الوقت وعلى مفردات متعددة، فإذا كانت الفترة الزمنية نفسها لكل الأفراد نسمي نموذج البانل "المتوازن"، أما إذا اختلفت الفترة الزمنية من فرد لآخر يكون نموذج البانل "غير متوازن".⁽¹⁾

2- فوائد تحليل البانل:

إن كون معطيات البانل تتمتع ببعد مضاعف، بعد زمني وبعد فردي جعل دراستها الميدانية أكثر فعالية ونشاط في القياس الاقتصادي، وبالتالي فهي تكتسي أهمية بالغة نوجزها في النقاد التالية:⁽²⁾

¹ بداوي شهنواز، "تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل لعينة من 18 دولة نامية 1980-2012"، أطروحة دكتوراء، كلية الاقتصاد، جامعة تلمسان، 2015 ص (201).

² وليد بوتياح، "دراسة مقارنة لدول الاستثمار في البلدان المغاربية باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية 1995-2005" شهادة الماجستير كلية الاقتصاد جامعة الجزائر 2007 ص (51).

- الأخذ بعين الاعتبار تأثير الخصائص الغير المشاهدة لإفراد على سلوكياتهم مثل تأثير الخصائص السياسية الاجتماعية أو الدينية للبلدان على النمو.
- القدرة على تحديد بعض الظواهر الاقتصادية مثل التقدم التقني اقتصاديات الحجم وبالتالي علاج مشكل عدم قابلية تقسيم اقتصاديات الحجم والتقدم التقني في تحليل دوال الإنتاج.
- تتميز بيانات البانل عن غير ها بعدد اكبر من درجات الحرية وكذلك بكفاءة أفضل، وهذا ما يؤثر أيجابا على دقة المقدرات.
- تعتبر معطيات البانل الإطار الملائم لتطور تقنيات التقدير والنتائج النظرية.
- يسمح هذا النوع من المعطيات للباحث بدراسة الاختلافات والفوارق في السلوك بين الأفراد، وبالتالي فان البعد المضاعف الذي تتمتع به معطيات البانل يمكن ترجمتها على انه بعد مضاعف للمعلومات المتوفرة ويمكن كتابة النموذج الأساسي لمعطيات البانل على الشكل التالي:

$$y_{it} = a_{0i} + \beta_i X_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث :

y_{it} : المتغير التابع، والخاص i وحدة، خلال فترة t .

a_{0i} : يمثل الحد الثابت للعينة i .

X_{it} : شعاع k متغير مستقل، حيث يمثل القيمة الملاحظة من k متغير مفسر للعينة أو الوحدة i في الفترة t .

β_i : شعاع المعاملات المفسر ل k متغير مفسر.

ε_{it} : يمثل الحد الخطأ للعينة i في الفترة t .

ثانيا- اختبارات تحليل الدراسة: لتحليل دراساتنا هذه نتبع الخطوات التالية:

1- اختبارات تحديد النموذج الملائم:

من أجل إيجاد النموذج الملائم عند استعمال معطيات بانل يستخدم ما تسمى باختبارات التحديد يوجد ثلاثة نماذج رئيسية من النماذج الطولية وعلى هذا الأساس يطرح السؤال الآتي: ما هو النموذج الأكثر ملائمة لبيانات دراسة ما؟ لغرض الإجابة عن مثل هكذا تساؤل نقوم بالاختبارات التالية:

1-1- اختبار مضاعف لاغرنج:

يكون اختبار المضاعف Lagrange على هذه المشكلة مقترحا من طرف كل من Pagan and Breusvh 1980، بحيث يعتمد هذا الاختبار على بواقي تقدير طريقة المربعات الصغرى العادية وتعطي بالصيغة التالية:⁽¹⁾

$$LM = \frac{nT}{2(T-1)} \left(\frac{\sum_{i=1}^n \left(\sum_{t=1}^T \hat{u}_{it} \right)^2}{\sum_{i=1}^n \sum_{t=1}^T \hat{u}_{it}^2} - 1 \right) \mapsto \chi^2_1$$

حيث تكون الفرضيات كما يلي:

H_0 : نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج الملائم.

H_1 : نموذج التأثيرات الثابتة و / أو العشوائية هو الملائم.

ويتم الحكم على الاختبار كالتالي: إذا كانت قيمة LM المحسوبة أكبر من قيمة كاي تربيع (درجة واحدة)، نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، كذلك يمكن الحكم بالقول إذا كانت (P value) أقل من مستوى معنوي 5% نرفض الفرضية الصفرية.

1-2- اختبار Hausman:

يستخدم هذا الاختبار للمفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية، وهو يعتمد على المقارنة بين مقدر المربعات الصغرى المعممة، ونموذج الأثر العشوائي و المقدر الداخلي، لنموذج الأثر الثابت ويفترض النموذج أن هناك ارتباط بين المتغيرات التفسيرية والآثار غير الملاحظة، من خلال العلاقة:⁽²⁾

$$W = (\hat{b}_{lsdv} - \hat{\beta}_{GLS}) [Var(\hat{b}_{lsdv}) - Var(\hat{\beta}_{GLS})]^{-1} (\hat{b}_{lsdv} - \hat{\beta}_{GLS})$$

حيث $(\hat{b}_{lsdv} - \hat{\beta}_{GLS})$ الفرق بين مقدرات التأثيرات الثابتة و التأثيرات العشوائية تمثل و Var

$(\hat{b}_{lsdv}) - Var(\hat{\beta}_{GLS})$ هي الفرق بين مصفوفة التباين المشترك لكل من مقدرات التأثيرات الثابتة والعشوائية.

حيث تكون الفرضيات كما يلي:

H_0 : نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم.

H_1 : نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم.

¹ بداوي شهنار، مرجع سبق ذكره (204).

² صارة زعيتري، مرجع سبق ذكره ص (164).

ويتم الحكم على الاختبار كالتالي: إذا كانت قيمة المحسوبة أكبر من قيمة كاي تربيع (K)، نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، كذلك يمكن الحكم عن طريق إحصائية ماكينون فإذا كانت (Pvalue) أقل من مستوى معنوي 5% نرفض الفرضية الصفرية.

ثالثاً- النماذج الأساسية لتحليل بيانات بانل:

يقترح المنهج الحديث الصيغة الأساسية لانحدار بيانات بانل كما قدمها W.Green (1993) ومن هنا تأتي نماذج البيانات الطولية في ثلاثة أشكال رئيسية هي: نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model (PRM)، نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model (FEM) ونموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model (REM)، ليكن لدينا N من المشاهدات المقطعية مقاسية في T من الفترات الزمنية وعليه فإن نموذج البيانات الطولية يعرف بالصيغة الآتية:

$$y_{it} = B_{0(i)} + \sum_{j=1}^k B_j X_j(it) + \varepsilon_{it} \quad ,i=1,2,\dots,N \quad t=1,2,\dots,T \dots\dots(1)$$

1- نموذج الانحدار التجميعي:

يعتبر هذا النموذج من أبسط نماذج البيانات الطولية حيث تكون فيه جميع المعاملات (B_i, B_{0i}) ثابتة لجميع الفترات الزمنية (يمهل أي تأثير للزمن) بإعادة كتابة النموذج في المعادلة (1) نحصل على نموذج الانحدار التجميعي و يكتب بالصيغة الآتية: ⁽¹⁾

$$y_{it} = B_0 + \sum_{j=1}^k B_j X_j(it) + \varepsilon_{it} \quad ,i=1,2,\dots,N \quad t=1,2,\dots,T \dots\dots(2)$$

حيث أن $E(\varepsilon_{it})=0$ و $\text{var}(\varepsilon_{it}) = \sigma_e^2$ ونستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير معالم النموذج في المعادلة (2).

2- نموذج التأثيرات الثابتة:

المهدف منه هو معرفة سلوك كل مجموعة بيانات مقطعية على حدة من خلال جعل معلمة القطع B_0 تتفاوت من مجموعة إلى أخرى مع بقاء معاملات الميل B_i ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية، وعليه فإن نموذج التأثيرات الثابتة يكون بالصيغة الآتية: ⁽²⁾

$$y_{it} = B_{0(i)} + \sum_{j=1}^k B_j X_j(it) + \varepsilon_{it} \quad ,i=1,2,\dots,N \quad t=1,2,\dots,T \dots\dots(3)$$

¹ زكريا يحيى الجمال، "اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية"، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد 21، 2012، ص (270).

² رتيبة محمد "استخدام نماذج بيانات البانل في تقدير دالة النمو الاقتصادي في الدول العربية" المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 02 سبتمبر 2014، ص (155).

حيث لكل مجموعة بيانات مقطعية لا تتغير خلال B_0 يقصد بمصطلح التأثيرات الثابتة بان المعلمة الزمن ε_{it} وإنما يكون التغير فقط في مجاميع البيانات المقطعية لغرض تقدير معلمات النموذج في المعادلة السماح بالتغير بين المجاميع المقطعية عادة ما تستخدم متغيرات وهمية لكي نتجنب حالة التعددية B_0 لمعلمة القطع الخطية التامة ثم تستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير النموذج، كما يطلق على نموذج التأثيرات Least Squares Dummy Variable الثابتة اسم نموذج المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية يصبح النموذج بالشكل الآتي: ε_{it} في المعادلة (D)، وبعد إضافة المتغيرات الوهمية Model

$$y_{it} = a_1 + \sum_{d=2}^N a_d D_d + \sum_{j=1}^k B_j X_j(it) + \varepsilon_{it} \quad ,i=1,2,\dots,N \quad t=1,2,\dots,T \dots\dots(4)$$

$$a_1 + \sum_{d=2}^N a_d D_d$$

حيث يمثل المقدار أن $E(\varepsilon_{it})=0$ و $\text{var}(\varepsilon_{it}) = \sigma_\varepsilon^2$ التغير في المجاميع المقطعية لمعلمة القطع B_0 ليصبح النموذج كما يلي:

$$y_{it} = \sum_{d=1}^N a_d D_d + \sum_{j=1}^k B_j X_j(it) + \varepsilon_{it} \quad ,i=1,2,\dots,N \quad t=1,2,\dots,T \dots\dots(05)$$

3- نموذج التأثيرات العشوائية:

في نموذج التأثيرات العشوائية يكون حد الخطأ ε_{it} ذو توزيع طبيعي بوسط مقداره صفر و تباين مساوي إلى ε_{it} ولكي تكون معلمات نموذج التأثيرات العشوائية صحيحة و غير متحيزة عادة ما يفرض بان تباين الخطأ ثابت (متجانس) لجميع المشاهدات المقطعية و ليس هناك أي ارتباط ذاتي خلال الزمن بين كل مجموعة من المشاهدات المقطعية في فترة زمنية محددة.⁽¹⁾

يعتبر نموذج التأثيرات العشوائية نموذجاً ملائماً في حالة وجود خلل في أحد الفروض المذكورة أعلاه في نموذج التأثيرات العشوائية سوف يعامل معامل القطع (B_{0i}) كمتغير عشوائي له معدل مقداره μ أي:

$$B_{0(i)} = \mu + v_i \quad ,i=1,2,\dots,N \dots\dots(06)$$

و بتعويض المعادلة (6) في المعادلة (3) نحصل على نموذج التأثيرات العشوائية و بالشكل الآتي:

¹ ربيعة محمد، مرجع سبق ذكره، ص (91).

$$y_{it} = \mu + V_i + \sum_{j=1}^k B_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad , i=1,2,\dots,N \quad t=1,2,\dots,T \quad (7)$$

حيث أن V_i يمثل حد الخطأ في مجموعة البيانات المقطعية، i يطلق على نموذج التأثيرات العشوائية أحيانا نموذج مكونات الخطأ (Error Components Model) بسبب أن النموذج في المعادلة (7) يحوي مركبين للخطأ هما V_i و ε_{it} ، يمتلك نموذج التأثيرات العشوائية خواص رياضية منها ليكن لدينا حد

$$W_{it} = V_i + \varepsilon_{it} \quad \text{الخطأ ليكن لدينا حد الخطأ المركب الآتي:}$$

$$E(W_{it}) = 0 \quad \text{حيث أن:}$$

$$\text{Var}(W_{it}) = \sigma_v^2 + \sigma_\varepsilon^2$$

تفشل طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير معلمات نموذج التأثيرات العشوائية كونها تعطي مقدرات غير كفوءة و لها أخطاء قياسية غير صحيحة مما يؤثر في اختبار المعلمات كون أن التباين المشترك بين W_{it} و W_{is} لا يساوي الصفر أي: $\text{cov}(W_{it}, W_{is}) = \sigma_v^2 \neq 0$ ، $t \neq s$.

المطلب الثاني: التحليل القياسي لأثر الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

سوف نقوم من خلال هذا المطلب بالتعريف أولا بالإطار العام للدراسة القياسية وأهدافها، أما الجزء الثاني فسيتم عرض النموذج المستخدم مع وصف شامل للمتغيرات الداخلة في النموذج، بالإضافة إلى التعريف بعينة البلدان التي ستجرى عليها الدراسة، ثم سنشرع بعد ذلك من خلال الجزء الثالث في دراسة استقراري بيانات البائل وكذلك العلاقات الموجودة فيما بينها، وبعدها نقوم بتقدير النموذج وتفسير وعرض النتائج في الجزء الرابع والأخير.

أولاً- الإطار العام للدراسة القياسية وأهدافها:

على الرغم من كثرة الدراسات التجريبية السابقة والتي تناولت موضوع الحوكمة و مدى تأثيرها على الاستثمار الأجنبي المباشر والتي قامت هذه الدراسات باختباره عن طريق استخدام مختلف نماذج الاقتصاد القياسي، إلا انه لا يوجد اتفاق بشكل كامل بين نتائج هذه الدراسات السابقة فبعضها توصلت إلى وجود تأثير واضح للحوكمة على الاستثمار الأجنبي المباشر، والبعض الآخر كانت نتائجه تشير إلى أن العلاقة بين الحوكمة والاستثمار إما أن تكون ضعيفة أو غير معنوية، لذلك فمن اجل تحديد وتقييم طبيعة التأثير المحتمل لمؤشرات الحوكمة لعينة من البلدان العربية ومع وجود شروط استقرار الاقتصاد الكلي ثم الاستناد إلى بعض الدراسات التطبيقية وخاصة دراسة كل من:

Hossen end rahmen 2017، سردوك بلحول، عدوكة لخضر سنة 2013، عمر ياسين خضيرات سنة

2015، عماد مصطفى الشدوح سنة 2014.

إن الهدف الرئيسي لهذه المرحلة من الدراسة هو قياس تأثير الحوكمة على الاستثمار الأجنبي المباشر باستعمال مجموعة من الإحصائيات لعينة مكونة من 05 بلدان عربية تم تجميعها من البنك الدولي خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى غاية 2017 بناء على المعطيات المتوفرة وذلك للإلمام بأكبر قدر من المعلومات.

جدول رقم (06): المتغير التابع والمستقل وعلاقتها ومصادر البيانات

متغيرات	الرموز	المقياس	المصدر	السنوات
الاستثمار الأجنبي المباشر	FDI	بالمليون دولار	البنك الدولي	2017-2002
السيطرة على الفساد	CC	المؤشر (2,5 - 2,5 +)	البنك الدولي	2017-2002
سيادة القانون	RL	المؤشر (2,5 - 2,5 +)	البنك الدولي	2017-2002
الاستقرار السياسي	PS	المؤشر (2,5 - 2,5 +)	البنك الدولي	2017-2002
فعالية الحكومة	GE	المؤشر (2,5 - 2,5 +)	البنك الدولي	2017-2002

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات البنك الدولي

ثانيا- متغيرات الدراسة والنموذج المستخدم:

1- متغيرات الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من المتغيرات المفسرة على مدى مساهمة الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية، حتى يكون النموذج الموصوف أكثر دقة وشمولية وواقعية من أجل ذلك قمنا بإدخال عدد من المؤشرات الحوكمة بوصفها متغيرات مستقلة، إذ من المتوقع أن يكون لها أثر بالغ الأهمية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية، يتكون المجتمع المدروس من 05 البلدان هي: الجزائر، مصر، تونس، المغرب، الأردن تم اختيار هذه الدول طبقا لمعيار اقتصادي متنوع ومنفتح، وفي هذه الدراسة تم الاستعانة بالمتغيرات التالية:

لقياس مدى مساهمة الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لعينة الدراسة المكونة لـ 05 بلدان سنقوم بتقدير النموذج الإجمالي (POOLED) لكل عينة المأخوذة ثم نتطرق إلى بناء النماذج التي يمكن بنائها المتمثلة في تقدير النموذج ذو الأثر الثابت و النموذج ذات الأثر العشوائي واختيار النموذج الملائم للتحليل. ولتطبيق هذا النموذج نستخدم هذه الدراسة في التحليل القياسي لقاعدة بيانات مدججة (مقطع عرضي وسلاسل زمنية) مع عدد $n=05$ من الوحدات المقطعية i المتمثلة في 05 بلدان عربية، وفي نفس الوقت تحتوي كل وحدة مقطعية على سلسلة زمنية لعدد $t=16$ من الفترات فهي بذلك تغطي الفترة السنوية t من 2002 إلى غاية 2017، وبالتالي يكون عدد المشاهدات المستخدمة في التحليل كما يلي:

(t x n) هو: 80 مشاهدة كلية.

وعلى ضوء العينة المستخدمة في التحليل يتم إعادة كتابة دالة الاستثمار وفقا للصيغة الأساسية البيانات كما يلي:

$$FDI_{it} = \alpha_i + B_1 CC + B_2 RL + B_3 PS + B_4 GE + \epsilon_{it}$$

2- وصف عينة البلدان المستعملة في الدراسة:

عينة من أربعة دول أفريقية وتشمل كل من المغرب، الجزائر، تونس، مصر الاقتصاد المصري هو اقتصاد متنوع ومنفتح ويتمتع بزيادة مستمرة في النمو الاقتصادي إلا أنه يعاني من زيادة هائلة في عدد السكان وفي عدم الاستقرار السياسي وخاصة خلال الفترة الأخيرة. وفي ما يخص المغرب فهي تتسم بخصائص مشابهة للاقتصاد المصري من حيث الانفتاح وتنوع القاعدة الاقتصادية ألا أن معدلات نمو الدخل الفردي منخفضة نسبيا، أما الاقتصاد التونسي فيتميز باستمرار معدل نمو انفتاحه الاقتصادي، إلا أنه يعاني خلال السنوات الأخيرة من تدهور الاستقرار السياسي وهذا حتما سيؤثر سلبا على اقتصاده الوطني على عكس الاقتصاد الجزائري الذي يتميز في الوقت الحالي بالاستقرار السياسي بمقارنة مع دول شمال أفريقيا فهو اقتصاد ريعي بالدرجة الأولى بحث يعتمد على صادرات المحروقات ويفتقر إلى التنوع للقاعدة الاقتصادية .

عينة من دولة شرق أوسطية: وهي الأردن، فالأردن بلد صغير شهد تطورات ملحوظة من خلال العقود الأخيرة حقق من خلالها الناتج المحلي الإجمالي نمو يفوق النمو الطبيعي لأنها دولة غير بترولية خاصة وأن البلد شهد خلال هذه المرحلة إنشاء وتطوير البنية التحتية والتي نجم عنها عودة المواطنين الأردنيين العاملين في دول الخليج بالإضافة إلى اجتذاب الأردن لمستثمرين عرب وأجانب بفضل التسهيلات الممنوحة لهم وحالة الاستقرار الممنوحة لهم وحالة الاستقرار التي تتمتع به الدولة.

ثالثا- خطوات تقدير النموذج وعرض النتائج:

يعرض هذا الجزء من الدراسة مراحل عملية التقدير على عينة من عينات البائل متكونة من 05 بلدان عربية هي: الجزائر، مصر، تونس، المغرب، الأردن من الفترة الممتدة من 2002 إلى غاية 2017، حيث تتمثل الخطوات الأولى في إجراء اختبار التجانس لأن هذه المرحلة جد هامة من أجل تحديد جودة النموذج وذلك بهدف التأكد والتحقق ما إذا كان النموذج النظري المدروس متطابق بالنسبة لكل البلدان أو خلافا لذلك .

وسنقوم بتقديم اختبارات تعتبر مهمة ولها أولوية لإثبات صحة نموذج الدراسة والمتمثل في اختبارات الإحصاء الوصفي والارتباط بين المتغيرات التفسيرية، في البداية لابد من القيام بإجراء مجموعة من الاختبارات الإحصائية على المتغيرات التفسيرية الممثلة في نموذج الدراسة ولعينة متكونة من 05 بلدان عربية.

وفقا لتحليل نتائج البائل تم تقدير نماذج البيانات الطولية الثلاثة وهي: نموذج الانحدار التجميعي (PME) ونموذج التأثيرات الثابتة (FEM) ونموذج التأثيرات العشوائية (REM) والجدول التالي يبين نتائج التقدير بالاستعانة ببرنامج Eviews9.

الجدول رقم (07): يوضح نتائج تقدير النماذج الثلاث

طريقة التقدير			
المتغيرات المفسرة	نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Ols)	نموذج التأثيرات الثابتة (FEM)	نموذج التأثيرات العشوائية (REM)
C	2,50 (7.53)*	2.03 (3.8)	2.50 (7.98)
GE	-1.75 (-1.44)	0.6 (0.38)	-1.75 (-1.52)
CC	-4.93 (-5.29)	-4.94 (-3.39)	-4.93 (-5.6)
PS	2.93 (5.28)	1.83 (2.44)	2.93 (5.59)
RL	1.65 (1.83)	0.10 (0.07)	1.65 (1.93)
R ² (squared)	0.409	0.478	0.409
F (statistic)	14.69	9.86	14.69

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات Eviews 09

1- اختيار النموذج الملائم للدراسة:

1-1 - اختبار F المقيد:

بعد تقدير النماذج الثلاثة للنموذج المدروس سوف ننتقل إلى تحديد أسلوب التحليل أكثر ملائمة وذلك باستخدام أساليب الاختبار المذكورة آنفا وفق الصيغة التالية: ⁽¹⁾

$$F = \frac{(R_{FEM}^2 - R_{PM}^2)/N-1}{(1 - R_{FEM}^2)/NT - N - K} \sim F_{(N-1; NT - N - K)}$$

حيث k هي عدد معلمات المقدرة وان FEM يمثل معامل التحديد عند استخدام نموذج التأثيرات الثابتة REM يمثل معامل التحديد عند استخدام النموذج التجميعي حيث نقارن قيمة الإحصائية F مع

¹ زكريا يحيى الجمال، مرجع سبق ذكره، ص (274).

*القيم بين قوسين تمثل قيم ستودنت لكل متغيرة

القيمة الجدولية، فإذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر أو مساوية للقيمة الجدولية عندئذ فان نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم، والعكس صحيح.

$$F = \frac{0.5264 - 0.4394/4}{(1 - 0.5264)/71} = 3,26$$

وعلى ضوء نتائج اختبار F المقيد وجدنا القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية (t_T=2.49) وعليه النموذج الأفضل لتقدير نموذجاً لبيانات الطويلة الثلاث (panel) هو نموذج الآثار الثابتة بالمقارنة بنموذج الانحدار التجميعي، ومنه نرفض فرضية العدم القائلة بتجانس قواطع البلدان مما يشير إلى أهمية إدخال الآثار الزمنية في النموذج.

على ضوء نتائج التقدير الموضحة في الجدول رقم (7): نلاحظ أن النموذج الأفضل لتقدير نموذج البائل الساكن هو نموذج الآثار الثابتة، بالمقارنة مع طريقة التقدير المدمج نجد أن إحصائية فيشر معنوية وبالتالي نرفض فرضية العدم إضافة إلى تحسين بعض الاختبارات مثل اختبار معامل التحديد (R² 0.5264) وأن النموذج لا يعاني من مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء حيث أن إحصائية دابن-واتسون تساوي D.W=1.38

2-1 - اختبار هوسمان Hausman

للمفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة و نموذج الآثار العشوائية نستخدم اختبار Hausman test حيث أظهرت النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (08): أن القيمة الإحصائية لكاي مربع أكبر من القيمة الجدولية (P-value=0.0111) وهي أقل من 5%، وهذا يعني قبول الفرضية البديلة ورفض فرضية العدم أي أن النموذج الأفضل هو نموذج التأثيرات الثابتة. إذ نجد أن مقدرات الآثار العشوائية غير متسقة، ومقدرات الآثار الثابتة معنوية وذات كفاءة وهي الأنسب في تقدير بيانات الدراسة عن أساليب أخرى داخل نموذج معطيات بانل.

الجدول رقم (08): نتائج اختبار Hausman

نوع الاختبار	Chi-Stat	p-value
Hausman test ¹	13,044	0,01

المصدر: من إعداد الطلبة، بالاعتماد على Eviews 09

ب - تحليل النموذج الملائم للدراسة:

من خلال النتائج السابقة الذكر نقوم بتحليل النموذج المقبول ذو الانحدار التجميعي كتالي:

01- مؤشر فعالية الحكومة (GE):

أظهرت نتائج القياس أن العلاقة جاءت موجبة أي أن هناك علاقة طردية بين مؤشر فعالية الحكومة والاستثمار الأجنبي المباشر، حيث كلما زاد مؤشر فعالية الحكومة أدي إلى زيادة في الاستثمار الأجنبي

المباشر والعكس صحيح، بالرغم أنه غير معنوي، حيث جاءت كل من الجزائر ومصر والمغرب وتونس مستوى مؤشر فعالية الحكومة منخفض وهو أكبر دليل على عدم وجود نظام فعال للحكومة و هذا يعتمد على مدى قدرة الدولة على صياغة وتنفيذ سياستها وأداء خدماتها العامة بكفاءة ويعتمد ذلك على درجة الاستقلالية التي تتمتع بها المؤسسات الحكومية في تقديم الخدمات العامة للمواطنين دون التعرض للضغط السياسية.

02- مؤشر السيطرة على الفساد (CC):

أظهرت نتائج أن العلاقة جاءت سالبة أي أن هناك علاقة عكسية بين مؤشر السيطرة على الفساد و الاستثمار الأجنبي المباشر حيث كلما زاد مؤشر السيطرة على الفساد كلما انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية، والذي يؤثر سلبا على الاستثمار ومنه يوجد علاقة معنوية بين المتغير المستقل والمتغير التابع، فالواقع أن الفساد يخفض من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لأنه يضع حواجز ضد الاستثمار داخل السوق، ويخفض الفعالية والكفاءة بشكل كبير، كما يرفع تكلفة بدء الأعمال وانجازها في البلد المضيف إذ إن المستثمرين الأجانب يمكن أن يجهلوا القواعد الغير مكتوبة ودليل ذلك ما يوضحه نتائج الفساد في كل من مصر والجزائر وتونس والمغرب والأردن كانت أقل منهم فسادا.

03- مؤشر الاستقرار السياسي (PS):

كما أظهرت النتائج أيضا الدور الايجابي المعنوي للعلاقة الطردية بين مؤشر الاستقرار السياسي والاستثمار الأجنبي في البلدان العربية لأنه مرتبط بالوضع السياسي لتلك البلدان العربية ، وفي حالة انخفاض مؤشر الاستقرار السياسي سوف يؤدي إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر.

فغياب العنف يضمن استمرار المشاريع الاستثمارية وتدفق عوائدها، حيث جاءت في كل من الجزائر ومصر والمغرب وتونس مستوى مؤشر الاستقرار السياسي منخفض وهو أكبر دليل على التهديدات التي مارسها أحداث الربيع العربي على المستثمرين الأجانب في المنطقة العربية ولاسيما التي انطلق منها الاضطراب السياسي إما الأردن كانت من أكثر البلدان استقرارا.

04- مؤشر سيادة القانون (RL):

أظهرت النتائج أيضا الدور الايجابي للعلاقة الطردية بين مؤشر سيادة القانون والاستثمار الأجنبي في البلدان العربية، حيث كلما زاد مؤشر سيادة القانون كلما زاد الاستثمار الأجنبي في البلدان العربية والعكس صحيح.

حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتجه نحو البلدان التي تتمتع بسيادة القانون، فان وجود نظام قضائي فاسد مصحوبا بقوانين متضاربة قد تختلف في بعض الأحيان مع إحكام الدستور يجعل مسألة سيادة القانون موضع شك كما يظهر ذلك في الجزائر ومصر وتونس والمغرب والأردن على ترتيب، فالراغبين في

استثمار أموالهم في هذه البلدان يجدون مبرر ليمارسواهم من مخاوف إزاء تنفيذ العقود وخاصة حقوق الملكية ومصادقية القواعد السارية، ولا يريد المستثمرون تغيير القواعد في منتصف الطريق بل يريدون لاستثماراتهم الحماية من خلال آليات قوية لإنقاذ العقود وحماية حقوق الملكية الفكرية.

وبناء على نتائج التقديرات السابقة، يمكن استخلاص إن مؤشر الاستقرار السياسي ومؤشر سيادة القانون يعدان من أهم مكونات مؤشرات الحوكمة جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة لبلدان العينة ككل، علاوة على زيادة أهمية النسبية مقارنة بباقي محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد يعود السبب في الدور الإيجابي والمعنوي لجودة الحكم وفقا لمؤشر سيادة القانون والاستقرار السياسي فان مراحل الصعود والهبوط تتطابق مع ترتيب أداء الحوكمة مقارنة بباقي البلدان العربية.

وكلما كان النظام الإداري للدولة يتسم بسلامة الإجراءات ووضوحها وعدم وجود تعقيدات إدارية كلما أدى ذلك إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، ومن هنا يمكن القول بضرورة أن يتسم الإطار المؤسسي بالاقتصاد المضيف ويكون مرتبط بجودة الحكم وفقا لمؤشر الاستقرار السياسي وسيادة القانون وتبين سياسات تزيد من ثقة المستثمرين، وتقلل من حالة عدم التأكد بالاقتصاد وتتسم بالشفافية والمصادقية.

وعلى الرغم من النتائج التي توصلنا إليها تشير إلى زيادة الوزن النسبي لمؤشر الاستقرار السياسي وسيادة القانون ضمن مكونات مؤشر الحوكمة في البلدان العربية محل الدراسة، إلا انه لا يمكن إغفال الدور الهام لباقي مؤشرات الحوكمة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي جاءت نتائجها طبقا لمؤشر فعالية الحكومة ذات الأثر الإيجابي ومؤشر السيطرة على الفساد ذات الأثر السلبي في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر محل الدراسة.

خلاصة الفصل

تناولنا في هذا الفصل بالقياس والتحليل مؤشر الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية محل الدراسة، بهدف الوقوف على أهم هذه المؤشرات والدور الهام للعوامل المؤسسية في تهيئة المناخ الاستثماري المؤسسي الجاذب لهذه الاستثمارات، والأهمية النسبية لمكونات الحوكمة والمتمثلة في فعالية الحكومة والاستقرار السياسي وما يصاحبها من سيادة القانون، والممارسات المرتبطة بالفساد. باستخدام تحليل بيانات البانل، بما يضمن نماذج التأثيرات الثلاثة وهي: نماذج التأثيرات التجميعية، نماذج التأثيرات الثابتة ونماذج التأثيرات العشوائية وقد تم التوصل إلى إن الحوكمة تعد من أهم محددات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تقديرات المؤشرات السابقة باستثناء مؤشر السيطرة على الفساد.

الأمر الذي أمكن التوصل إلى نتيجة هامة مفادها انه إذا رغبت البلدان العربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر فهناك حاجة ماسة إلى تبني وبناء نموذج جديد يركز على الجوانب المرتبطة بالإصلاح المؤسسي والإداري لدولة أي إيجاد آليات جديدة للتنفيذ القائمة على تفعيل المشاركة فيما بين جميع أفراد المجتمع ومؤسساته في اتخاذ القرار، ولا ننسي أيضا الدور الهام للقطاع الخاص في تحسين الأداء الاقتصادي للبلدان العربية.



يشهد العالم اليوم، الكثير من المتغيرات الاقتصادية والسياسية خاصة في الفترة الأخيرة، في إطار العوامل والتقنيات الجديدة المتحكمة في نسق وحجم التبادل التجاري العالمي، العديد من التقلبات التي ترجع أساسا إلى تعاظم أهمية العلاقات الاقتصادية الدولية، وبالتالي ظاهرة الاعتماد الاقتصادي المتبادل، بسبب ارتفاع نسبة ما يشكله قطاع التجارة الخارجية ضمن الناتج المحلي الإجمالي لاقتصاديات الدول.

فجاء هذا القطاع محتلا للدور الحيوي والمؤثر في النشاط الاقتصادي كونه يعتبر أهم صورة للعلاقات الاقتصادية التي تجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين الدول في شكل استثمارات بهدف تحقيق المنافع المتبادلة لأطراف التجارة .

أدت هذه التغيرات الاقتصادية والسياسية إلى زيادة أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، والذي أصبح من أهم رؤوس الأموال التي شهدت تطورا كبيرا، بحيث عرف هذا الاستثمار اهتماما واسع من طرف العديد من البلدان في العقد الأخير من الزمن وظهرت الحاجة إليه من طرف الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، نظرا لما لو من فوائد اقتصادية واجتماعية تعود على البلد المضيف، ومن أجل الظفر بهذه الفوائد تحاول معظم الدول ومنها البلدان العربية على استقطاب وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك عن طريق تحسين مناخها الاستثمار الملائم بزيادة تدفقات هذه الاستثمارات باستعمال عدة إجراءات، والبحث عن أهم المحددات الحديثة التي تتحكم في الانتقال لرؤوس الأموال الأجنبية بسبب قصور المحددات التقليدية.

تبعاً لذلك من خلال الأبحاث والدراسات التي أجرتها أهم الوكالات والمنظمات الدولية المختصة في هذا المجال، أوضحت بروز عوامل جديدة ولها ارتباط قوي بتحسين المناخ الاستثماري مشجع لاستقطاب وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمتمثلة في الكفاءة المؤسسية لدولة والمعبر عنها في المصطلحات الحديثة بالحكومة والتي بدورها تعمل على الإصلاح الاقتصادي.

مما سبق، تعتبر الأطر السياسية والمؤسسية أو الحوكمة وفقا للآراء السياسيين والاقتصاديين الأكاديميين من أهم الجوانب التي ينبغي التركيز عليها في الوقت الحالي لتهيئة المناخ الاستثماري المؤسسي لجذب واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ومن هذا المنطلق بات من الضروري التركيز على قضايا الحوكمة والإصلاح السياسي قبل الإصلاح الاقتصادي، والتي تعتبر من وجهة نظر المستثمرين مؤشرا للاستقرار طويل الأجل لأنها تحدد طريق اختيار وتنفيذ السياسات الاقتصادية.

تبعاً لذلك، حاولت هذه الدراسة إبراز مدى مساهمة الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية، وذلك خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى 2017 وذلك باستعمال أدوات القياس الاقتصادي حيث كان ذلك مجسدا في أربع فصول.

في الفصل الأول تم التطرق إلى المتغير الأول لهذه الدراسة إلا وهي الحوكمة وقد شمل كل ما يتعلق به كاسباب ظهوره، مفهومه، تعريفه، مكوناته، أهميته وأهدافه، مؤشرات وخصائصه أبعاد الحوكمة، إذ في نهاية هذا الفصل تم استنتاج بان الحوكمة تعتبر مدخل مهم من مداخل تقييم وتقويم أدي الدولة في تسيرها لشؤونها

خاصة الداخلية وعلى أساسه يتم تصنيف الدول وذلك من خلال مستوى الاستقرار بها إي كل ما يتعلق بالجانب السياسي الأمني الاقتصادي والاجتماعي.

أما في الفصل الثاني فقد تضمن المتغير الثاني للدراسة وهو الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث المفهوم، أنواعه، دوافعه، محدداته مخاطر، المزايا والعيوب والحوافز، حيث ومن خلال هذا الفصل تم التوصل إلى بان الاستثمار الأجنبي المباشر يساعد في خلق أسواق جديد للتصدير وبالتالي خلق وتنمية علاقات اقتصادية بدول أخرى أجنبية، يرفع من حجم تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، يساهم في تدريب القوى العاملة المحلية، ونقل التقنيات التكنولوجية في مجالات الإنتاج والتسويق وممارسة الأنشطة والوظائف الإدارية وغيرها، والأكثر من هذا إن تحقيق التقدم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في الدول المضيفة يتوقف إلى حد كبير عليها.

وفي الفصل الثالث فقد جسد الهدف و الغاية من هذا الموضوع إذ تم فيه إبراز الدور الذي يلعبه انتهاز الدولة للحكومة في حصولها على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تم دراسة واقع كل من متغيرات الدراسة في البلدان العربية ، ثم بيان مدى تأثير المتغير الأول في الثاني، وذلك من خلال التركيز على الآليات الأساسية التي تقوم عليها الحكومة والتي تعتبر من أهم المحددات (مؤشرات) الأساسية الجاذب للاستثمار الأجنبي المباشر، إذ في نهاية هذا الفصل تم التأكد من إن الحكومة أصبحت من أهم العوامل اللازمة لتحسين وملائمة وجاذبية المناخ الاستثماري في البلدان العربية، من خلال طبيعة العلاقة التي تربطهما.

وفي الأخير تم تخصيص الفصل الرابع للإسقاط الجانب النظري على حالة البلدان العربية، حيث تم التعرض إلى محاولة دراسة تأثير الحكومة على تدفقات الاستثمار الأجنبية المباشر وذلك باستخدام تحليل بيانات البانل حيث تم توصيف النموذج قيد الدراسة من خلال التعرف على أهم المتغيرات المستخدمة في القياس الاقتصادي والمتمثلة في الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير تابع ومؤشرات الحكومة كمتغير مستقل وفي الأخير تم تقدير النموذج وقيام باختباره من الناحية الاقتصادية والإحصائية والقياسية.

أولاً- اختبار الفرضيات:

أثارت الدراسة جملة من الأسئلة، كما قدمت فرضيات تعلقة بدور الحكومة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية، وتوصلت إلى عدة نتائج نحاول الإشارة إلى أبرزها كالاتي:

- الفرضية الأولى: "تساهم الحكومة في تهيئة المناخ الاستثماري اللازم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر" فمن خلال ما سبق يمكن القول بأن الدول ذات المستوى الجيد للحكومة هي الأقدر على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو بمعنى آخر أن الدول التي تستحوذ على نسبة مرتفعة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتسم بالكفاءة المؤسسية وهو ما يؤكد صحة الفرضية.

- الفرضية الثانية: "لا يعتبر المناخ الاستثماري في البلدان العربية مشجعا على جذب الاستثمارات الجانبية المباشرة"

مما سبق ذكره يتبين بأن المناخ الاستثماري في البلدان العربية لم يرقى بعد إلى المستوى المطلوب، حيث أنه يواجه عدة مخاطر منها اقتصادية، سياسية، اجتماعية، قانونية، وضريبية، وبالتالي هذه المخاطر تعيق تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهو ما يؤكد عدم تحقق الفرضية.

- الفرضية الثالثة: "هناك علاقة ايجابية بين كفاءة الإدارة المؤسسية للدولة (الحكومة) والمناخ الاستثماري الملائم لجذب هذه الاستثمارات"

من خلال ما سبق يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الحكومة والاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية، خاصة الدور الهام للاستقرار السياسي وسيادة القانون وما تعنيه من حماية الحقوق السياسية والمدنية للأفراد وهذا ما يؤكد صحة الفرضية.

- الفرضية الرابعة: "أن الحكومة تحتل مكان الصدارة فيما بين العوامل اللازمة لجذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة"

من خلال الدراسة القياسية وجد أن مؤشر الحكومة له أثر ايجابي ومعنوي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى 05 بلدان عربية. وهذا يتفق مع الإطار النظري، كما اتضح بأن الاستقرار السياسي وسيادة القانون هي العوامل المؤسسية السياسية ذات التأثير الكبير، وهي المسؤولة عن قرار المستثمرين الأجانب بتوجيه استثماراتهم المباشرة نحو الوطن العربي، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية.

ثانيا- نتائج الدراسة:

لقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

1- للاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية معقدة من حيث كثير من الجوانب التي تخصها الأمر الذي دفع للكثير من المنظمات الدولية والمفكرين والاقتصاديين باختلاف توجهاتهم السياسية والاقتصادية إلى محاولة تفسيرها وشرحها.

02- تتمثل محددات التي تتحكم في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في محددات اقتصادية، سياسية ومحددات قانونية.

03- تختلف محددات الاستثمار الأجنبي المباشر من بلد إلى آخر، وذلك وفقا لسياسات تلك البلدان ورغبتها في فتح أسواقها في الاستثمار الأجنبي المباشر ومدى ملائمة البيئة لقيام تلك الاستثمارات.

04- طرأ على النظام الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية تغيرات عديدة من حيث تعديل قوانين خاصة بالاستثمار وذلك من أجل المنافسة على جذب المزيد من الاستثمارات.

- 05- الحوكمة عبارة مؤشر مركب من ستة مؤشرات والمتمثلة في مؤشر الاستقرار السياسي، مؤشر السيطرة على الفساد مؤشر فعالية الحوكمة، مؤشر سيادة القانون، مؤشر المساءلة، ومؤشر اللوائح التنظيمية.
- 06- يعتبر مؤشر الفساد والاستقرار السياسي، من بين المؤشرات الأكثر عراقيل التي تحد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية.
- 07- أمكن التوصل من خلال الدراسة القياسية إلى وجود علاقة طردية بين مؤشر الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية خلال فترة التقدير، باستثناء مؤشر السيطرة على الفساد، حيث كانت علاقة عكسية لمؤشرات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- 08- بتطبيق اختبار نماذج بيانات البانل على عينة الدراسة، توصلنا إلى أن النموذج المناسب لبيانات عينة الدراسة هو نموذج الأثر الثابت وهذا بعد سلسلة من الاختبارات الإحصائية.
- 09- هناك اختلاف واضح بين واقع البلدان العربية في انتهاجها للحكومة وبين الأسس النظرية لها خاصة المعتمدة من البنك الدولي وهذا ما يبرز في عدم قدرت البلدان العربية على السيطرة في ظاهرة الاستقرار السياسي وسيادة القانون التي تعرقل وتجمد كل مبادرة، وهذا يرجع إلى عدم تمتعها بالاستقلالية الكافية في التحكم بنوعية التشريعات ونوعية الخدمات.
- 10- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويل مهمة على المستوى العالمي وخاصة بالنسبة للبلدان العربية وهي أفضل وسيلة من وسائل التمويل الخارجية وأكثرها أمانا.
- 11- من خلال دراستنا لدراسة الحوكمة اتضح لنا أن نظام الحوكمة في البلدان العربية مخالف لما هو في الواقع خاصة من الجانب والسيطرة على الفساد.

ثالثا-آفاق الدراسة:

إن موضوع الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر أصبح من الموضوعات الحيوية التي تلقى اهتماما من بعض الباحثين في مجال التمويل الدولي، لذا فمن الضروري البدء في التوسع في إجراء البحوث والدراسات التي تتناول هذا الموضوع من جوانب مختلفة مع التركيز على:

- فعالية الحكومة ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشر.
- الحرية الاقتصادية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشر.
- دراسة مقارنة بين أثر الحوكمة الجديدة على الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي ودول الخليج العربي.



أولاً: المراجع باللغة العربية

الكتب:

- 01- أحمد علي خضر، "حوكمة الشركات" دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2012، ص (92).
- 02- عبد السلام أبو قحف، "نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية"، الطبعة 01 الإسكندرية، مصر 2002 ص (149).
- 03- ابراهيم متولي حسن المغربي، "دور الحوافز الاستثمارية في تعجيل النمو الاقتصادي"، دار الفكر الجامعي الإسكندرية 2011 ص (155).
- 04- أنمار أمين البراوي، "محددات الحوكمة دراسة قياسية" لعينة مختارة من الدول، جامعة لبنان 2012، ص (04).
- 05- إبراهيم محمد الفار "اقتصاديات المشروعات المشتركة"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1995، ص (14).
- 06- مدحت محمود أبو النصر، "الحوكمة الرشيدة فن إدارة المؤسسات عالية الجودة" المجموعة العربية للتدريب والنشر، الطبعة 01، القاهرة، 2015، ص (45).
- 07- عبد السلام أبو قحف، "اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي" دار الجامعة الجديدة للنشر،
- 08- بسام عبد الله البسام، "الحوكمة الرشيدة في المملكة العربية السعودية" الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، معهد الإدارة العامة الرياض العدد 11، 2014، ص (04).
- 09- محمد حسن يوسف، "محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة إلى تطبيقها في مصر" بنك الاستثمار القومي مصر جوان 2007 ص (05).
- 10- رضوان هاشم، وآخرون، "التنظيم القانوني لحوكمة الشركات في التشريعات العربية"، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، جامعة عين شمس، مصر، الطبعة 01، 2018، ص (37).
- 11- علي عبد الوهاب نجح، "الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية بين النظرية والتطبيق"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2015، ص (37).
- 12- عميروش محمد شلغوم، "دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان العربية"، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2012، ص (16).
- 13- فريد أحمد قبلان، "الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية الواقع والتحديات"، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2008، ص (11).
- الإسكندرية، 2003، ص (443).
- 14- محمد مصطفى سليمان، "حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري"، الدار الجامعية جمهورية مصر العربية، 2006 ص (224).

الرسائل العلمية:

- 15- فتيحة بن بادة "دور الهيئات الدولية في إرساء وتعزيز مبادئ الحوكمة" شهادة ماجستير، كلية الاقتصاد، مالية دولية جامعة الشلف، 2012 ص (04).

- 16- محمد البشير بن عمر، "دور الحوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين الأداء المالي للمؤسسة"، أطروحة دكتوراء، علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة ورقلة، 2017، ص(3).
- 17- سحنون فاروق، "قياس اثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر"، شهادة ماجستير، كلية الاقتصاد جامعة سطيف، 2010، ص(08).
- 18- فارس فضيل، "أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في البلدان العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر، والمملكة العربية السعودية"، رسالة دكتوراه بجامعة الجزائر في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، مارس 2004، ص (10).
- 19- بله باسي زكرياء، "الحوكمة وعلاقتها بالاستثمارات الأجنبية المباشرة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير بجامعة الجزائر 3 في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، 2011، ص(04).
- 20- بوشمال عبد الرؤوف، "التسويق الدولي و تأثيره على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2012، ص(72).
- 21- بن عاشور رتيبة، "جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة من 1996 إلى 2013"، أطروحة دكتوراء، كلية الاقتصاد، جامعة الجزائر 03، 2015، ص(17).
- 22- عبو هدي، "أثار العولمة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1970-2006"، كلية الاقتصاد، تخصص مالية شهادة الماجستير، جامعة الشلف، 2008، ص(75).
- 23- صفيح صادق، "الاستثمار الأجنبي المباشر والحكم الراشد دراسة حالة الجزائر"، رسالة دكتورا، العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير، جامعة تلمسان، 2015، ص (125).
- 24- كريم قويدري، "الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر"، رسالة ماجستير، علوم اقتصادية تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان 2011، ص(09).
- 25- صارة زعيتري، "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية ومقارنة مع بعض الدول العربية خلال 1980 إلى 2015"، أطروحة دكتوراء، علوم اقتصادية، جامعة الجلفة 2019، ص (16).
- 26- وليد بوتياح، "دراسة مقارنة لدول الاستثمار في البلدان المغاربية باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية 1995- 2005"، شهادة الماجستير كلية الاقتصاد جامعة الجزائر 2007، ص (51).
- 27- بداوي شهيناز، "تأثر أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل لعينة من 18 دولة نامية 1980-2012"، أطروحة دكتوراء، كلية الاقتصاد، جامعة تلمسان، 2015، ص(201).

- التقارير والنشريات:

28- تقرير "المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات"، مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر لضمان جاذبية الاستثمار لسنة 2018، ص (07).

29- تقرير مركز البحوث والدراسات البنك الدولي لسنة 2016 "wolrd bank".

- المجالات:

30- أبو العطاء نزمين، "حوكمة الشركات سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية"، مجلة الإصلاح الاقتصادي، العدد 08، 2003، ص (08).

31- خالص حسن يوسف الناصر، وآخرون، "دور حوكمة الشركات في تطوير البيئة الاستثمارية واجتذاب الاستثمار الأجنبي"، مجلة جامعة نوروز، العدد 1 العراق 2012 ص (11).

32- سندرية مروان سلطان الحياي، وآخرون، "دور الحوكمة في دعم قرار الاستثمار" مجلة الاقتصاد والمالية، جامعة الموصل، العراق 2015 ص (15).

33- بن رجم محمد خميسي وآخرون، "دور حوكمة الشركات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر" مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، جامعة عنابة العدد 02 جوان 2015 ص (75).

34- مجلة، غرفة الصناعة والتجارة، مركز أبوضبي للحوكمة "أساسيات الحوكمة مصطلحات ومفاهيم"، دبي 2004 ص (12).

35- بلال أحمد متاني، وآخرون، "أثر حوكمة القطاع العام على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي" مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة عجلون الأردن العدد 08، 2017 ص (387).

36- عمر ياسين خضيرات، وآخرون، "أثر مؤشرات الحوكمة الرشيدة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية"، مجلة المنارة جامعة البلقاء، أريد الأردن، العدد 03، 2015 ص (280).

37- زيدان محمد "الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال"، مجلة اقتصادية شمال إفريقيا، جامعة سطيف بدون سنة، العدد 01، ص (120).

38- زهية لموشي، "الامتيازات الجبائية كمدخل لتحقيق التنوع الإنتاجي بالجزائر"، المجلة العلمية لجامعة الجزائر 3، المجلد 06، العدد 11، 2018، ص (59).

39- حسن عبد الله المسراج، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية الواقع والطموحات"، مجلة شؤون الاجتماعية، العدد 92، مصر 2006، ص (05).

40- سهام معطالله، وآخرون، "دور النوعية المؤسسية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية" مجلة علمية فصلية، العدد 78-79 بيروت، 2017 ص (210).

41- ذنون يونس "أثر الفساد في النمو الاقتصادي في ظل تباين مؤسسة الحكم" مجلة تنمية الرافدين العدد 809، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل 2012، ص (59).

- 42- عبد المطلب عبد الحميد، "مدى فعالية الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر"، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المعهد القومي للتخطيط، العدد 02، 1998 ص (15).
 - 43- كاميليا عبد الحليم، "دور الحوكمة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة" المجلة العلمية للإدارة والاقتصاد، العدد: 29 جامعة حلوان، 2011 ص (129).
 - 44- الشطي إسماعيل "الديمقراطية كآلية لمكافحة الفساد والتمكين للحكم الصالح" مجلة المستقبل العربي، العدد 301، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004 ص (61).
 - 59- ربيعة محمد "استخدام نماذج بيانات البائل في تقدير دالة النمو الاقتصادي في الدول العربية" المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 02 سبتمبر 2014، ص (155).
 - 45- زكريا يحيى الجمال، "اختيار النموذج في نماذج البيانات الطويلة الثابتة والعشوائية"، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد 21، 2012، ص (270).
 - 46- عبد العزيز قتال، وآخرون "دور الحكم الراشد في تفعيل التنمية المستدامة في الجزائر"، مجلة نماء الاقتصاد والتجارة، العدد 01 جامعة الجزائر 03، 2018 ص (149).
- الملتقيات والمؤتمرات:**
- 47- بتول محمد النوري، وآخرون "حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة" الملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، كلية الإدارة والاقتصاد المستنصرية، العراق، ص (05).
 - 48- محمد بن سعيد، وآخرون "آليات تطبيق مبادئ الحوكمة وتطوير إدارة الجماعات المحلية" ملتقى دولي، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس مداخله يومي 7- 8 ديسمبر 2015، ص (3).
 - 49- صديقي مسعود، وآخرون "دور حوكمة الشركات في تحقيق شفافية المعلومات المحاسبية لترشيد قرار الاستثمار"، مداخله بملتقى الحوكمة والمحاسبية للمؤسسة واقع ورهانات وآفاق، جامعة أم البواقي، يومي 7.8 ديسمبر 2010 ص (14).
 - 50- مصطفى العبد لله الكفري "الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية"، المؤتمر الاقتصادي الثالث والعشرون لجمعية العلوم الاقتصادية السورية، جامعة دمشق، 2015، ص (07).
 - 51- مليكة زغيب، وآخرون، "دور النظام المحاسبي المالي في دعم الحوكمة في الجزائر" مداخله في الملتقى الوطني حول الحوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012 ص (07).
 - 52- عادل محمد المهدي "الديمقراطية والنمو الاقتصادي في ظل العولمة"، ملتقى العالمي الثاني لقسم الاقتصاد والتجارة، بعنوان مستقبل النظام الاقتصادي العالمي في ظل التطورات المعاصرة كلية التجارة جامعة حلوان 2004 ص (11).
 - 53- المرسي السيد حجازي "حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية"، المؤتمر الخامس، الجزء الأول، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2015، ص (582).
 - 54- نبيل صلاح محمود وآخرون "الفساد في المنطقة العربية أسبابه وقياسه وأثاره"، المؤتمر الخامس بعنوان، حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية، الاقتصادية، الجزء الأول، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2005 ص (136).

- 55- عادل محمد المهدي، وآخرون " الحوكمة وعوامل التنافسية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم " دراسة تطبيقية مقارنة، بحث مقدم في المؤتمر الاقتصادي المصري البولندي الثاني، جامعة مصر 2006 ص (75)
- 56- عبد الرحمن نجم المشهدي " الاستقرار السياسي ودوره في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العراق " تقرير، مركز للبحوث الإستراتيجية والعلاقات الدولية، بغداد، 2019، ص (02).

- مواقع الانترنت:

- 57- صياد شهنواز " الآثار المتبادلة للاستثمار والنمو " شبكة الضياء، جامعة وهران، فيفري 2018
<https://diae.net>

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

- 58-Daniel Kaufman، Aartkraay and Massimo Mastruzzi، "Governance Matters III: Governance Indicators" world Bank policy Research Department working Paper. 2004، p(3)
- 59-Hatem F، "Investissement International et politiques d'attractivité"، Economica، Paris.2004، p (66).
- 60-Andreas Johnson "Bureaucratic Corruption MNES and FDI" Jonkoping International Business School، Sweden، 2004، p(13).
- 61-Jacques Morisset and Olivier lumenga، "Administrative Barriers to Foreign Investment in Developing countries"، The world Bank International Finance corporation Foreign Investment Advisory service، policy Research working paper 2002، P (09).
- 62-UNCTAD، "Good governance in Investment Promotion" TD/B/COM.2/FM.15/2، united nations Conference on trade and Development 2004، p (8).



ملحق رقم (01): نتائج تقدير نموذج الانحدار التجميعي.

Dependent Variable: FDI
 Method: Panel Least Squares
 Date: 05/30/19 Time: 22:57
 Sample: 2002 2017
 Periods included: 16
 Cross-sections included: 5
 Total panel (balanced) observations: 80

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.502360	0.331918	7.539083	0.0000
GE	-1.759104	1.219379	-1.442623	0.1533
CC	-4.935836	0.931706	-5.297630	0.0000
PS	2.932302	0.555278	5.280782	0.0000
RL	1.653420	0.902239	1.832574	0.0708
R-squared	0.439423	Mean dependent var	2.013720	
Adjusted R-squared	0.409526	S.D. dependent var	2.036715	
S.E. of regression	1.565059	Akaike info criterion	3.794186	
Sum squared resid	183.7057	Schwarz criterion	3.943062	
Log likelihood	-146.7674	Hannan-Quinn criter.	3.853874	
F-statistic	14.69769	Durbin-Watson stat	1.208560	
Prob(F-statistic)	0.000000			

ملحق رقم (02): نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة

Dependent Variable: FDI
 Method: Panel Least Squares
 Date: 05/30/19 Time: 22:58
 Sample: 2002 2017
 Periods included: 16
 Cross-sections included: 5
 Total panel (balanced) observations: 80

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.035970	0.535096	3.804866	0.0003
GE	0.600455	1.575665	0.381080	0.7043
CC	-4.943226	1.456557	-3.393774	0.0011
PS	1.837092	0.751830	2.443492	0.0170
RL	0.104214	1.400859	0.074393	0.9409

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.526432	Mean dependent var	2.013720
Adjusted R-squared	0.473073	S.D. dependent var	2.036715
S.E. of regression	1.478446	Akaike info criterion	3.725514
Sum squared resid	155.1921	Schwarz criterion	3.993492
Log likelihood	-140.0206	Hannan-Quinn criter.	3.832954
F-statistic	9.865723	Durbin-Watson stat	1.387396
Prob(F-statistic)	0.000000		

ملحق رقم (03): نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية

Dependent Variable: FDI
 Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
 Date: 05/30/19 Time: 22:55
 Sample: 2002 2017
 Periods included: 16
 Cross-sections included: 5
 Total panel (balanced) observations: 80
 Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.502360	0.313550	7.980748	0.0000
GE	-1.759104	1.151897	-1.527137	0.1309
CC	-4.935836	0.880145	-5.607983	0.0000
PS	2.932302	0.524548	5.590149	0.0000
RL	1.653420	0.852308	1.939933	0.0561
Effects Specification				
		S.D.	Rho	
Cross-section random		0.000000	0.0000	
Idiosyncratic random		1.478446	1.0000	
Weighted Statistics				
R-squared	0.439423	Mean dependent var	2.013720	
Adjusted R-squared	0.409526	S.D. dependent var	2.036715	
S.E. of regression	1.565059	Sum squared resid	183.7057	
F-statistic	14.69769	Durbin-Watson stat	1.208560	
Prob(F-statistic)	0.000000			
Unweighted Statistics				
R-squared	0.439423	Mean dependent var	2.013720	
Sum squared resid	183.7057	Durbin-Watson stat	1.208560	

ملحق رقم (04): نتائج اختبار هوسمان

Correlated Random Effects - Hausman Test
 Equation: Untitled
 Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	13.044916	4	0.0111